

الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

توحيد الأمة العربية

بتطوير شرائعها وفقا للميثاق

تأليف

الأستاذ عبد الحليم الجندى



بجدة

التقريف بالإسلام

لجنة
التعريف بالإسلام
بصددها
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
بالقاهرة

توحيد الأمة العربية بتطویر شرائعها وفقاً للميثاق

تأليف
الأستاذ عبد الحليم الجندى

الكتاب الخامس عشر

١٣٨٤ - ١٩٦٤

يشرف على إصدارها
محمد توفيق عويضة

تقديم

« ان مسئولية الجمهورية العربية المتحدة
في صنع التقدم وفي دعمه وحمايته تمتد
لتشمل الأمة العربية كلها » الميثاق .

١ — القانون هو القاعدة ، يقيس عليها المجتمع شئون معاشه
وأساليب بقاءه واستمراره . والقانون الواحد الكبير بمثابة الاختصار
الكبير ، في معركة تنازع البقاء ، حيث لا بقاء الا للأصلح .

والعدل في الأمة مقياس حضارتها .

ولئن كان الماضي مرآة المستقبل ، أو كان الطفل أبا للرجل ، فان
التوفيقات التشريعية التي كتبت لثورتنا والتي ستكتب : ستبقى سلاحنا
الذي لا يفشل في التمكين لمجتمع الميثاق ، في الأمة العربية كافة ،
بتشريعات جديدة بأمتنا ، تتمثل العدل أساسا للحكم ، والقانون « قوة
ضاربة » لا تقهر ، كجيشنا المظفر ، في جمع كلمة العرب كما جمعتهم
أكثر من أية رابطة أخرى — تشريعاتهم الخالدة .

وفي هذه الأيام التي تعوض فيها الأمة العربية في سنين ما فاتها من
قرون ، والتي يتاح لها فيها زعيم أصبح اسمه برنامجا عالميا لنهضة
الشعوب — الرئيس جمال عبد الناصر — نرجو ألا ندع فرصة التاريخ
تمر .. فستحاسبنا الأجيال المقبلة .. والتاريخ لا يتسامح .

ان الأمة العربية تخوض معركة مصيرها مزودة بعناصر قوتها ، وأول
عناصر القوة فيها تراثها التاريخي الذي لا يضارع ، وكلما رجعنا بالبصر

الى الماضي للاستقراء تصدى لنا عصران ، هما عصر عمر بن الخطاب ،
وعصر صلاح الدين ..

لقد ولدت الدولة العربية بتقاليدها الرائعة على يد عمر عندما
اجتمعت مصر والعراق وسورية والجزيرة العربية تحت لواء الاسلام في
ثلاث سنين ، فشهدت الانسانية حضارة اجتماعية لم تسم الى مستواها
حضارة عرفها البشر : طول عمر ، وسعة رقعة ، وابتداعا للعلم ، واتباعا
للعادل ، ومساواة للناس ، من كل الأجناس وازدهار شرائع .

وشهد عصر صلاح الدين انتفاضة الأمة العربية من أقصى الجنوب
الى أقصى الشمال ، تذود عن كيائها وتصون مجتمعا من المستعمرين
الذين تسموا باسم الصليبيين في ثمانى حملات متلاحقة طوال قرنين وربع
قرن من الزمان ، حملت فيها مصر أفدح أعبائها ، وكان السرفيما أحرزه
صلاح الدين من النصر ، أنه جمع كلمة الأمة وراءه ووحدها ، فلما
توحدت لم تصمد أمامها أوربا .

وبقى المجتمع العربى فى ملتقى القارات ، ومفترق الحضارات ، يجمع
فى يده أزمة التجارة بين طرفى العالم ، ولواء المعرفة الانسانية ،
والصناعات الحديثة والاختراعات الهندسية والعلمية ، حتى ابتلى بالغزو
التركى ، وكانت المعركة بين الجيوش الغازية وجيوش مصر المدافعة
عند الحدود الشمالية الحالية للأمة العربية فى شمال حلب ، فلما سقطت
دمشق سقطت القاهرة فالجزيرة العربية فشمال أفريقيا وانطفأت فيها —
وفى كل مكان فيه للأتراك شأن — مصاييح الحضارة .. ووقفت عقارب
الزمن قرونا ثلاثة ، كانت كافية ليسبق الغرب العرب بكشوفه لقاراته
ولذاته ، وللآلات .

أما الأمة العربية فرجعت القهقري تئن أنينا تحت حكم الأتراك ، فلما
استقلت مصر نحو ثلاثة أعوام توحدت الأمة العربية فى أقل من عام !
وعادت جيوشها الى مكة سنة ١٧٧٠ والى بيت المقدس ودمشق سنة
١٧٧١ فجمعت شمل الأمة العربية ووحدت سياستها وعقدت معاهدة مع
روسيا لأول مرة فى التاريخ ، ونفذت روسيا معاهدتها ، فلما غربت

شمس على بك الكبير خيم الظلام التركي من جديد بعد شهور ،
واستطاعت انجلترا أن تعقد معاهدة معها في سنة ١٧٧٥ واستطاعت فرنسا
أن تعقد معاهدة أخرى في سنة ١٧٨٥ لم تلبث أعواما حتى غدرت بها ،
فسيرت اليها أساطيلها جهارا نهارا لتستعمرها والشرق معا ، ولم يتورع
نابليون عن أن يكذب كذب آبائه الصليبيين فقدم نفسه للمصريين على
أنه « مسلم مخلص » ، وأن « الفرنسيين مسلمون مخلصون » . وهكذا
أسلم في القرن الثامن عشر أبناء حملة الصليب في القرنين : الثاني عشر
والثالث عشر ..

وما أسلموا .. ولا كانوا نصارى .. وانما كانوا وما زالوا
مستعمرين .

وردت مصر الغزاة مدحورين ، وبائع شعبها محمد على ، فلم تنصرم
أعوام حتى كانت جيوش هذا الشعب الذي لم يتجاوز ثلاثة ملايين ، تدك
الظلم في كل بلد عربي ، لتعيد الأمة العربية الواحدة من السودان الى
الجزيرة العربية ، الى الخليج الفارسي والى فلسطين والشام فأسيا
الصغرى .

ولما سئل قائدها أين ستقف قال (أقف حيث لا أجد من يتحدث
بلسان عربي) ومضى الى قلب الأناضول .. في طريقه الى القسطنطينية

كان لمصر أقوى أسطول في البحر الأبيض ، وكان الجيش المصري
أقوى من الجيش الفرنسي الذي سرح أغلبه بعد نابليون ، وأقوى من
الجيش الانجليزي ، حيث لا جيوش لانجلترا .. لكن هذا الجيش الذي
كلل النصر هاماته مرة اثر أخرى ، ضحيت من أجل وراثة العرش
اقتصاراته ، وعطلت صناعاته ، وتدهورت مرافق الزراعة والتعليم ،
وسرح الجيش وهوت مصر الى منزلق محيق في بضع سنين .

٢ — وتعلمت مصر دروسا لن تنساها .

تعلمت مصر أن الذي يقصد العالم العربي بسوء ، انما يقصد الى

قلبه بالقاهرة وأن على هذا القلب أن يحمل تبعاته ، ليحمي الكيان العربى بتمامه .

وتعلمت أن الأمة العربية تنتصر كلما اجتمعت وتنهزم اذا تفرقت ، وأن ايمان الجيش العربى بالأمة العربية هو الذى جعل سنابك خيولها تظأ رءوس الجبال فى آسيا الصغرى ، وأن هذا الوالى التركى ، أخسرها انتصارات جيشها العربى ، لأن الوالى كسب الحرب وخسر نفسه ، مذ كان خاسر الايمان بالقومية العربية . ولهذا رجع الجيش من قمم آسيا الصغرى منتصرا كمنهزم ، وكانت هزيمته السياسية أفدح من هزائم العدو فى الحروب .

ولو كان محمد على مؤمنا بالأمة العربية التى تفتحت لجيوشها الطريق الى القسطنطينية لدخل عاصمة العدو ، يملى فيها — من مركز القوة — شروط المنتصر واذن لخضعت تركيا للعرب ، ولغفر حاضرا الزمان لماضيه ، ولأخذت الأمة العربية فى فاتحة القرن بأسباب الحضارة التى لم تستطع أناملها أن تتداولها الا بعد ثورات .

لكن محمد على كان واحدا من الأتراك صنعته الأمة العربية فخذل تاريخها . ولم يكن رجل سياسة ، فلقد كانت المفاوضات السياسية معه املاءات عليه ! ولم يكن رجل دولة ، فلقد تهدمت فى ابان حياته الصناعات التى أقامها للجيش ساعة أن ضيع الجيش ، ولم يعمل لنشر العدالة بأى اصلاح قضائى ، ولا لرفع مستوى الشعب ، ولم ينهض بالتجارة ، بل نشر الرعب ، لجباية الأموال ، وللغدر بالذين بايعوه ، ولم يول الاصلاح الصحى حقه ولا الاصلاح الاجتماعى أو العمرانى ، بل كان السكان يقلون عددا . ولم ينهض بالزراعة بل خنق الفلاح خنقا ، وكانت قوانينه كلها تجريما للفلاح المصرى ، وغصبا لأمواله .

ولم ينهض بالتعليم الا بمقدار ما تخدم البعثات أجهزة دواوينه وقوتها العسكرية . أما الأزهر ، جامعة الشعب ، وأما المدارس والمستشفيات ، وغيرها من أسباب النهضة فقد انشغل عنها بمطامعه فى هذا الشعب ، وعن طريق هذا الشعب .

وهكذا ترك الشعب أضعف مما تلقاه ، وبهذا انتفى روح الاستمرار عنده الا أن يكون روح الاستمرار للظلام التركي الرهيب الذى سبق أيامه .

٣ — انما كان يكفل الاستقرار والاستمرار نهضة تعليمية شاملة تنهض بالمرأة والرجل ، فتضاعف القيم البشرية لقوة الشعب ، وتجعل كل رجل عدلا لكل رجل ، وتحرر الشعب من الخوف والجوع ، وتقسم بين الناس ما أنعم الله به ، فى احسان للزراعة والصناعة وتخطيط للنشاط يكفل له الدوام ليؤتى ثماره .

وكان يكفل الاستقرار والاستمرار نهضة تشريعية تربط المجتمع برباط تقدمى يقرأ ألواح المستقبل ، فيشيده على قواعد قانونية ترفع صرحه . فلا يستقر المجتمع ولا تستمر النهضة الا بالشرائع .. وهذا مالم يدركه وال كانت ذاته هى المبدأ والمنتهى .

ولما نهضت مصر تحاسب أبناءه بعد نحو ثلاثين عاما تحالف قناصل الدول الأجنبية بزعامه انجلترا على أن يكيدوا لها . فلم تتمكن من الاصلاح التشريعى الذى قصده بالدستور . ودخل الانجليز مصر فى أواخر القرن التاسع عشر ، بخيانة من الخديو ، حفيد محمد على .

حتى اذا نهضت مصر من سباتها فى ثورة ١٩١٩ قصر زعماءؤها جهودهم على الميدان السياسى ، وأهدروا التعبئة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة التى عبأت بها الثورة قلوب أفرادها ، وقواعد جهاده ، فقهرهم العدو فى ميدان السياسة ذاته . واستطاع أن يبدد طاقات الشعب ، بدستور أسلم الملك أعنة الأحزاب ، من الاقطاعيين والانتهازيين فانطلقوا يتصارعون . ففرقوا الشعب فرقا .. فمكن الانجليز للملك ، وممكن الملك للانجليز ، حلقة مفرغة لا تنتهى ..

وبهذا سرق الاقطاع ثورة الشعب ، وسيطر على القوى الشعبية ، وزاد الأغنياء غنى وزاد الفقراء فقرا ، ولم يزدهر الاقتصاد ولا الاصلاح الاجتماعى — كما كان ينبغى أن يزدهر — واستحكمت أزمات النظام حتى انفجر .

في هذه الفترة من الزمان استطاع (أتاتورك) أن يطرد اليونان ،
ويطرد السلطان ، وهلل له الفلاحون وكبروا ، حتى (لينين) في موسكو
هلل له ، بل ساعده بالمال — لكن الثورة التركية أخفقت وما تزال تعاني
نكساتها ، لأنها أخفقت في تقطيع أوصال النظام الاقطاعي وتحالفت مع
الرجعية والاستعمار . ولم تحدث تغييرا جذريا في أصول المجتمع .

وكانت ثورة الهند في القرن الماضي ثورة غير ناجحة لأنها كما قال
نهر « كانت ثورة اقطاعيين تزعمها الرؤساء الاقطاعيون وأنصارهم
وألهبها شعور العداء للأجنبي . والحرية لا تتحقق في سبيل قضية خاسرة
هي قضية النظام الاقطاعي .. ذلك أن بقاء الاقطاع مع الاستقلال هادم
للحرية ، ولا يعدو استبدال عدو داخلي بالعدو الخارجي ، فلا حرية
حقيقية الا أن تكون تحررا من الاستعمار ومن الاقطاع معا » .

٤ — من أجل ذلك كانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ثورة واعية ،
فقهت عبر التاريخ قديمه وحديثه . فأعلن الرئيس جمال عبد الناصر سنة
١٩٥٢ في كتابه « فلسفة الثورة » منهج الثورة ، وآمال الأمة بقوله :
« لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان ، ثورة شعبية يسترد بها حقه
في حكم نفسه بنفسه من طاغية فرض عليه أو جيش معتد أقام في أرضه
دون رضاه ، وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها
على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد » .

وتفتحت أبواب السماء لتجرى ارادة القدر ، بتحقيق نبوءة العصر ،
ولتنطلق الثورة من نصر الى نصر : في بضعة عشر عاما صححت التاريخ ،
بانجازات كالمعجزات ، يكفي كل واحد منها بذاته ، ليكون معركة مظفرة
وليكون تحقيقا لآمال جيل بتمامه ، من أجيال الأمة العربية بتمامها .

فهي لم تطرد الملك الا لتطرد الانجليز ، ثم تطرد الفرنسيين ، وتؤمم
القناة وتعيد الينا أموالنا . ولم تطرد العدو الخارجي الا لتطرد العدو
الداخلي في ضربات موفقة ، متلاحقة ، قضت بها على الاقطاع والرجعية
والانتهازية وسيطرة رأس المال في شتى صورها ، ولتغير المجتمع تغييرا
شاملا بتذويب الفوارق بين الطبقات وسيطرة الشعب على وسائل الانتاج

وتحديد الملكية واقامة عدالة اجتماعية ، للناس فيها فرص متكافئة .
وخططت للمستقبل لترفع مستوى الشعب ، عماله ، وفلاحيه ، بتصنيعه ،
وزيادة زراعته وتجارته ، وتوليد الكهرباء من مصادرها واستخراج
كنوزه وتعميم التعليم وتدعيمه والاصلاح الصحى ومساواة المرأة
بالرجل بالفعل . واقامة جيش قادر على حماية هذه النهضة . واقامة حياة
ديمقراطية سليمة فى مجتمع اشتراكى ، يجعل لكل مواطن حقا فى ثراء
وطنه ، ويجعله شريكا فيه لشركاء ، يبذل من أجله ومن أجلهم دمه .

وأقامت مصر سددا العالى عند أسوان ، من صخرها الصلب ،
وخاضت من أجله الحرب ، لتضاعف ثروتها .. وأقامت سدودا كثيرة
عليا ، من العزم والتصميم فى أنفس بنينا ، بخلق المجتمع الاشتراكى
القوى ، ليكون قادرا على حماية الشعب من العدو الداخلى ، والغزو
الخارجى .

وصنعت مصر ذلك كله وجيوشها وأساطيلها تدافع عن الأمة العربية
فى رقعة مترامية عند أطراف البحار الأربعة ، والقارات الثلاث ، بين غرب
آسيا وشرق افريقية ، عند ملتقى البحر الأحمر بالمحيط الهندى ، أو
بالبحر الأبيض ، وبين غرب افريقية وجنوب أوروبا عند ملتقى البحر
الأبيض بالمحيط الأطلسى .. حيث الحدود الطبيعية للأمة العربية .

هـ - ولو كان للمجتمع المصرى كيان قوى فى عهد محمد على لما
فرط المجتمع فى انتصارات بلاده فى الخارج ، ولما تركها تتدهور فى
الداخل ، لأن الانتصارات كانت عند ذلك تعتبر انتصاراته لا انتصارات
رجل ، و لالحساب رجل .. فلا يكتب البقاء للاصلاح أو للتقدم الا اذا
تملكه المجتمع لنفسه ، فهو عندئذ يحميه ويستبقه .

لقد تركت جيوش القيصر لنابليون آلاف الأميال من أرض روسيا
حتى ما وراء « موسكو » لأن الأرض كانت تملكهم ولم يكونوا هم
الذين يملكونها .. كانوا يفرون مع العدو الداخلى الذى هو القيصر
من العدو الخارجى وهو جيش الغزاة . فلما صيرتهم ثورتهم فى سنة
١٩١٨ أصحاب روسيا الحقيقيين ، أبان الحرب العالمية الأولى ، لم يدع

الشعب ولا الجيش في الحرب العالمية الثانية شبرا واحدا من الأرض ،
ولا حجرا واحدا من جدار ، دون أن يسيل من أجله دمه .. واقتصر الشعب
لأن الأرض كانت له وحجارتها أصبحت ملكه ..

وفي سنة ١٩٥٦ كانت مصر لنا ، فدافعنا عنها كما دافع آباؤنا
وأكثر ، وأريق الدم المصري في سبيلها في البر والبحر والجو . وحملت
مصر مرة أخرى رسالة من رسالات الحضارة الكبرى هي زوال الاستعمار
فكانت معركتها معه بداية النهاية .

وعلمت مصر العالم أجمع في « بور سعيد » أن أمة صادقة الايمان
قليلة السكان ، في وسعها أن تهزم جمعا من الأمم .. وتعلمت الشعوب
عليها مبلغ القوة في العدل ومبلغ الضعف في القوة المعتدية . أو مبلغ
قوة الحق عند الشعوب الناهضة ومبلغ الضعف في المستعمر .. وراح
الاستعمار ينهار ، حتى حددت الأمم المتحدة المدى لزواله بقرار .

٦ — وتعلمت مصر الثورة : ان عليها أن تكفل لاصلاحاتها النماء ،
لتمد المجتمع بروح من القوة والمنعة ، ليستقر ويستمر ... ولا استقرار
الا بالعدالة .

فعلى هذا سنت كل ثورة ناجحة قوانينها لترسي مجتمعها على
قواعدها ، وتحمي تراثها ، وتورث الأجيال القادمة موارثها ، من الفكر
والتقدم ، مثل ما نقلت مبادئ الاسلام الى العصور التالية شرائع الأمة
العربية ، وكمثل ما حملت مبادئ الثورة الفرنسية للدول الأخرى
مشروعات كبا سيريس وقوانين نابليون . فلما فاخر نابليون لم يفاخر
بمواقفه الستين التي أذهل فيها عباقره الحرب ، وانما فاخر بالقانون الذي
يحمل اسمه ..

أما عمر بن الخطاب أكبر بناء الامبراطورية الاسلامية — بل أكبر البناء
على الاطلاق — بالفتح الحربي والسياسي والاداري ، وأشجع الشجعان ،
في الرأي والحكم والقيادة ، وامام الاشتراكية الاسلامية ، وأب العدالة
الاجتماعية : فلا يجرى اسمه ، أغلب ما يجرى ، على ألسنة الناس الا
بوصف العدل ، ولهذا يقال : عدل عمر ..

ولا عدل الا بالقانون ..

واليوم يجرى الميثاق على سنن التاريخ العربى ، والعالمى ، فيعرف للقوانين مكائنها من المجتمع ومن المستقبل . ويقرر أنها (لا بد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيراً عن الديمقراطية الاجتماعية) . ويقول : (كذلك فإن اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تعبيراً جذرياً من الأعماق . لقد وضعت كلها أو معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة ولا بد — بأسرع ما يمكن — من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله) .

وحدد « تقرير الميثاق » المطلوب بقوله انه .. « قد أصبح محتماً الآن أن تعاد صياغة النظرية العامة للقانون ... » ويقول « ومن هنا يجب علينا فى مجتمعنا الجديد أن نعى بكشف حقيقة الدين وتجليه جوهر رسالته ، لكى تكون قيمه الروحية الخالدة أساساً لقيم المجتمع الجديد ، ولكى تكون الشريعة الغراء مصدراً أساسياً للتقنين ... » .



فى هذا البحث محاولة للمشاركة فى الاضطلاع بهذا الواجب ، على أساس من الحس التاريخى بحاجات أمتنا وذخائرها ، كمثل ما استطاعت الحاسة التاريخية التى تتجلى فى الميثاق أن تجعل مبادئه ، ووسائل تحقيقها، انعكاساً واضح الرؤية لحاجات مجتمعنا الحاضر ، دون أن تفصله عن ماضيه العظيم ، أو مستقبله الذى يتألق فى الأفق ، حيث الأمة العربية الواحدة ، ذات الدولة العربية الواحدة ، فى الجمهورية العربية المتحدة .
والتاريخ يعيد نفسه .



فى الكتب الأربعة التالية وأبوابها وفصولها استقراء لمصادر القوة فى المجتمع العربى ، ونظامه الاجتماعى ، وانهاء عصر النظرية القانونية التى يقوم عليها التشريع الحالى ، واستنباط نظرية عامة جديدة للقانون ، من السهل صياغتها ، واصلاحات فى القضاء لتطبيقها بنجاح .

الكتاب الأول

مصادر القوة في المجتمع العربي

الباب الأول

تمارسك المجتمع العربي ومضارّ العلميّة

(الجمهورية العربية وهي تؤمن
بأنها جزء من الأمة العربية لا بد لها
أن تنقل دعوتها والمبادئ التي
تضمنتها لتكون تحت تصرف كل
مواطن عربي) .

((الميثاق))

٧ — العروبة نموذج حياة ... فنشأة الانسان العربى واحدة . وسعيه فى الحياة قد يتنوع ، ولكنه متماثل . أما غاياته فتتلاقى عند الأغراض التى جعلت منها عناية السماء الأمة العربية أمة واحدة . وجعلتها ، من أجل مبادئ شريعتها ، خير أمة أخرجت للناس ..

والحق — بل الواقع — أن مناهج هذه الأمة وغاياتها ، قد رسمتها لها قوة فوق القوى ، هى التى نقلتها من جاهلية القرون الأولى الى السيطرة على العالم المعمور ، فى سنين ! فكانت معجزة لم يعرف لها التاريخ مثيلا .. ولم تك هذه الأمة قادرة على ذلك ولا على ما حققته من تقدم الا بمزاجها الموفق بين مناهج شرائعها ، وغاياتها المثلى من رضوان السماء ، بالتضحيات ، وانكار الذات . والجمع بين السعى فى الحياة بالقوة والعمل وبين العلم والعدالة والمساواة والسماحة والرحمة ، والفروسية أى الأريحية ، فى دأب الذى يعيش أبدا ، وانسانية الذى يموت غدا .

ولئن كانت هذه المناهج قدت من مبادئ صنعتها السماء ، ان السماء قد جادت على هذه الأمة بما لم تسخ به على سواها يوم خستها برسالتها ، حيث مبادئ الانسانية العالية التى تتوهج كالأنجم الزاهرة ليسير البشر على هداها ، ليدركوا غاياتهم فى الحياة الدنيا والآخرة .

على ان المناهج كلها سواء أكانت علمية أم اجتماعية ، والأغراض جميعا ، سواء أكانت انسانية أم روحانية ، والسعى جميعه ، سواء أكان فى شئون المعاش أم ابتغاء مرضات الله ، كل أولئك قد ضبطته أصول التشريع الاسلامى ، فجعلت العرب من فرط اعتزازهم بنموذج حياتهم ، وقواعد مجتمعهم ، وما حققوه فى حقب التاريخ وما يسعون لتحقيقه فى المستقبل ، يزدهون بين الأمم بأنهم عرب .

الفصل الأول

وحدة القاعدة القانونية أساس القومية العربية

٨ — الأمة العربية تجمعها وحدة أقوى من وحدة اللغة أو وحدة التراث المشترك (من تاريخ أو ثقافة أو سياسة أو تبادل مصالح أو موقع جغرافي) وأقوى من وحدة الجنس ، وأقوى من وحدة الدين ، تلك هي وحدة القاعدة القانونية .

استطاعت كل رابطة من هذه الروابط أن تجمع شعوبها في وحدة سياسية أو وحدة قومية فاندفعت في مضمار الحضارة تستجمع عناصر القوة وتطلق منها اشعاعاتها الاجتماعية . لكن هذه الوحدات لم تعد أن قامت على عنصر واحد من لغة أو جنس أو دين أو تراث مشترك ، أو على عنصرين أو أكثر من كل أولئك ، وكانت هذه الروابط أدنى من أن تمزج أممها مزجا كاملا فتكون كلا لا يتجزأ ، تجري في كل أحاده عقلية واحدة ، ونفسية واحدة ومقاييس وموازين ومعايير واحدة تستجيب لاهتزازات الساعة استجابة واحدة ، كمثل ما تجري الأمور في الأمة العربية . تأكل وتلبس وتنام ، وتفكر وتصلى وتصوم وتزكى ، وتتزوج وتطلق وترث وتوصى وتهب — أى تتداول شئون الحياة كلها — على نسق واحد كالجسد الواحد تتأثر خلاياه جميعا بما يصيب عصبه . وما ذلك الا لوحدة القواعد التي تحكم الأمة العربية وتصرفات أفرادها اليومية في جميع أقاليمها وشعوبها وفي أخص خصائصها ، حكم القاسم المشترك الأعظم .

القاعدة القانونية هي القاعدة التي يلتزم بها الناس قسرا بقوة الدولة ، في معاملاتهم من بيع وإيجارات ومقايضات وغيرها من شئون الحياة اليومية أو الحياة الشخصية أو الحياة العامة . وهي ليست اطارا للتصرف

ولكنها قاعدة قيام كمه وكيفه ، وأحجامه ، وأبعاده ، ولونه ومذاقه ، فاذا اتحدت أداة القياس والتقدير اتحد التقدير وتشابه التفكير والتعبير والعمل ، حتى يكاد يتطابق ، وحتى لتكاد الشعوب العربية أن تكون أفخاذ قبيلة واحدة أو على الأكثر قبائل غير متعددة لشعب واحد ..

والمجتمع يصنع القاعدة القانونية حقا لكن القاعدة القانونية تصنع — بدورها — المجتمع ، بما يكفله القانون لها من قوة الجزاء على مخالفتها سواء كان جزاء جنائيا بالعقاب أو مدنيا ببطان المخالفة أو ازالة آثارها أو التعويض عنها .

بهذه الوشيحة اتحد العرب من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي . من خلال القاعدة القانونية الواحدة ، منذ انداحت موجة الفتوح الاسلامية فشملت البلاد العربية وتجاوزتها وراء النهرين الى حدود السند وجنوب روسيا في الشرق ، ثم الى شواطئ الأطلسي وحدود فرنسا وجبال البرانس في الغرب .. حتى اذا انحسرت موجة الفتوح عن الأمم غير العربية بقيت البلاد العربية مركزا للدائرة ، لوحدة لغتها وعقيدتها ومصالحها ولتشابه تاريخها وجغرافيتها ووجه الطبيعة فيها من الأنهار والآبار والصحاري والمطر ، ولتشابه ما يعالجه المجتمع من الآلام والآمال ، ولتماثل نظمها الاقتصادية والزراعية ، ووظيفتها التجارية بين الشرق والغرب ... بقيت هذه البلاد حصنا يستمسك بدينه وتعاليم شرائعه ، ويتفقه بفقهاها ، في مواجهة التحدي الوافد عليها من الشرق والغرب . حتى اذا غزاها العدو ظهر للعرب أن عدوهم واحد من القرون الأولى الى العصور الوسطى الى العصور الحالية وانضافت الى وجوه وحدتهم (وحدة العدو) في كل غزو لبلادهم ، سواء أكان غزوا منها أم غزوا لها ..

٩ — كانت هذه الحضارة من السماحة والفهم الحضاري بحيث اعترفت دياتها بالديانات الاخرى فوسعتها ، وأباحت الزواج من نسائها فجمعت بين أفراد المجتمع أواصر القربى والرحم ، وتركت أهلها وما يدينون ، في وطن واحد وأسلوب حياة واحد وتفكير واحد هو التفكير العربي . وطبقت القاعدة القانونية في المعاملات عليهم فأصبحت قاعدة

قانونية لهم • وبهذا لم يمنع خلاف الدين أن توحد القاعدة القانونية لكل العرب • وبقي المواطنون جميعا عربا في مجتمعهم ، وفي قوانينهم • ان اختلفوا في الدين : لم يختلفوا في قواعدهم القانونية في تبادل الأموال وفي الالتزامات العامة وفي الاثبات وفي كل أحكام النشاط الاقتصادي .

فاذا انتقلنا من الشؤون الدنيوية الى العبادات وهي تجرى على نسق واحد ، وتجرى كل يوم مرات ومرات ، شهدنا رابطة تشدهم الى الوحدة ويعاقب على مخالفتها الدين ، في مجتمع متدين تتلاقى فيه وجوه الملايين من بنيه خمس مرات على الاقل في كل يوم نحو قبلة واحدة — هي العروة الوثقى ، تجمعهم على ما حققت لهم من أسباب الكرامة الانسانية للفرد والمنعة للدولة العربية ، كلما علا نجمها في الأفق ، وهكذا جعلت الفضائل الدينية والايمان بمصير الامة السماء طرفا ثالثا يؤولف بين قلب كل عربي وأخيه العربي •

وفي منطقة الاحوال الشخصية كالزواج والطلاق والبنوة والميلاد والميراث يجتمع العرب على قاعدة واحدة لا يأذن القانون بالتفريط فيها ، تأمر بها موجبات ونواة قانونية لتعلقها بكيان المجتمع وبأخص دوائر الانسان في أسرته وأبنائه وزواجه وميراثه ونفقته وعلاقة الأخوة والأبوة والبنوة وحضانة الأطفال ورعايتهم • فانها كلها تحكمها نصوص آمرة صيرت تفكيرهم في أخطر شؤون حياتهم تفكيراً واحدا لا يملكون منه فكاً لأنه قوام الاسرة ، وبهذا توحدت الاسرة العربية • فصارت كل أسرة عربية نسخة طبق الاصل لكل أسرة عربية • والاسرة مجتمع صغير وهي أم المجتمع الكبير .

وهكذا وحدت القاعدة القانونية العرب وحدة لا نظير لها • • ولهذا أضحي حقيقاً على كل مفكر يستهدف اصلاحاً في شعب عربي أن يسلك الى اصلاح الشعب العربي سبيل القاعدة القانونية . وهو اذ يعالج القاعدة القانونية التي تحكم الامة العربية جميعاً لتطابق ظروفها • وهو بهذا أولى اذا استهدف اصلاحاً في مركز الدائرة (الجمهورية العربية المتحدة) وان

ذلك لأولى به اذ يدعو الى التطوير ، ميثاق توائقت عليه الجمهورية العربية المتحدة • قاعدته وحدة الامة العربية • فى المجتمع العربى كله ، كما توائقت عليه — بعد — الوفود الرسمية من مصر وسورية والعراق فى صورة أخرى له هى مشروع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة ذات الأقطار الثلاثة (١٧ نيسان — ابريل سنة ١٩٦٢) .

وهذا الميثاق الأخير خطوة فى طريق المستقبل • لا يملك الزمان أن يسقطها من حسابه ، لانه خطوة الامة العربية ، لا خطوة الرجال الذين خطوها فحسب .

فعلى كل واضع لتشريع أن يضع نصب عينيه أمرين : —

الأول : الاصلاح المحلى فى التشريعات

الثانى : مكان هذا الاصلاح بين التشريعات العربية للدول العربية وسيعمل كل من الاصلاحين فى الآخر يقيين ••

ولقد أوشكت سرعة التطور ونداءات الجماهير بالتغيير ، تؤيدها وسائل المواصلات وموجات الاثير ، أن تلغى الحواجز الجغرافية أو الابعاد الزمنية • وفى كل يوم انفجار فى وطن عربى لا يملك الا أن يكون شعاره الوحدة •

ومن أجل ذلك حق علينا ونحن فنظر الى التشريعات التى أوجب علينا الميثاق تغييرها أن تفكر تفكيراً عربياً شاملاً . فنضع التشريع العربى للامة العربية كافة ، وفى عمرها المقبل المديد .

١٠ — كانت هذه المنطقة من الأرض وما تزال مسرحاً لحوادث واحدة ، لوادى النيل فيها مركز متميز ، فسواء ارحل موسى من مصر الى البلاد العربية أم رحل عيسى الى مصر من بلاد أخرى عربية ، وسواء أكانت ديانة التوحيد عقيدة تفجر ينبوعها من وادى النيل ليسقى العالم جميعه ، أم كان الاسلام قد غمر أرجاء هذا الوادى بضوئه المنبعث من البيت العتيق فى جزيرة العرب ، ليتخذ من مصر منطلقاً الى أفريقية أو الى شواطئ الأطلسى أو قبالة الشاطئ الانجليزى ، فى شمال غرب فرنسا ،

أو ليعمق الفكرة الإسلامية والعلوم الإسلامية في ضمير الزمان كله ، أو كانت الجيوش المصرية في زحوفها المنطلقة الى آسيا الصغرى من عهد رمسيس وتحتمس ، الى الأساطيل المصرية التي تحارب أوربا باسم الاسلام في عهد معاوية ، الى الجيوش المظفرة بقيادة صلاح الدين ، الى جحافلها في أوائل القرن التاسع عشر في القدس وبيروت ودمشق والحجاز والسودان لتوحيد الأمة العربية ، في الواقع ، أو في النصف الثاني من القرن العشرين في دمشق واليمن والجزائر . فانما كانت ترفرف فوق جميع أرجائها أعلام واحدة ، هي أعلام هذه المنطقة من الأرض ، ويحدوها أمل واحد لشعب تجمعه أصول واحدة .

لقد بدأت موجات الهجرة العربية الى وادى النيل وأفريقية من برزخى البحر الاحمر في الجنوب والشمال تدعوها مياه وادى النيل والخير في جنبات الوادى . وسواء كانت الهجرات هجرات للرزق من ليبيا أو السودان أو الجزيرة العربية قبل الاسلام ، أو كانت هجرات للغزو بعده ، فان المهاجرين والغزاة كانوا يقيمون ولا يرحلون ويتركون قبل الاسلام في اللغة المصرية القديمة أكثر من عشرة آلاف كلمة عربية ، ويمتزج الدم العربى بحق فيصبح العرب أمة واحدة لها أصول واحدة وتفكير واحد — وكانت تنقصها القوة الفكرية أو الروحية التى ترتفع عن الروابط الانسانية الى الروابط الالهية ، فجاءتهم شريعة الاسلام بالدين الذى جعل الاسلام دارا واحدة ، فصور الاسلام وطننا وعقيدة .

١١ — فلا ينبغي لنا أن نفعل وحدة الدين في هذا المضمار لأمرين ، فالدين عند ٩٣٪ من الأمة العربية ، هو المصدر الرسمى لوحدة العبادات وتشريع المعاملات الذى صب المجتمع العربى في قالبه ، هو مصدر قوى قوة أى مصدر تاريخى أو اجتماعى للقومية العربية ، وهو الى ذلك مصدر أقوى في المعاملات المدنية ، ذلك أن قوانين المعاملات التى دانت بها الامة العربية حتى نقل قانون نابليون في أواخر القرن الماضى بمصر أو نقل القانون المصرى الى سورية منذ أقل من خمس عشرة سنة ، أو تقنين القانون العراقى المدنى في النصف الثانى من القرن العشرين ، كانت هى

قواعد الشريعة الاسلامية ، وهى شريعة عقيدة وشريعة معاملات . فالدين كعنصر من عناصر القومية قد يتماهى فيه الباحثون الأجانب لانه مجرد أمر من أمور العقيدة . لكنه بالنسبة للأمة العربية لامراء فيه باعتباره ضابطا من ضوابط القاعدة القانونية فى شئون الحياة الشخصية والمعاملات، واذا قلت وحدة معاملات ، أو وحدة حياة شخصية ، فقد قلت أمة واحدة .

١٢ — فى نهاية القرن الثامن عشر قامت الولايات المتحدة الأمريكية . ثم تسابقت أمم العالم لتجتمع وتتحد ، أو تتكامل ، على أساس وحدة المصالح المشتركة . وفى منتصف القرن التاسع عشر قامت الوحدة الإيطالية . وقامت من بعدها الوحدة الألمانية على أساس وحدة اللغة . وفى أيامنا الراهنة قامت روسيا ، جمهورية من جمهوريات عدة وقوميات مختلفة على أساس وحدة الاقتصاد والمصلحة . وما تزال دول أوروبا تحت الخطى الى الوحدة ، فى منظمات شتى ، من حلف الأطلسى حيث الوحدة العسكرية ، الى السوق المشتركة ، أو سوق الأمم السبع ، حيث الوحدة الاقتصادية . بل ان قارة افريقية تتجه — بجمعها — نحو الوحدة .

ومن قبل الحرب العالمية الأخيرة تألفت لجنة لتوحيد القانون بين إيطاليا وفرنسا ، حيث هما بلدان يجمعهما الجوار وتشابه شئون المعاش ودرجة الحضارة ، ولا تجمعهما لغة .

واذا كان ذلك هنالك ، فما أولى العرب بأن تجمعهم وحدتهم القانونية الراسخة على الزمان . فى مجتمع متكامل تتضافر على توحيدة لغته وعقيدته ووحدته الجغرافية والتاريخية ووحدة التراث المشترك والمصالح المشتركة ووحدة الأصول والوحدة الاجتماعية الكبرى : وحدة القاعدة القانونية .

١٣ — فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تفضت مصر غبار القرون عن كاهلها فعرفت أن حدودها هى حدود البلاد العربية ، أينما كانت هذه الحدود ، وانطلقت طاقاتها الفكرية والسياسية وراء فيالقها العسكرية للدفاع عن الأمة العربية ، وفى سنة ١٩٥٤ وققت وقفقتها لتأييد ثورة الجزائر . وفى سنة ١٩٥٥ راحت تحارب حلف بغداد لتترك الدفاع عن المنطقة العربية

للأمة العربية . وفي سنة ١٩٥٦ استطاعت بقوتها ، بين تأييد أمم العالم أن تسترد قناتها ، وترد عن شواطئها — نفس الشواطئ التي ردت عنها الصليبين — عدوان أبنائهم في فرنسا وانجلترا وذيلهما إسرائيل .

وفي سنة ١٩٥٧ انتقلت الجيوش المصرية تنفيذاً لاتفاقية الدفاع المشترك الى سورية لتقف مع جيشها في مواجهة الحشود العسكرية والتهديدات الاستعمارية ، وفي سنة ١٩٥٨ استمعت مصر الى صيحة الشعب السوري بالوحدة الفورية . فقامت الجمهورية العربية المتحدة .

وفي سنة ١٩٥٨ وضعت الجمهورية العربية المتحدة ثقلها كله ، وعبأت جيوشها في البحر والبر والجو ، لحماية ثورة العراق في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ من أي جيش أجنبي . وطلقت الجمهورية العربية المتحدة تبنى نفسها في سورية ومصر كنموذج للأمة العربية . ثم كانت نكسة الانفصال في سنة ١٩٦١ على أيدي رجال من عملاء العدو فأطاح الشعب بهم جميعاً وعاد يثور من أجل الوحدة .

وما كانت ثورة الشعبين العربيين في العراق وفي سورية سنة ١٩٦٣ ، بطلب الوحدة ، بعيدة في الزمان ولا في المكان عن العمل البطولي الذي قامت به جيوش الجمهورية العربية المتحدة في جبال اليمن وصحاريها في أكتوبر سنة ١٩٦٢ . فلأول مرة في التاريخ الحديث تبعث دولة عربية ، شعورا منها بتبعاتها قبل الأمة العربية ، أسلحتها وعماراتها البحرية وزهرات شبابها الى بلد لم يكونوا بالغيه الا بشق الأنفس ، ليدافعوا عنه تمكينا لاستقلاله السياسي وليعيدوا للانسان العربي فيه انسانيته .

وعلى النهج ذاته سار هذا الجيش بعد ذلك بعام ، تماما ، (أكتوبر ، نوفمبر سنة ١٩٦٣) على مبعدة آلاف أخرى من الأميال في الجزائر ليحمي ثورتها ويصون استقلالها .. بل انه ليصنع الصنيع نفسه ، في أيام (أكتوبر — نوفمبر) نفسها ، أيام العدوان الذي وقع على مصر سنة ١٩٥٦ حتى تكف عن مساعدة الجزائر ، قبل أن تستقل ، فها هي ذي مصر تطرد العدو من مصر سنة ١٩٥٦ ، وتطرده من الجزائر سنة ١٩٦٢ ، ثم تسير مصر

جندھا وعماراتھا البحرية الى الجزائر المستقلة في الايام نفسها بعد ستة
أعوام سنة ١٩٦٣ !

ألا ما أبلغها شهادة من التاريخ أن العرب أمة واحدة ، حدودها
واحدة . وأنها قادرة على أن تحقق من النجاح اليوم ، أمثال ما حققت في
أزهى عصورها ، بالعمل من أجل الجماعة العربية ، سواء بالقوة العسكرية
أو بالقوة الفكرية ، فكل أولئك جهاد عربي ، يقوم به المقتدر .

الفصل الثاني

قوة الحضارة العلمية

أو ألف عام من العلوم التطبيقية والفنية والرفاهية

١٤ - في هذا المجتمع ازدهرت حضارة علمية أساسها العلوم التطبيقية البحتة والهندسة المعمارية والصناعات والعلوم الاجتماعية تعتبر الأولى من نوعها في التاريخ . صبغت المدنية العربية بصبغة علمية وتجريبية تقوم على العلوم والهندسة والفلك والطب والهندسة البحرية وما إليها .. في حين كانت حضارة اليونان حضارة فلسفية ، وكانت حضارة الرومان مادية تقوم على القوة العسكرية أو على النظم الشكلية ، كانت الحضارة العربية أول حضارة تقوم على العلوم والحرية .. وهي التي أورثت الحضارة المعاصرة الكشف العلمية والروح العلمى الذى استمر به فى كشف أسرار الطبيعة .

لم تكد تظهر رسالة الاسلام حتى تفرقت العلوم الاسلامية بالوجود الانسانى نحو من ألف عام تهذيبه وتهديه .

فى سنة ٩٣ هجرية خفقت أعلام العرب فوق ربوع الأندلس ووقف موسى بن نصير يفكر فى فتح أوربا فلما أشاروا عليه بالترىث قال « أما والله لو انقادوا لى لقدتهم الى رومية » .

وفى الشرق بلغت كتائب المسلمين الصين .

ولم يكد ينصرم القرن الأول حتى كان العرب فى شمال فرنسا الغربى سنة ١١٤ هـ (٧٣٢) م فى « تور - بواتيه » يلقون البصر غير

بعيد — صوب انجلترا .. وكانوا في قارة الهند تحتوى ظهورهم بأسوار الصين ، في حين كانت طشقند وسمرقند في روسيا الوسطى حاضرتين من حواضر دولة العرب .

ولما أهدى خليفة المسلمين الى عاهل أوروبا هداياه ، كان الرشيد حجة في الآداب والفنون . أما شارلمان فكان أمياً لا يقرأ ولا يكتب .

وانطلق العرب بأفكارهم في مهاب الرياح الأربعة حتى أصبحوا كما يقول « راندال » (.. يمثلون الطراز الفكرى العلمى فى الحياة العلمية الصناعية التى تضى مثلها الآن على المانيا الحديثة . وعلى عكس الاغريق ، لم ينصرفوا عن الاختبار المعلى والسير عليه فى الطب وعلم الآليات .. وفى التحقيقات الفنية يلوح أنهم أخضعوا العلم لخدمة الحياة الانسانية مباشرة .

(لقد ورثت عنها أوروبا روح (يكون) التى ترمى الى مد سلطة الانسان على الطبيعة ، وتداولت العلوم العربية جامعات مونيخ وباريس وأكسفورد وفينسيا وبادوا ، وغيرارا ، وبارى ، وأنشأ الامبراطور فردريك الثانى فى القرن الثالث عشر جامعة فى نابولى لنقل العلوم العربية ، واليوم تشهد باريس صورتي الرازى وابن سينا على حوائط كلية الطب وأثر المساهمة التى شارك بها المهندسون العرب فى بناء كنيسة نوتردام (فى باريس) كما تشهد الكتابة الكوفية والعربية فى النقوش الانجليزية وأبواب الزخرفة والمعمار والنقوش العربية فى مناطق كثيرة فى أوروبا) .

الصيدلة علم عربى ، والكيمياء علم عربى ، والفلك والطب والميكانيكا والرياضيات والطبيعة والجغرافيا ، ماتزال تحمل الأسماء العربية الفصحى . هكذا ساد الروح العلمى الأمة العربية . وقال « ديورانت » (ربما ملك صاحب بن عباد من الكتب فى القرن العاشر ما يقدر حينئذ بما كان فى مكتبات أوروبا مجتمعة . وكنت تجد فى ألف مسجد منتشرة من قرطبة الى سمرقند ، علماء لا يحصيهم العد ، كانت تدوى أركانها بفصاحتهم) .

١٥ — ويعرف النصف الثانى من القرن الثامن للميلاد .. بعصر جابر بن حيان عالم الكيمياء . ويعرف النصف الأول من القرن التاسع

للميلاد بعصر الخوارزمي الذي اشتق من اسمه اسم (لوغاريتمات) ومن الفلك العربي تعلم « كوبر نكس » و « جاليايو » . ومن القوانين العربية استنبط « نيوتن » قانون الجاذبية الكونية .

وفي سنة ١١٠١ - ١١٠٢ م رحل غليوم التاسع الى الأندلس ليتعلم لغة الحضارة أي اللغة العربية ، وظل يتردد عليها ، وهو أول من قلّد الأزجال العربية في الشعر البروفانسي وبهذا صار أول شعراء « لتروبادور » ذلك الاسم المشتق من « الطرب » . أما تأثير ابن رشد « ١١٢٦ - ١١٩٨ » في جامعتي السربون في باريس وبادوا في ايطاليا فما يزال حديث مؤرخي عصور النهضة .

قال الفيلسوف أرنست رينان (ان الميل الى العلوم وتذوق الفنون الجميلة قد أنشأ في أسبانيا في القرن العاشر تسامحا لا تكاد العصور الحديثة تقدم إلينا منه مثلا واحدا . ان المسيحيين واليهود والعرب كانوا يتكلمون لغة واحدة ويتناشدون الأشعار ويتقاسمون الدراسات الأدبية والعلمية . لقد انهارت كل الحواجز التي تفرق بينهم فكانوا يسهمون في تشييد الحضارة المشتركة ، وكانت مساجد قرطبة تعد تلاميذها بالآلاف فصارت مراكز نشطة للدراسات الفلسفية والعلمية) .

ويقول المؤرخ الفرنسي (روير برينفو) كانت أوروبا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر تتجه الى العرب باحثة عما استجد عندهم من صناعات وعلوم وفنون خاصة بالملاحة ، منقبة عن كشوفهم في علوم الرياضة والفلك والطب والكيمياء وكانت تبحث عندهم عن آثار ارسطو وابن سينا وابن رشد . وكان علماءؤها يلتمسون عند العرب حصاد عالم جديد من الفكر والعلم ووجد « ريجيو مونتانوس » عندهم المعارف التي مكنت هنري الملاح وفاسكو دي جاما (مكتشف طريق رأس الرجاء الصالح) وكرستوف كولومبوس (مكتشف أمريكا) من ارتياد المحيطات والوصول الى أطراف العالم وعثر « دي باث » في قرطبة على النسخة الوحيدة في العالم من مخطوط (اوسيليد) الذي ظل يلقي للطلبة في مدارس أوروبا حتى سنة ١٥٣٣ ، وطاف كل من أفلاطون ولوبيزون وفيبارناس

أرجاء أسبانيا ليتزودوا بالعلوم الرياضية ولا سيما الجبر والتقويم ؛
واللوغاريتم . بل ان الكنيسة نفسها التجأت الى العرب لتجد عندهم ما
يعينها على اقامة صرح الفكر المدرسى وبحث كل من « الير الأكبر »
و « توماس الأكويني » عن فلسفة العقيدة الكاثوليكية نفسها فى بلنسية
عند الفارابى — وفى الوقت الذى أنشد فيه الشعراء التروبادور شعرهم
على عتبة أسبانيا العربية صرح « روجير بيكون » فى اكسفورد (انجلترا)
بأن وجود الفكر الأوربى والعلم الأوربى كان مستحيلا لولا وجود
المعارف العربية — لقد دعيت أوربا فجأة الى الحياة بعد أن ظلت فى ظلمات
الجهل طوال خمسة قرون وهى مدينة له بكل تقدمها .

حقا — وما تزال اللغات الانجليزية والفرنسية والايطالية تزدهم
بالكلمات العربية .

وكما وجدت الكلمات العربية فى كل العلوم ، وجدت النقود العربية
القديمة فى السويد والنرويج وروسيا وفنلندا .

وكان القرن الثالث عشر الميلادى قرن ترجمة الكتب العربية الى
اللغات الاوربية . فتعصب للنقل من العربية المتعلمون ، من رؤساء الأديرة
الى البابوات الى فردريك الثانى ملك صقلية فى القرن الثالث عشر وكان
قد تربى تربية عربية ، اغريقية ، وكان يجيد اللغة العربية ، لغة العلم فى
زمانه ، ومن هذه الترجمات رجعت العلوم اليونانية الى أوربا مترجمة
من العربية بعد اذ كانت قد ترجمت اليها فى عهد الرشيد والمأمون ومن
تلاهما ، بل جمع الفونس ملك قشتالة المترجمين ليرجموا عن العرب
بالجملة .

١٦ — فى سنة ٩٢٠ ميلادية طلب ملك الصقلية الى الخليفة أن يبعث
اليه معلمين وفقهاء يفقهون شعبه فى الدين والعلم فى شرق موسكو فأقاموا
هناك مسجدا . وكان الجغرافيون العرب فى أرمينيا منذ القرن التاسع
للميلاد .

ولما استعان الملك روجير الثانى بالعلماء العرب مثل روجير الاول (١١١٠ — ١١٥٤) ألف له الأدريسى (الكتاب الرجارى) ، وقدم له خريطة للعالم على شكل كرة من الفضة وزنها ٤٠٠ رطل وعلى هذه الخريطة ظهرت منابع النيل قبل كشفها بتسعة قرون .. كما ألف الأدريسى الكتب للملك غليوم الاول الذى جاء بعد روجير لينقلوا الحضارة العربية الى أوروبا .

ومنذ أوائل القرن الحادى عشر كان البابا سلبستروس الثانى يدرس العلوم العربية فى الاندلس ، وهو الذى أدخل الأرقام العربية الى أوروبا فحلت محل الطريقة الرومانية . وفى الرياضيات ابتكر العرب الأرقام العربية ونظام الكسور العشرية ولعل اختراعهم لعلامة الصفر من أروع الاختراعات الرياضية على الإطلاق ، فهو الذى مكن من حل المعادلات الطويلة ، وبهذا الفضل صار الحساب علما راسخا يتداوله العالم الحديث . والهندسة التحليلية مدينة للعرب وحساب المثلثات ، وارساء العلاقة بين الجبر والهندسة مدين للعرب وكذلك اكتشاف قوانين اللوغاريتمات . ولقد ظلت كتب الخوارزمى تدرس فى أوروبا حتى القرن السادس عشر . والفلك مدين للبحث العربى بأعظم فضل ، فالعرب قد صححوا نظريات اليونان فى الفلك ولا تزال أدوات العرب وأسمائهم تعمل فى ميدانه ، ودراساتهم للنجوم وقياسهم المسافات بين الاجرام السماوية واكتشافهم الحقيقة الكبرى وهى أن الأرض كوكب يسبح فى فضاء ، وتقدير حجمها ، بالنسبة لها — كل ذلك فضل على العالم للعرب .

وفى الطب كانت القرون الخمسة من الثامن الى الثالث عشر الميلادى .. قرونا عربية . فالعرب هم الذين أرسوا قواعد العلاج على علمى الكيمياء والصيدلة . وهم أول من وضع أسس الكيمياء الحديثة ، وأول من أسس الصيدليات وأول من استعمل القردة لأغراض التجارب العلمية . وهم الذين صححوا أخطاء اليونان فى التشريح وكشفوا الدورة الدموية وابتكروا الكثير من آلات التشريح والعمليات الكبرى أو الصعبة فى الجراحة . وظلت كتبهم تدرس فى الجامعات فى أوروبا حتى القرن السابع

عشر الميلادى . ولابن سينا وحده ١٠٧ مؤلفا فى العلوم والهندسة والمنطق والنجوم والدين ، أشهرها مؤلفه فى الطب المسمى « بالقانون » طبع ست عشرة مرة باللاتينية فى بحر الثلاثين عاما الأخيرة من القرن الخامس عشر ، وطبع عشرين مرة فى القرن السادس عشر . وقد استمر يدرس فى معاهد أوروبا حتى القرن السابع عشر .

وفى الطبيعة وصلت الدراسات العربية ذروة المعرفة حتى استقرت فى جامعة اكسفورد بإنجلترا وفى جامعة بادوا بإيطاليا .

١٧ — يقول الفيلسوف المعاصر برتراند راسل (كان العرب أميل الى التجريد من الاغريق وبخاصة فى الكيمياء ، وقد حمل العرب تقاليد المدنية طوال عصور الظلام واليهم يرجع الفضل فى أن بعض المسيحيين من أمثال روجير يكون قد حصلوا على كل المعارف العلمية التى تهيات للشطر الاخير من العصور الوسطى) .

أو كما قال ستانلى لين بول (كانت عقول أهل قرطبة كقصورها فى الحسب والروعة فان علماءها وأساتذتها جعلوا منها مراكز للثقافة الاوربية . فكان الطلبة يقدون اليها من جميع أنحاء أوروبا لينقلوا العلم عن أساتذتها الاعلام . وكان يدرس فى قرطبة كل فرع للعلوم البحتة . ونال الطب بكشوف أطباء الاندلس وجراحىها ، من النمو والازدهار نصيبا أعظم مما ناله قبلهم ، منذ أيام (جالينوس) وكان أبو الطيب خلف جراحا ذائع الصيت فى القرن الحادى عشر وبعض عملياته الجراحية تطابق اليوم العمليات الحديثة ... أما ابن بيطار العالم النباتى فانه سافر الى كل بقاع الشرق للبحث عن العقاقير الطبية وألف كتابا جامعا ، وكان الفيلسوف ابن رشد الحلقة الاولى فى السلسلة التى وصلت فلسفة قدامى اليونان بفلسفة أوروبا فى العصور الوسطى) .

أما الأدب العربى فان أوروبا لم تر فى عهد من عهودها حفاوة بالأدب وأهله كما رأت فى الاندلس حيث كان الناس من كل طبقة ينظمون الشعر .

ويظن أن هذا الشعر أوحى للشعراء المغنين في أسبانيا أناشيدهم وأغانيهم وهو الذي حاكاه شعراء بروفانس (في فرنسا) .

١٨ — ومنذ سنة ٩٧٠ كان في غرناطة بالاندلس (أسبانيا) ١٧ مدرسة كبيرة و ١٢٠ مدرسة صغيرة و ٢٧ مدرسة مجانية مفتحة الابواب للناس .. منها ومن نظائرها بالاندلس انتشرت حركة الاحياء العلمى الذى قامت عليه نهضة أوربا . أما قرطبة (عاصمة الاندلس) فكان في جامعها وحده ١٢٩٠ عمودا يتلقى فيه العلم بعوث منها بعوث ملوك أوربا .. وفي خطاب الملك الانجليزى الذى تنقله فيما بعد صورة لهذه الحضارة العلمية ولمركز جزء من العالم العربى بالاندلس من أوربا :

(من جورج الثانى ، ملك انجلترا والغال والسويد والنرويج ، الى الخليفة هشام الثالث الجليل المقام ، بعد التعظيم والتوقير سمعنا عن الرقى العظيم الذى تتمتع بفيضه الصافى معاهد العلم والصناعات في بلادكم العامرة ، فأردنا لبلادنا اقتباس نماذج هذه الفضائل لنشر أضواء العلم في بلادنا التى يحيطها الجهل من أركانها الأربعة . وقد وضعنا ابنة شقيقتنا الأميرة « دوبات » على رأس بعثة من بنات أشراف الانجليز .. من خادمكم المطيع جورج) ..

١٩ — ومن عهد الملك نخاو في القرن السابع قبل الميلاد كانت السفن المصرية تطوف حول افريقية في ثلاث سنوات ، وكان بحر العرب ولا يزال يحمل اسم العرب حتى المحيط الهندى ، وكانت للتجارة السورية مراكزها في جبل طارق من سبعة قرون قبل مولد المسيح ، وفي ٢٩/٨/٦٥٤ ميلادية ضرب الأسطول العربى أساطيل بيزنطة في (ذات الصواري) حيث اجتمعت العمارة البحرية المصرية القادمة من مصر بالعمارة السورية لأول مرة في التاريخ ضد عدو العرب .

ولما أرشد ابن ماجد فاسكو دى جاما الى طريق الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح جازاه بقتله .

يقول الدكتور « هوى لزلى » أستاذ النبات في جامعة بنسلفانيا ان

سفن العرب وصلت أمريكا في مواقع كثيرة مبحرة اليها من الدار البيضاء قبل القرن الثاني عشر ويؤيده في ذلك تلميذه « لين منج » أستاذ التاريخ واللغة الصينية في جامعة هارفارد .

وعثر متحف البرازيل قريبا من «ريودي جانيرو» على نقوش قريبة الشكل من الحروف العربية والفينيقية . فماجلان وكولمبوس قد أكملوا ما بدأه العرب قبلهم بقرون .. وفي حين كان العرب يساعدون على كشف البحار ويهدون البرتغال الى الهند ، كان مغامر أوربي هو « البوكرك » يضع الخطط لتحويل مجرى النيل الى البحر الأحمر حتى يهلك وادي النيل عطشا . بل يضع الخطط لاختطاف جثمان الرسول ليعرضه على المسلمين مقابل التخلي للصليبيين عن فلسطين ... ! ولم يحرفه عن أغراضه الا هلاكه في سنة ١٥١٥ .

لكن عانت هذه الأمة من الاستعمار الأوربي ظلما باسم المسيح ، وكم عانت من الاستعمار ذاته تحت اسم آخر ، لنبي برىء آخر ، في نفس فلسطين .

٢٠ — كانت السفن العربية تحمل البضائع الى الملايو ، وتجلب عطور الصين وتوابل الهند . وفي سنة ٨٢ هـ (٧٠٠ م) كان ميناء كاتتون الصيني مفتوحا للعرب . وفي أواخر القرن الثاني الهجري (٨٠٠ م) كان العرب قد استقروا في ميناء خاتفو جنوبي شنغاي في أعالي الشرق من آسيا ، وكان للجالية العربية قاض مسلم فيها ... ثم استقر العرب في مالفا في جاوه ... كانت السويس ميناء مصر وسورية ، وكان مصب نهر السند في الهند تحت سيطرة العرب ، وبعد أن وصل العرب الى نهر سايجون في الصين كانت تجارتهم تمر بالتبت .. الحرير من الصين واللؤلؤ من عيذاب ، والتوابل من الهند ، والياقوت من سرنديب (سيلان) ، وجلود الثعالب من روسيا . أما بلاد الروم (أوربا) فمنها الجلود والرقيق .. كانت زراعة العرب أعظم زراعة . يحمل منها عمال الرشيد اليه وهو يؤدي الحج عنقودين من العنب محملين على بعير . وكان أهل فلسطين يلقحون كرومهم كما يلقح النخيل بالطلع .

وكانت صناعات المعادن في المقدمة وصناعة الصابون والخزف والمرمر والكبريت والحريز والمنسوجات ، وما يزال اسم الحريز باللغات الأوربية دمشقيا وموصليا ، كان الثوب من تنيس ودمياط بمصر قد يساوي ١٠٠٠ دينار ، وكان زجاج الشام المطلق بالميناء يصدر الى كل بلاد العالم ، وكانت في بغداد مصانع للزجاج والخزف واشتهرت بمصر صناعة السفن والأدوية . ومنها كانت السفن تجرى الى بحار الصين .

٢١ — وكان مجتمع الرفاهية : الجدران تنقش بالديساج ... وفي أبواب القصور مسامير من ذهب . ولما مات الرشيد كان في خزائنه ٦٠٠ مليون درهم ، ١٤ مليون دينار ، وكانت الضرائب ٧٢ مليون دينار في عهد الرشيد فيما عدا الضرائب العينية ، وكان ذلك في الدولة العربية في الشرق . أما في الغرب في أوروبا فقد كان الثراء في عهد عبد الرحمن الناصر بحيث قيل انه خلف عند وفاته في بيوت الأموال ما قيمته ٥٠٠٠ مليون دينار ، وكان يقسم الجباية الى ثلاثة أثلاث ثلث لنفقة الجيش وثلث للبناء والمنشآت وثلث مدخر للطوارئ . كانت قرطبة أول مدينة في أوروبا جلبت سواربها من روما والقسطنطينية . أما في المشرق فكانت بغداد والقاهرة ودمشق وكثير سواها .

وفي منتصف القرن الرابع عشر كان ابن بطوطة في شبه جزيرة القرم يدنو من ستالينجراد أو كان في الصين ليعود منها الى الاسكندرية .

وفي أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر كان ابن خلدون يلاقى ملك المغول تيمورلنك ... ويلقى دروسه بالقاهرة عن علم الاجتماع الذي كان له فضل اختراعه .

كان للدولة العربية بالشرق جهاز اداري بالغ الدقة من المصريين والشاميين (فلسطين — الأردن — سورية — لبنان) ، وكانت عماراتها البحرية تشق عباب الماء ، تحمي التجارة مع الهند والصين وجمهوريات ايطاليا وفرنسا ، وكان صناعتها المهرة يصنعون الصناعات العالمية ، أما المستشفيات والمدارس والمساجد التي أقامتها فكانت معجزات الهندسة

العالمية التي تناطح الى اليوم السحب ... الى جوار الأزهر الأغر ، الذي
قلت به مصر بعد جامع عمرو ، رسالات الفكر ، الى أيامنا الحالية .

٢٢ — هذه الحضارة الزاهرة ذهبها ليل داج يوم احتل الأتراك
القاهرة ، في يوم ٢٣ من يناير سنة ١٥١٧ ليحتموا على صدرها ثلاثة قرون
كانت كافية للانكماش والانتشار ... هنا وهناك .. هنالك اكتشف العالم
الغربي نفسه واخترع الآلات وتقدم .. وهنا وقتت عجلة الزمان ، بل دارت
الى الوراء ، فعطلت معاهد العلم ، وتقل رجال الفن الى القسطنطينية فكان
أول اختطاف للفنون وللأسرار العلمية يفرضه عدو منتصر . لقد تقل
السلطان سليم الأول عند عودته من مصر حمولة ١٠٠٠ جبل من الذهب
والفضة .

ومضت السنون والقرون الثلاثة كثية ، بلهاء ، لا يسترعى النظر فيها
الا أخبار القحط والوباء ، والفيضانات وغصب الولاة للأموال .. هكذا
غلبت البربرية على دولة كبيرة مضت عليها القرون ، عاصمتها القاهرة تجمع
مصر وسورية وأطراف العراق والجزيرة العربية (دخلت فيها أحيانا أطنة
وطرسوس وأرمينيا الصغرى) لها ولاء الامارات في آسيا الصغرى
(تركيا) كما تبعها حينا جزيرة قبرص .

ولما قامت بينها وبين الأتراك حروب ثلاث بين سنة ١٤٨٦ و ١٤٩١
شغلتها عن مساعدة العرب في غرناطة بالأندلس ، فدخلها الاسبان في سنة
١٤٩١ فانضافت كارثة الأمة العربية في المغرب بالأندلس ، الى حساب
كوارث الأتراك في المشرق ، حيث حالوا بين مصر وبين مساعدة العرب فيها .

٢٣ — أما العلوم الاجتماعية والقانونية والأدب والفلسفة فكانت
سواء ما طاولتها سماء ، سواء في اللغة وآدابها أو الفلسفة والاجتماع ،
ناهيك بعلوم الفقه .. لقد انتشرت المعرفة وكتب العلم قرونا جملة وجه
القارة الأوربية في الأندلس ، وجنوب فرنسا ، وفي جنوب ايطاليا ، فخلفوا
ذلك الأثر الذي لا يبارى وهو تشابه قواعد القوانين من مجموعة نابليون
وقواعد الشريعة في فقه الامام مالك : مذهب العرب في أسبانيا وفرنسا
وايطاليا وشمالى أفريقية .

ولقد آن للامة العربية أن تأخذ أعنة التاريخ بيدها لتضاهي بين روح العصر وبين مبادئ النهضة . وسترى فيما بعد أن قواعد التشريع العربى كانت أكثر تقدمية من العلوم التقدمية التى سلم بها الغرب للعرب ، وأن الثورة الاشتراكية الاجتماعية تجد أصولا مماثلة وأساسا مواتية فى التشريعات العربية التى بوأّت الشعوب العربية مكائتها العالية : فتفردت بمبدأ تفضيل الجماعة على الفرد ، وقيام المجتمع على أساس العمل .. وتلك لغة المستقبل .

ولقد حفظ هذا التشريع العربى الحضارة العربية أربعة عشر قرنا تقدمت فيها العالم كله عشرة قرون كاملة ، فى حين لم تثبت شرائع الرومان الا قرونا قليلة ، ولا جربت قوانين نابليون الا قرنا وبعض قرن ، وما تزال الامم الحديثة تضع قوانينها تحت التجارب .

ولقد ذهبت انتصارات الحروب ، وبقي الفقه العربى ... وانتقلت الأمة العربية الى قرون التدهور لكن الفقه الاسلامى بقى . وافتقرت الامم الاسلامية ، لكن الفقه الاسلامى ازداد ثراء وسعة .

الباب الثاني

قوة الحضارة التشريعية

(انه يتعين علينا أن نذكر دائما
أن الطاقات الروحية تستمدّها
الشعوب من مثلها العليا ، النابعة
من الأديان السماوية ومن تراثها
الحضارى ، قادرة على صنع
المعجزات) •

((الميثاق))

٢٤ — حكم التشريع العربي الأمة العربية أربعة عشر قرناً إلا بضع عشرات من السنين في بعض أقطارها ، بمبادئه التقدمية التي لم يرق إليها تشريع تقدمي عصري ، حتى إذا كانت عصور التخلف السياسي للمجتمع ، احتفظ الفقه العربي ، بتقدميته وتفوقه على مجتمعه ، فلما استحدثت بعض الأقطار قوانين نقلتها من بلاد أخرى لم تقدر القوانين الجديدة أن تفسخ ما طبع الأمة العربية كلها من شريعتها ، لأن الأمة — بجمعها — من صنع هذه الشريعة ، بل أخضع الواقع العربي القوانين لسلطانه ، وكانت الشعوب العربية ، وهي تلجأ إلى القوانين الأجنبية تحاول جاهدة أن تبعث الفقه الإسلامي من ركود علمائه ، إيماناً من المشرعين والعلماء القانونيين بمبلغ ما تسد شريعتهم حاجاتهم ، وبأنهم ينقلون عن الأجانب قوانينه ريثما تتاح لهم الدراسات الكافية ليزاوجوا بين تشريعاتهم الأصلية وبين ما نقلوه عن سواهم ، أو ليطرحوه ، بعد دراسات كافية وتمحيص .

الفصل الأول

بين التشريع العربى والقوانين الحالية

٢٥ — يعتبر القرآن النظم الدنيوية ترجمة لروح الدين وسياسته ، ومن ثم كان المجتمع الاسلامى مجتمع الفضيلة ، ولهذا وحده كان مجتمعا غير مادى . فسيطرت عليه الاخلاق وميزته عن المجتمعات الأخرى ، وتعلم عليه الأوربيون كلما خالطوه بالحروب والتجارة وبالمعاملات وبالنقل العلمى فى المعاهد أو فى الكتب ، وتعلم عليه الآسيويون والأوربيون والافريقيون حيث أسلم مئات الملايين .

والقرآن يحتوى من آيات الأحكام خمسمائة أو تزيد قليلا ، على حسب الاختلاف عند من يجعل بعض آياته آيتين ، دون خلاف فى الآية نفسها ، بعضها يتعلق بالعبادة ، وأكثرها يتعلق بالمعاملات المالية وسواها من قضاء وسياسة ونظام للحياة المدنية ، وفيها من الاختصار البلاغى ، ومن الشمول نعمتان من أنعم السماء ، فبهما وسع القرآن كل شئون الدنيا والآخرة ، واتسعت آيات التشريع لكل مكان وزمان تعيشه الانسانية .

والقرآن لا يحجر على المؤمنين أن يضعوا لأنفسهم من النظم المستحدثة ما تقتضيه مصالحهم المتجددة ، وما يدفعون به المكروه العارضة ، ليسا يروا الحياة فى ضوء آياته وسنة نبيه المبينة لأحكام الدين ، بل أذنهم بأن يجتهدوا فى رأيهم . وأن يصدر أولو الأمر منهم القوانين التى تلائمهم فى هذه الحدود — ذلك قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول » . وهذا تعبير واضح فى التصريح لأولى الأمر بوضع الأحكام الموافقة للمصلحة بشرط أن تكون موافقة للقرآن والسنة : وذلك تصريح بالتطور مع حاجات العصور .

والسنة كلام الرسول ، أو عمله أو تقريره لما يكون من الغير ، وهى مكملة لما لم تشمله نصوص القرآن من تشريع ، اذ هو لم يسترسل فى

الجزئيات والأحداث ، ثم انها تستطيع أن تحدد المواعيد والمقادير والمواريث وما اليها مما لم يذكر في الكتاب الكريم . فهي بمنزلة اللوائح التي فوض فيها الشارع ، أى تشريع كالتشريع . والاجماع مصدر ولكنه يندر حدوثه .. والاجتهاد مصدر مفتوح للعقول القادرة ، في عالم مفتوح لا يتناهى تطوره ولا يتناهى الاجتهاد فيه .

ولهذا لم تنشأ الشريعات الاسلامية مرة واحدة ، بل كانت نشأتها تباعا على حسب الحاجة اليها ، جاء الكتاب الكريم بالقواعد العامة وبالأحكام أو التشريعات بصفة اجمالية في كثير من الأمور ، ثم جاء الرسول يفصل اجمالا أو يحدد قواعد ، واذا وجد في السنة مالا يوجد في الكتاب فانها لا تخرج عن روحه ومعانيه ومقاصده ... وعلى ذلك فكل ما لا يخرج عن روح الكتاب ومعانيه ومقاصده مشروع في فقه هذه الأمة ، وأساس صالح لتشريعاتها ، سواء في أيام الرسول أو الأربعة عشر قرنا الماضية أو في القرون التي ستجىء .

تلك هي القاعدة .

كان أبو بكر يلجأ للصحابة ويستشير ، وكان عمر يأخذ باجماع أهل العلم من الصحابة ، بل كان لعمر اجتهادات في أيام الرسول نزل القرآن موافقا له فيها .

حتى اذا كانت نهضة الفقه اجتهد أبو حنيفة في رأيه وقام بمذهب أهل الرأي . ونستطيع أن نقول دون حاجة لتفصيل : انه ومالكا والشافعى رضى الله عنهم لم تقف في وجههم مدرسة النصوص ، ولا تشدد المتشددين ، ففتحوا الأبواب للتطور التشريعى الذى وسعت به الشريعة حضارة الاسلام والعرب .. أو قل حضارة الدنيا

ولم يقف في وجه التيار الفقهي دعوى المقلدين من اقبال باب الاجتهاد . فانها كانت صيحة أريد بها في الواقع منع الجهالة من الافتاء ، وقد استطاع المجتهدون في تاريخ الأمة أن ينهضوا بحاجتها في أظلم عصور التقليد كابن

تيمية (٧٢٨ هـ) أو تلميذه ابن القيم (٧٥١ هـ) وابن عبد الوهاب (سنة ١٢٠٦ هـ) .

استعملت مذاهب الفقه أدوات القياس والاستحسان وقد حمل لواءهما أبو حنيفة ، والمصالح المرسله التي وردت عن مالك ، وقواعد الأصول التي قعدها الشافعي في رسالته الى جوار الأصول الأخرى ، فأصبحت كل وقائع الدنيا محل تطبيقات الفقه .

كان الحكم في عهد الخلفاء الراشدين الأربعة ، وفي عهد الأمويين والعباسيين بالقرآن والسنة . وكان الولاة يعينون قضاتهم من أصحاب المذاهب المختلفة « الا في عهد الفاطميين بمصر وافريقية فصار القضاة من الشيعة » فتعدد القضاء بتعدد القضاة ، وعين محمد على بمصر قاضيا حننيا ، وصار الحكم للأرجح من مذهب أبي حنيفة ، ثم قامت التنظيمات القضائية في نهاية القرن الماضي ، وأخذت مصر بالقوانين الفرنسية في سنة ١٨٧٦ عندما أنشأت المحاكم المختلطة . وفي سنة ١٨٨٣ عندما صدر القانون المدني الأهلى .

وفي هذه الحقبة من الزمن وجد بعض المخطوطات التي درست مقدار ما توافق التشريعات المستحدثة أسس الفقه الاسلامى في بعض وجوهه ، كى تسيفها الأمة .

٢٦ — فالتشريع الحالى بالجمهورية العربية المتحدة تشريع فرنسى — على الجملة — نقلته مصر ، حتى اذا عدلته سنة ١٩٤٩ كان قد اشتمل على تطبيقات للمحاكم المصرية وأعمت بينه وبين مجتمعها الاقطاعى الذى كانت تعيش فيه ثلاثة أرباع قرن ، مع دراسات مقارنة ، فحملت نصوصه الجديدة تطبيقات القضاء للنصوص القديمة ، وكانت تضاهى الفكر الأوربى بل قال عنها بعض الأساتذة انها (فقه أوربى أى رومانى) .. حقا ان الذين تولوا تعديل القانون قالوا : ان المصادر التى استندوا اليها هى القانون المقارن والقضاء المصرى والشريعة الاسلامية ، لكن رجوعهم للشريعة كان ظاهرا من الأمر ، وقليل ما صنعوا .. فالتقانون قانون وضعى مجلوب بنصوصه وقواعده وفروعه مشابه في تشريعات أجنبية عدتها مذكرته الايضاحية

تناهز العشرين عددا . ولا يغير هذه الحقيقة أن المشرع أشار في القانون الى الشريعة الاسلامية كمصدر اذا لم توجد نصوص ، فلقد ندر ألا توجد نصوص أو تأويلاتها ! بل واذا لم يوجد بعض النصوص عرف ، فلقد يندر أن ينعدم للناس عرف !

ولهذا لم نعرف رجوعا للشريعة في مدى خمسة عشر عاما مضت في تطبيق هذا القانون .

كذلك لا يغير الأمر أن يؤخذ فيه بمسائل شرعية قليلة العدد فان من أساتذة الحقوق من قال في صدد الادعاء بأن الشريعة من مصادر هذا القانون في جلسة لجنة مجلس الشيوخ في ٣٠/٥/١٩٤٨ واصفا عدم جدية هذا النص بأنه Fantiasie « تسلية » .

بل جاء على لسان أحد واضعي مشروع القانون في مناقشاته في الجلسة ذاتها « ان أحكام هذا القانون ترجع في ثلاثة أرباعها أو أربعة أخماسها الى أحكام القضاء المصري والتقنين الحالي فيما عدا الاضافات التي أشير اليها الآن » .

وفي سورية بقيت الشريعة الاسلامية قانون المعاملات مع بعض قوانين دعت اليها الضرورة — حتى الاحتلال الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ — ١٩١٨ ، ولم تأخذ سورية بالقانون المدني المصري الا في سنة ١٩٤٩ . فعبرت المذكرة الايضاحية للقانون الاشتراعي السوري ٨٤ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٩ عن أسباب أخذها بالقانون المدني المصري بأنها لجأت لذلك (لما بين القطرين الشقيقين من التقاليد المشتركة والعادات المتقاربة والأوضاع الاجتماعية المتشابهة بحيث يسهل تطبيقه في سورية ويؤدي الى الاستفادة من اجتهاد القضاء المصري ومن آثار رجال القضاء المصريين وقيم تعاوننا واسعا في التشريع المدني بين البلدين . على أن اقتباس المشروع السوري من القانون المصري يحقق مقصدا من أجل المقاصد التي يرنو اليها العرب في هذا العصر وهو توحيد التشريع في البلاد العربية . وقد كان هذا الهدف مطمح انظار رجال القانون

العرب وأملا من آمالهم ، فجاء هذا المشروع محققا لهذا الأمل وهو أول خطوة عملية لاقامة الوحدة القانونية بين الأقطار العربية) .

وكان القانون المصرى المعدل قد صدر فى سنة ١٩٤٨ ليعمل به فى أكتوبر سنة ١٩٤٩ فصدر القانون السورى بين التاريخين .. وبدأ العمل به قبل أن يبدأ العمل بالقانون المصرى . وجاء فى الباب التمهيدي للقانون السورى أن القاضى يرجع الى الشريعة ان لم يسعفه نص القانون المدنى . فى حين جاء فى القانون المصرى أن القاضى يرجع الى الشريعة ان لم يجد حكما فى القانون المدنى أو فى العرف . فهو قد قدم الشريعة على العرف وأجاءها فى الترتيب بعد النص الصريح ، فى الدرجة الثانية . فى حين أجاءها القانون المصرى الى ما بعد النص الصريح وبعد العرف .. فى الدرجة الثالثة .

وفى سنة ١٩٥٣ صدر قانون الأحوال الشخصية فى سورية فقتن نصوص الشريعة فيها بعد اذ كانت مصر قد قنت نصوص الشريعة فى قانون الأحوال الشخصية ، ونصت فى قانونها على أنه فى حالة عدم وجود نص يرجع الى أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة . أما فى المذكرة الايضاحية من قانون سنة ١٩٥٣ السورى فقد جاء ما نصه « ان المصدر الثانى للقانون هو القوانين المصرية مع بعض التعديل أحيانا بما يوافق المصلحة الحالية » .

وكان العراق كسورية من بلاد « المجلة » وان اقترطت بعض أحكام الملكية وقانون الأراضى وقواعد التأمينات بين المجلة وعدد من التشريعات الخاصة ، لكن الأحوال الشخصية والوقف بقيت كالحال فى مصر خاضعة للشريعة ، حتى كانت ١٩٥١ فوضع قانون مدنى جديد — جاء فى الأسباب الموجبة للائحة القانون المدنى فى العراق ما نصه (.. وكذلك جهد المشروع فى التنسيق بين الأحكام التى اشتق من غيره من المصادر ، وبهذا تسنى له أن يحقق غرضين أولهما افساح المجال لأحكام كلية تتركز فيها نظريات عامة أخصها نظرية الالتزام والثانى هو الأخطر ، هو التمهيد للقانون المدنى العربى . ودعت أسباب اللائحة الى احياء الفقه الاسلامى ليكون أساسا لوحدة قانون مدنى من أحدث طراز) .

الفصل الثاني

المعاملات المدنية في مجلة الاحكام العدلية

٢٧ — في القرن التاسع عشر الميلادي قنن الأتراك الأحكام الشرعية ، بعد جهد دام احدى وعشرين سنة ، بين دفتى « مجلة الأحكام العدلية » فصدرت في أجزاء متفرقة آخرها في سنة ١٨٧٦ تحتوى على ١٨٥١ مادة موزعة على ستة عشر كتابا هي : « البيوع — الايجارات — الكفالة — الحوالة — الرهن — الأمانات — الهبة — النصب — الائلاف — الحجر والاكراه والشفعة — الشركات — الوكالة — الصلح — البراء والاقرار — الدعوى — البيئات والتحليف — القضاء » .

كانت « مجلة الاحكام العدلية » أول محاولة لتقنين القانون المدني في الشريعة الاسلامية ، لم يرض عنها الفقهاء العرب لسوء تجميعها وترتيبها ، لكنها كانت بداية الأخذ بأسلوب بنى العصر — تصدت لنظرية الالتزام والعقد ، وتصدت للمرافعات والاثبات ، ومهدت لذلك بقواعد كلية عددها تسع وتسعون قاعدة صاغها واضعوها كالنصوص • ولم يكتفوا بأرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة ، بل أخذوا ببعض المرجوح ، ونقلوا نصوصا من كتب الفروع ، فاتسعت دائرة التطبيق وان لم يجيئوا بنظرية عامة للعقد أو الالتزام أو الفعل الضار أو غيرها من المصادر ، وقد تتابعت التشريعات لتكملتها .

بحسبنا أن نستعرض بعض القواعد التي مهدت للنصوص دون استطراد فيها أو في النصوص ، لنظهر منها على حقائق عصرية تأخذ بمجامع القلوب ، فلم تبلغ مبلغها شريعة معاصرة ، في تحقيق الاشتراكية ، والدعوة الى التطور ، والى التيسير ، والى التضامن الاجتماعى ، والى تأخير الحق الشخصى وتقديم حقوق الجماعة ، والى احسان استعمال الحق ، والأخذ

بالمعروف بين الناس ، الى آخر ما فيها من دلائل ناطقة بمبلغ ما تواءمت
نصوص « مجلة الأحكام العدلية » وروح العصر الحالى فى المجتمعات
التقدمية .

٢٨ — جاء بالمجلة فى مقدمتها ، والمقدمة محتوية على مقالتين :

المقالة الأولى : فى تعريف علم الفقه وتقسيمه .

جاءت مادة ١ تقول « الفقه علم بالمسائل الشرعية العملية ،
والمسائل الفقهية اما أن تتعلق بأمر الآخرة وهى العبادات ، واما ان تتعلق
بأمر الدنيا » .

ثم استطردت الى تقسيمها كتباً وأبواباً وفصولاً تعمل بما جاء فيها
المحاكم ، وأضافت أن ثمة ضوابط مسلمة تتخذ أدلة للاثبات ، فلذا جمع
٩٩ قاعدة فقهية . ثم أوردتها فى المقالة الثانية .

وجاءت المقالة الثانية — فى بيان القواعد الفقهية فحوت تسعا وتسعين
مادة للاثبات ، ثم تلتها القواعد الموضوعية مجموعة من الكتب المعتبرة
فى فقه المذهب الحنفى . وفى بعض مبادئ الاثبات وهى قواعد أصولية
تصلح أدوات للملاءمة الفقه لحاجات التطور فى كل عصر وفى كل اقليم .
لتمكين الجنس البشرى من الاستمتاع بأنعم الله ، ولضمان استمرار التقدم
أى بالتطور ، دون جمود فكر ، أو تعصب رأى ، أو تغليب طبقة .

إليك مثلاً الدعوة الى التطور حيث تقول المادة « لا ينكر تغير الاحكام
بتغير الأزمان » — ٣٩ من مقدمة المجلة .

والدعوة الى تقديم حق الجماعة على حقوق الأفراد حيث المواد تقول :
« يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام » يتفرع على هذا (منع الطبيب
الجاهل) — ٢٦ مقدمة المجلة و (درء المفسد أولى من جلب المنافع) —
٣٠ مقدمة المجلة . و (الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف — ٢٧) و
(الضرر يدفع بقدر الامكان — ٣١) .

والدعوة الى توازن حقوق الأفراد وتوازن الجماعة وتكافلها كمثل

ما ورد في المادة ٨٧ من المقدمة (الغرم بالغنم يعنى أن من ينال تقع شيء يتحمل ضرره) .

والدعوة الى مساعدة الناس ليسعوا في عمارة الدنيا على أساس المصلحة كمثل ما ورد في المادة ٥٨ (التصرف على الرعية منوط بالمصلحة)

والدعوة الى التيسير على الناس في المعاملات كمثل ما ورد في المادة ١٧ (المشقة تجلب التيسير - يعنى أن الصعوبة تصير سببا للتيسير) وكمثل ما ورد في المادة الثالثة (الأمر اذا ضاق اتسع - يعنى اذا ظهرت مشقة في أمر يرخص فيه ويوسع) وقول المادة ٢٩ (يختار أهون الشرين) والدعوة الى تقدير الظروف سواء الشخصية أو العمومية كمثل ما ورد في المادة ٣٢ (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة) .

والدعوة الى النزول عند حكم الضرورات عموما كمثل قول المادة ٢١ (الضرورات تبيح المحظورات) وقول المادة ٣٢ لضبط القاعدة السابقة (الضرورات تقدر بقدرها) .

والدعوة الى احسان استعمال الحق ، وعدم اطلاقه ، تقول المادة ١٩ (لا ضرر ولا ضرار) .. وفي باب الضرر تقول المادة ٢٠ (الضرر يزال) والمادة ٣١ (الضرر يدفع بقدر الامكان) واذا كانت قاعدة الاستقرار في المادة ٦ تقضى أن القديم يترك على قدمه (فان المادة ٧ تقضى أن (الضرر لا يكون قديما) .

وقيدت المادة ١١٩٨ من المجلة « حق الملكية » على أساس عدم المضارة بقولها « كل أحد له التعلل على حائط الملك وبناء ما يريد ، وليس لجاره منعه ما لم يكن ضرره فاحشا » وفست المادة التالية الضرر الفاحش بأنه « كل ما يمنع الحوائج الأصلية يعنى المنفعة الأصلية كالبنا والسكن أو يضر بالبناء أى يجلب له وهنا ، ويكون سبب انهدامه » .

٢٩ - هكذا يقاوم الفقه العربى الضرر العام أو الخاص متحدثا بذلك عن حقوق المجتمع التى تتقدم حقوق الفرد ، ومتحدثا الى الفرد

ليعرف أن حقه اجتماعي لا شخصي ، ليبقى علاقات الناس على أساس الرضا في مجتمع حر لا يقبل أفرادهم ضيما أو ضررا .

وأقامت المجلة القواعد التي قررها المجتمع مقام القانون . كمثل قول المادة ٥٥ « التعيين بالعرف كالتعيين بالنص » ومقام الشروط التي يتعاقد عليها العاقدون عند اللزوم . كمثل قول المادة ٣٣ (المعروف عرفا كالمشروط شرطا » وجعلت — كأحدث القوانين العصرية — للقانون التجاري وضعه الخاص من تغليب العرف التجاري وعادات التجار فجاءت المادة ٤٤ تقول « المعروف بين التجار كالمشروط بينهم » وفي ضبط ذلك تقول المادة ٣٣ « العبرة بالغالب الشائع لا بالنادر » وفيما عدا العرف نصت المادة ٣٦ على أن « العادة محكمة » يعنى أن العادة عامة أو خاصة تجعل حكما لاثبات حكم شرعى . « واستعمال الناس حجة يجب العمل بها » — ٣٧ « والممتنع عادة كالممتنع حقيقة — ٣٨ » بل ان « الحقيقة تترك بدلالة العادة » — ٤٠ .

وكذلك الدعوة الى عدم التقيد بالكلمات أو الصيغ أو بالاشكال في العقود بل الى تحقيق أغراض الناس من التصرفات القانونية ، على تقيض غيرها من التشريعات الأوربية . ذلك ما تدعو اليه المادة ٢ من مقدمة المجلة « العبرة في العقود بالمقاصد والمعانى لا بالألفاظ والمباني » .

والدعوة الى احترام الكلمة المعطاة والتكافؤ على وجه عام — ذلك قول المادة المائة وفي ختام مقدمة المجلة « من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه » .

لم تكن هذه القواعد قواعد خلقية أو أمثالا عالية ، بل كانت أصولا قانونية قضائية طبقت بذاتها تطبيقا عمليا في أكثر من ألف وثلثمائة عام ، وكم حفلت المؤلفات بأصول كهذه الأصول ، وفروع لا حصر لها في فروض الفقه وتطبيقات القضاء ، وزاد العلماء عليها نظريات الحيل القانونية كما يصنع العلماء الغربيون قديما وحديثا ، ليوائموا بين القواعد وبين ما ينجم للناس من أحداث فجعلوا « الحيل الشرعية مقبولة »

وأضافوا أن « كل ما ورد في الشرع مطلقا يرجع الى العرف » حتى لا يذروا تصرفات الأفراد بعيدا عما تواضعت عليه الجماعة .

٣٠ — هكذا سودت نظريات الحقوق المدنية الفقه العربى فى المجتمع على الأفراد . بأصول خالدة متجددة ، فى حين يعجز المشرعون والفقهاء عن أن يجدوا فى التشريع الفرنسى الحالى أداة للتطور الاشتراكى — وانهم لأكثر عجزا لو ساروا أشواطا أخرى نحو الاشتراكية — وهى مصير الانسانية ، بل وأصلها .

هاهى ذى شرائعنا من أربعة عشر قرنا ، تتطور مع الزمان . وتقوم على أساس غلبة الحقوق الجماعية على الحقوق الفردية ، لو عرفها « ديجى » فى أوربا لما أجهد نفسه فى القرن العشرين ، ولعب منها عبا ، نظرياتها فى التضامن الاجتماعى ، أو العدالة الاجتماعية أو فى وصف الحق بأنه « اجتماعى لا شخصى » ... تلك النظريات التى أخذها عليه التقليديون من أبناء المدرسة الأوربية فسماه « هريو » بالفوضوى فى كرسى التدريس Cet anarchiste de la chaire بل أحصى عليه الألمان والفرنسيون أن الدستور السوفيتى تأثر به .

ولولا التعصب الصليبي — الذى أنكر العلم العربى المعروف — ولولا قعودنا عن أن نذيع فقها العالمى وترجمه للناس : لوجد دعاة التطور من علماء أوربا وأمريكا عموما ، وفقهاء الاشتراكية خصوصا ، معينا لا ينضب من قواعد قانونية لعالم قديم .. جديد .. مستمر .. يطبقها بنجاح من بضعة عشر قرنا ، تتحدد حقوق كل فرد فيه ، لا بسلطان الارادة كما يقول الأوربيون ولكن بحقوق الجماعة .

لقد فاخر العلماء الغربيون بقوانين الرومان وألواح جستنيان ، وهى لم تكن الا قواعد استنبطوها لينتقلوا من بربرية القرون الأولى الى مجتمع تنظمه روابط شرعية ، وانقضى عليها بضعة عشر قرنا لم تمنع العالم الغربى والمجتمع الأوربى من أن يتدهور الى بربرية القرون الوسطى ، فى تفكك خلقى ، وعائلى ، ودولى .

الكتاب الثاني
نظام المجتمع العربي

الباب الأول

قواعد المجتمع وتقاليد

(ان سيادة القانون تتطلب منا
الآن تطويرا واعيا لمواده ونصوصه
بحيث تعبر عن القيم الجديدة في
مجتمعنا) .

((الميثاق))

٣١ — فى الميثاق وتقريره مبادئ أساسية ، يعطينا منها فى هذا المقام المبدأ الأساسى الذى يتجلى فيه — أكثر من أى مبدأ سواه — عمق الاحساس التاريخى بكيان المجتمع العربى وأسباب استقراره واستمراره ، ألا وهو المبدأ الروحى فى الميثاق .

هذا الاحساس القوى بالتاريخ يصل الى الذروة فى صدقه ، فيتلاقى مع حاجات الأمة ، وحاجات الساعة ، بتقريرات مؤمنة ، مثل قول الميثاق فى باب جذور النضال المصرى .

« منذ زمان بعيد فى الماضى لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الأمة العربية الآن . وكانت تيارات التاريخ التى تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الايجابية فى التأثير على هذا التاريخ مشتركة — وكان الفتح الاسلامى ضوءاً أبرز هذه الحقيقة وأثار معالمها وصنع لها ثوباً جديداً من الفكر والوجدان الروحى » .

ومثل قوله فى باب الانتاج والمجتمع .

« ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من الخير والحق والمحبة . ان رسالات السماء كلها فى جواهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وان واجب المفكرين الدينين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته » .

ويقول تقرير الميثاق فى باب الدين والمجتمع :

« ان حياة الانسان تحكمها القوى الروحية والقوى المادية معا . ولا سبيل للفصل بينهما . فكلتاها ضرورية للمجتمع السليم » ثم يقول : ومن هنا ثبت فى تفكيرنا ، ونحن نصوغ المبادئ والقيم التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكى العربى ، أن القوى الروحية والمادية ضرورتان لبناء

المجتمع ، وأنه يجب علينا ، حتى يكون هذا المجتمع قوى الجسم والعقل ، سليم الروح والنفس ، أن يقوم التوازن بين ماديات هذا المجتمع وروحانياته المستمدة من القيم الخالدة النابعة من الدين .

ويقول في باب نظام المجتمع العربى :

« تمكنت الأمة العربية بعد انتشار الاسلام ، وبقوة الايمان ، من أن تصل الذروة على هدى رسالته ومبادئه ، وقد أبرز الميثاق صورة من هذا الماضى لتكون نبراسا للعمل فى الحاضر والمستقبل وصورة للقيم الخالدة التى يقوم عليها مجتمعنا الجديد » ويقول : « وفى اطار التاريخ الاسلامى وعلى هدى رسالة محمد صلى الله عليه وسلم قام الشعب المصرى ، بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية . »

ويقول : « ومن هنا يجب علينا فى مجتمعنا الجديد ، أن نعى بكشف حقيقة الدين وتجليه جوهر رسالته ، لكى تكون قيمه الروحية الخالدة أساسا لقيم المجتمع الجديد ، ولكى تكون الشريعة الفراء مصدرا أساسيا للتقنين ، ولتتم المساواة بين المرأة والرجل فى اطار من الشريعة » .

ويقول : « وكانت اشتراكيتنا انعكاسا أميناً لكل تاريخنا بما استقر فيه من مبادئ وما تفاعل فيه من قيم دينية وخلقية مما جعلها اشتراكية عربية فى قيمها وحلولها » .

٣٢ — ويقول الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٤ (١) وتقف نحن العرب والمسلمين فى هذا الجانب من العالم نشهد الصراع الذى يدور بين هذه المذاهب المادية والمبتدعة ، ونرقب الممارك الناشبة بين بعض الشعوب وحكوماتها حول تلك المذاهب ، فنعجب أشد العجب .. لأن مشكلة الفرد والجماعة التى حيرت كل المفكرين والفلاسفة فى أوربا منذ قرنين أو قرون قد وجدت الحل الصحيح فى بلادنا منذ ألف وثلاثمائة سنة منذ نزل القرآن على محمد بن عبد الله يدعو الى الاخوة الانسانية ، ويفضل مبادئ العدالة الاجتماعية على أساس من التراحم والتكافل الأخوى

(١) تقديم كتاب العدالة الاجتماعية و حقوق الفرد . طبعة سنة ١٩٥٤

والإيثار على النفس في سبيل النفع العام للجماعة من غير طغيان على حرية الفرد ولا اذلال له ولا انكار لذاتيته .

« ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى » .

فليكتف المفكرون بما بذلوا من جهد ولا يبحثوا منذ اليوم عن حلول أخرى لمشكلة الفرد والمجتمع .. ان عندنا الحل — الحل الأول — الذى نزل به الوحي على نبينا منذ ألف وثلاثمائة سنة — هو الحل الأخير لمشكلة الانسانية .. »

والحق ان الدعوة للعدالة الاجتماعية من فاتحة الثورة ، دليل على وضوح الرؤية أمامها ، وان في تضمين الميثاق جماع مبادئها دليلا آخر على تدفق الفكر الثورى فى تياره واستمراره .. انها ولا مراء ، قطب الرعى فى توازن المجتمع فيها — وحدها — لا تطفى القوى المادية أو المالية أو السياسية على كثرة الأمة ، وبها يهبط السلام على أنفس الأفراد سواء الأقوياء أو الضعفاء .. وبهذا يصل الميثاق ماضى أمتنا العربية بحاضرها ، ومستقبلها ، على أساس توازن القيم الروحية والمادية معا ، وتبرز قوة المبادئ الاسلامية التى سمت بالمجتمع العربى الى الذروة ، لتكون نبراسا للعمل فى الحاضر والمستقبل ، لاشتراكية عربية تتبع من واقعنا التاريخى ، كأثر لما استقر فيه من مبادئ .

ولهذا ، وبوجه خاص ، ورد النص صريحا فى العمل على أن تكون الشريعة الاسلامية الغراء مصدرا أساسيا للتقنين * ومن ثم أضحي لزاما علينا أن نجلى — قدر ما نستطيع فى معرض هذه الدراسة القانونية — جوهر البعض من هذه القيم .

٣٣ — فى عهد النبى والخلفاء الراشدين وضعت المبادئ الاجتماعية التى بلغ بها المجتمع العربى العظيم شأوه ، حتى اذا جانبها المسلمون فارق سلطانهم أوجه ، وليست هذه المبادئ مجرد تعاليم خلقية بل هى قواعد

تنظيمية تعتبر المصدر الأساسى لتصرفات المجتمع وقواعده القانونية . فلم تكن فكرة الدولة فى التشريع العربى هى فكرتها فى التشريعات الغربية « أرض وسيف وحكومة » لكنها قامت على تعاليم رائعة فى الحياة الخاصة والعامة وللدين والدنيا . ولولا هذا السمو العظيم الذى سحر الناس بمبادئها لما ساد العرب العالم المعروف كله فى سنين ، ولما حققوا هذه النهضة التى رفعت حضارة بنى الانسان الى حيث هى الآن . وكانت شريعتهم سببا مباشرا لذلك ، فمنها تنبثق أحكام المعاملات وأحكام العبادات . وبقي هذا الجوار الشرعى بين المعاملات والعبادات مصدرا للسمو الخلقى فى أحكام المعاملات وتقاليد المجتمع فصار مجتمعا أخلاقيا فوق أنه مجتمع ايجابى فعال .

والتقوانين كلها مشروعة ، لعمارة الدنيا ، بالجهد الخلاق ، وبالعمل الدائب ، سواء فى ذلك قوانين العبادات أو قوانين المعاملات ، تؤثر عمارة الدنيا بالعمل على مجرد العبادات — وسرى بعد ، كيف كان العمل فيها شرفا وواجبا وحقا وحياة ، يضمن الكفاية للشعب ، وسرى كيف كانت العدالة كبرى قواعده الاجتماعية والدستورية ، مع التضامن الاجتماعى ، واعلاء كلمة الحرية .

وفى حين حارب المجتمع القسوة والسطوة : سما بالعلم فوق كل مستوى ، فحشت تعاليمه الدينية على تعظيم العلم . واختلطت فيه العبادات بشئون الفقه فأصبغت على العلوم الفقهية مسحة التعبد . وبمثل هذا الاخلاص الدينى للتعليم كان الاقبال على سائر العلوم ، فازدهرت فى المجتمع العربى ، لأول مرة فى التاريخ ، حضارة العلوم البحتة والعلوم التطبيقية . وبهذا صار مجتمع علم ، فوق كونه مجتمع تعاون . تعلو فيه مصلحة الجماعة على مصلحة الأفراد ، وفى أموال الغنى حقوق للفقير بالنفقة للأهل ، والزكاة للمستحقين من الفقراء ، وتققات الجهاد للأمة .

الفصل الأول

العمل حق وواجب

٣٤ — لم تبلغ شريعة أو مجتمع مبلغ الشريعة الإسلامية والمجتمع الإسلامي في فرض العمل واجبا على كل انسان ، وهى بهذا ، وببضعة عشر قرنا ، تسبق جميع المجتمعات العمالية التى تقوم أساسا على العمل . فالاسلام يفرض العمل فرضا على الانسان ليعول نفسه وأسرته .. بل هو يجعله نوعا من العبادة .. والعمل فى الفقه الإسلامى على اختلاف أنواعه مصدر الكسب الشرعى ، الى جانب الميراث الذى هو امتداد للعمل أيضا ، عمل المورثين ، لذلك فان جميع المكاسب غير الناشئة عن نوع من أنواع العمل اليدوى أو التجارى أو العضلى والناشئة عن الغش أو الاستغلال أو الحظ أو المقامرة ، ولا سيما على حساب الغير كالربا — ولا عمل فيه لصاحب المال — كلها ناشئة عن عمل محرم . فهى محرمة فى الاسلام ، وأحكام المعاملات كلها مبنية على العدالة والتكافؤ بين العمل والكسب وعلى المصلحة الاجتماعية ..

الاسلام يأمر الرجال والنساء أن يعملوا ليجنوا خيرات الطبيعة ، ويستمتعوا بأنعم الله ، ويزيدوا امكانياتهم ، ويضيفوا الى ثروة المجتمع حصيلة جهودهم ليجعلوه « مجتمع الكفاية » ولهذا أمرهم الله بعد الصلاة أن يعملوا (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله) ، بل انه ليرغبهم فى العمل ، ويعددهم الثواب بقوله جل شأنه « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله » وهو لا يرضى بمجرد العمل بل يحضهم على الاتقان ، معلنا أنه السبيل الى محبة الله سبحانه ، وفى ذلك يقول الرسول « ان الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » والرسول يحض الناس على أن يحرزوا القوة ، ولا قوة الا بالعمل والفضيلة و « المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف » قال له أصحابه : يا رسول

الله ان فلانا يصوم النهار ويقوم الليل • قال : فمن الذى يسعى على رزقه ؟
قالوا : كلنا يا رسول الله ، قال : كلكم خير منه .

بهذا يؤثر الاسلام العمل للكسب على الاقطاع للعبادة .

ولقد ضرب النبي نفسه مثلاً للأمة جميعها بالعمل ، وكان بيت الليالى
جائماً ، وكان أبو بكر يعمل حتى كفوه عن العمل وهو خليفة بتقدير نفقة
له ، وعمر عمل ، وعثمان عمل .

فتلك أمة عمال • يقول نبيها : « أفضل الكسب بيع مبرور وعمل
الرجل يده » ويقول « لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتى بحزمة حطب على
ظهره فيبيعها فيكف بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه »

وكان أبو حنيفة - أعظم مشرع على الإطلاق ، فى أى حضارة من
الحضارات - خزازا يبيع الخبز . أى الحرير .

وابن مهير (الخصاف) كان يخصف النعال وهو يؤلف الكتب للخليفة

والكرايسى يبيع الثياب الخام « الكرايس » .

والقفال تظهر على ظهر كفه آثار من صناعة الأقفال .

وابن قطلوبغا كان خياطاً والجصاص يعمل فى الجص « الجير » .

ومثل هؤلاء من العلماء . الصفار والصيدلانى والحلوانى والدقاق
والصابونى والنعالى والبقالى والقدرى ، وغيرهم كثيرون يشهدون من
خلال حقب التاريخ ، ان فى هذه الامة منذ العصور الأولى ما جاهد العالم
الغربى عشرات القرون لتحقيقه ، ولما يحققه ، وان ليس ثمة مهن رفيعة
وأخرى وضيعة ، وانما ثمة رجال رفيعون وآخرون لا رفعة فيهم . وانما
بتمايز الناس ويسودون بهمتهم لا بمهنتهم ، ويشهدون بمبلغ ما أعزت هذه
الامة العلم وأعزها العلم فأوردت كل الناس سنته وبمبلغ ما أعزت
الصناعة فجعلت لها سهمها فى أسمى الذرا ، وسودت أصحاب الحرف .
فترى فيها ما لا تراه فى أمة أخرى - أية كانت - الفقهاء الصناع والصناع

الفقهاء ، يصنعون للناس الفقه والصناعة معا ويقضون حياتهم فيما بينهما
جيئة وزهابا .

بل هؤلاء فحول يجمعون بين العلم وبين العمل على العرش مثل عمر
ابن عبد العزيز — كان العلماء عنده قلامذة ، وعبد الملك بن مروان الذي
قال عنه ابن عمر : ان مروان ابنا فقيها فاسألوه • والمأمون عبقرى التاريخ
الاسلامى ، وعيسى شرف الدين الأيوبى .

الفصل الثاني

العلم فريضة قانونية

٣٥ — الأمة العربية هي الأمة الوحيدة التي تجد فيها الفقهاء الملوك ، والملوك الفقهاء ، والتي يحج فيها الخليفة — وهو هارون الرشيد — وعلى البعير ، عدل له ، هو أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة . ولا يدخل عليه راكبا بغلته الا أبو يوسف ... تعظيما للعلم . بل ذلك تلميذ آخر لأبي حنيفة هو محمد بن الحسن لا يقوم للرشيد اذ يمشى أمامه !

أليس نبى هذه الأمة يفرض عليها التعلم فرضا قانونيا فيقول (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) ويقول (ساعة عالم متكىء على فراشه ، ينظر فى علمه خير من عبادة عابد ستين عاما) ويقول (أجودكم بعدى رجل علم علما فنشر علمه . يبعث يوم القيامة أمة وحده) ويقول (قليل العلم خير من كثير العبادة) والحق أن تلك المبادئ أثر للنزعة الايجابية فى المجتمع الاسلامى ، لا رهينة فيه ، ولا سلبية .

ففى التعلم والتعليم سعى لعمارة الوجود البشرى ، وازضافة الخير الى طاقاته . وازضافة المنفعة بالعلم الى المنفعة بالثروات . يقول عليه الصلاة والسلام (تناصحوا فى العلم فان خيانة فى العلم أشد من خيانة فى المال) . وكم فى هذا الباب من سنن وأحاديث صحاح .

والله سبحانه وتعالى يقول (وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ، ولا الظل ولا الحرور) .

كانت الأمة العربية من أيام الاسلام الأولى أمة التعليم . ترى فى كل تعلم أو تعليم تعبدا تفتح له مساجدها صباح مساء على مدار الليل والنهار ، وعلى مدار الزمان كله . وكان الفقه هو الموضوع المفضل لاتصاله بالشرعية أى بالدين . وكانت للعلماء والفقهاء مكانة اجتماعية فى الأمة ، وسياسية فى الحكومة ، يحسب لها الخلفاء والسلاطين كل حساب . ولقد طالما قدرت هذه الطائفة أن تناجز الخلفاء والسلاطين وتبافعهم

باسم الشعب . ومنهم كانت تتألف مجالس الشورى والدعاة الى الاصلاح
والى تجهيز الجيوش لرد العدو ، بل منهم من قاد الأساطيل وفتح الممالك
الأوربية ، ومن حارب التتار فى صميم المعركة ، أو حارب مع صلاح الدين ،
وحدثهم أعظم من أن يكفيه الكلام فى هذا المقام ، لكنه قاطع فى المعنى
الذى نريد تسجيله عن العقلية العلمية فى مجتمع سمت فيه مكانة التعليم
فدلت على الطابع العلمى للأمة ، وأن روحانياتها لا تقوم على الغيبات أو
السلبات ، وإنما تقوم على الخلق وعلى الابتكار — على المعرفة ...
وهذا يتصل أوثق الاتصال بسيادة العلوم التطبيقية والفنية لأول مرة
فى التاريخ ، حتى استطاعت أن تقيم الحضارة العربية على أساس المصلحة
والتقدم الصناعى ، والارتفاع بمستوى السياسة والحكم ليكونا علما
وفضيلة — فبهذا بلغ المجتمع العربى أوجه .

كانت الفصول الدراسية هى حلقات الدرس فى صحون الجوامع ،
يجلس الناس فيها للقراءة فتشغل مجالس القراء بقراءة الشعر ومناظرة
الفقهاء فى المسائل الفقهية والأدبية والقصصية وما إليها . ثم أنشئت المدارس
لكل العلوم من سنة ٢٨٣ هجرية ، وكان التعليم مجانا ، وهو — اذ يدلى به
فى صحون الجوامع أو فى المدارس مع العلوم الدينية — أقرب الى التعبد
والى القنوت .

كان ذلك ابتداء من القرن السابع للميلاد ... وأوربا لا تكاد تسمع
أو ترى ، وقارتا أمريكا وأستراليا فى عالم الغيب . وفى القارات الثلاث همج
أو برابرة .

ألا ما أعظم تقاليد هذا المجتمع ، اذ يدفع الناس للعلم ، فى مثل يضربه
ثلاثة خلفاء متعاقبين فى تاريخ الاسلام . منهم اثنان من أعظم الحكام
العالمين .

كان الكسائى يؤدب المأمون وأخاه الأمين فلما أراد الانصراف
تسابقا على خفيه .. ثم اتفقا على أن يقدم كل منهما واحدا فلما بلغ ذلك
الرشد سأل الكسائى من أعز الناس ؟ قال لا أعلم أعز من أمير المؤمنين .
قال الرشد : ان أعز الناس من اذا قام تسابق على تقديم خفيه له ولما
عهد المسلمين .

الفصل الثالث

مجتمع المساواة الكاملة

٣٦ — لهذا المجتمع أصل سياسى واجتماعى هو المساواة الفطرية .
ولمجرد أن الانسان انسان هو يتساوى مع كل انسان آخر ... فتلك وحدة
الانسانية انه المجتمع الذى لا يعترف بالتمييز العنصرى ولا بنظام
الطبقات . والرسول يقول (لا فضل لعربى على أعجمى ، ولا لأبيض على
أسود ولا فضل لقبيلة على أخرى ولا للحاكم على المحكوم : الا بالتقوى)
و (ان أكرمكم عند الله أتقاكم) .. ذلك كله فى حين كان للرومان منذ أكثر
من ألفى عام قانون للرومان الأصليين وقانون للأجانب وكان أرسطو المعلم
الأول يرى الأجانب برابرة ، واليوم ترى الأمم المتحدة تضم دولا من
مجموعة الأمم البريطانية — تضع الأسود فى مراكز أدنى من الأبيض ...
وفى مدينة الولايات المتحدة وجوه بيض وسود !

أما نبى هذه الأمة فكان يسوى بين نفسه وبين مولاه زيد — بل هو
يولى على الجيش أسامة بن زيد — وكان أسامة حدثا وفى الجيش أبو بكر
وعمر وغيرهما — فلما يبيع أبو بكر خليفة للمسلمين استأذن خليفة اليوم ،
أسامة قائد الجيش ، فى عمر خليفة الغد — ليتخلف ... فأذن ... وكان
عمر بعد ذلك يقول له السلام عليك أيها الأمير .. انى لأدعوك بالأمير
لأن النبى مات وأنت على أمير ..

وكافور فى هذه الأمة العربية كان ملكا .. بل « الملك الأستاذ » بل
الأسود الزنجى « كما سماه المتنبى » . وكم تلقى المسلمون العلم والدين
على مواليتهم .. موسى بن نصير وطارق بن زياد بطلا العالم اللذان فتحا
أوربا كانا موليىن . والنبى يبرأ من دعوى التعصب فيقول (ليس منا من
دعا لعصية أو قاتل على عصية) .

والمسلمون طبقة واحدة لا يتفاضلون الا بالعمل الصالح ، لا خدام ولا مخدومين فانما (اخوانكم خدمكم) كما قال النبي ، ولا أسرة أزكى محتدا من أسرة ، ولكن الناس يتفاضلون بالأعمال لا بالأنساب .. وفي ذلك قوله عليه الصلاة والسلام (من أبطأ به عمله لم يسرع نسبه) ..

وذلت يوم مر عمر بمكة فرأى الخدم وقوفا لا يأكلون مع ساداتهم فغضب وقال للسادة (ما لقوم يستأثرون على خدامهم ؟) ودعا الخدم فأكلوا مع السادة في جفنة واحدة .

الفصل الرابع

مجتمع المساواة

بين المرأة والرجل واحترام حرية المسكن

٣٧ — تتساوى المرأة العربية تماما بالرجل ، ولها شخصية حقوقية كاملة ، مستقلة عن الرجل . وتلك منزلة لم تبلغها المرأة حتى اليوم في كثير من أمم العالم. بل ان لها أن تجلس للقضاء فيما تقبل فيه شهادتها ، وتلك درجة لم تبلغها الدول الحديثة ، وبلغها الاسلام منذ قام .

وهي تمتلك الأموال بغير قيد ولا شرط ، وهي تزوج نفسها اذا كانت بالغة ..

وكما ساواها بالرجل في الحقوق والواجبات جعلها بالعلم . ففرضه عليها فرضا اذ (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) .. وارتفع الاسلام بالمرأة فحاطها بشتى أسباب الصون والاحترام . يقول جوستاف لوبون في كتابه (حضارة العرب) (من العرب وحدهم أخذ سكان أوروبا الى جانب الفروسية : الاحترام والتلطف اللذين تفرضهما هذه القوانين عليهم للمرأة . واذن فليست المسيحية — كما يظن في الغرب بصفة عامة — هي التي رفعت المرأة وانما هو الاسلام) ..

٣٨ — وهو يحفظ للأسرة مكاتها ويصون المجتمع العربي عن الابتذال . ويحفظ للمسكن حرمة . ويضع له تقاليد للأدب الرفيع في قول الله جل ثناؤه (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ . فَإِنْ نَجَدْتُمْ فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ) .

كان عمر يعس في المدينة فسمع صوت رجل وامرأة في بيت ، فتصور الحائط فاذا رجل وامرأة عندهما زق خمر . فقال : يا عدو الله ، أكنت ترى أن الله يسترك وأنت على معصية ؟ قال الرجل : يا أمير المؤمنين أنا عصيت الله في واحدة وأنت في ثلاثة : فالله يقول « لا تجسسوا ... » والله يقول « وأتوا البيوت من أبوابها ... » والله يقول « لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها » وأنت لم تفعل ذلك ... قال عمر : هل عندك من خير ان عفوت عنك ؟ قال : نعم والله لا أعود . فقال : اذهب فقد عفوت عنك ..

وحرم الاسلام أن يسترق الرجل السمع من خلف الأبواب والنوافذ ، أو أن يكشف عورات الناس من ثقوب الأبواب . فان فعل كان لصاحب المنزل أن يحصيه . حتى المحتسب ليس له أن يتجسس للوصول الى العلم بالمنكر ، فلا يجوز له أن يسترق السمع ، ولا أن يستششق روائح الخمر ، ولا أن يمس الستور ليعرف ما وراءها .. فأى صيانة للحرمان والوقار والثقة والأمانة والعفة كمثل ما صنع الاسلام ؟

الفصل الخامس

مجتمع تكافؤ الفرص

٣٩ — المجتمع العربى — كما نزلت شريعته — مجتمع تكافؤ الفرص : الحاكم فيه كالناس كافة ، وغاية حكمه العدل والمساواة . وإذا أثرى حوسب على غناه ..

جاءت تكاليف الاسلام للناس جميعا فسوت بينهم فى الواجبات ، وسوت بينهم فى الحقوق ، وكان صاحب الرسالة أول الموصين بعدم المحاباة اذ يقول (من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يجد من هو أصلح منه للمسلمين فقد خان الله ورسوله) .. وكان أول المسئولين عما يسأل الناس عنه . كانت تأتى عليه أربعة أشهر ما يشبع من خبز ، وتأتى على أهله الليالى لا يجدون فيها عشاء .

ولما مرض مرض الموت قال لعائشة وهى مسندته الى صدرها يا عائشة ما فعلت تلك الذهب ؟ قالت : هى عندى قال فأتفقيها .. ثم غشى على رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدرها . فلما أفاق قال : هل أتقت تلك الذهب يا عائشة ؟ قالت لا والله يا رسول الله — فدعا بها فوضعها فى كفه فعدّها فاذا هى ستة دنانير .. فقال ما ظن محمد بربه لو لقى الله وهذه عنده .. فأتفقا كلها ومات من ذلك اليوم .

وقال عليه الصلاة والسلام (من كان له فضل مال فليتصدق به على أخيه ، ومن كان له فضل ظهر فليتصدق به على أخيه) فهو يهب بالمسلمين ألا يحتفظوا بأكثر مما يحتاجون من مال ، وإن يعطوا ما يزيد لآخوانهم . وكان ابو بكر يسوى بين المسلمين فى الأعطيات فلما ذكر بتفاضلهم فى السبق فى الاسلام أو الجهاد قال انه أعرف الناس بهذا ، لكنه يدع ذلك لله يشيب عليه ، أما الأعطيات فهى للمعاش . أو كما قيل عنه : فضائلهم عند الله فاما هذا المعاش فالتسوية فيه خير .

٤٠ — بل أن عمر في أخريات أيامه كان على نية النظر في تصحيح النظام الاقتصادي وعلاج مشكلة الفقر والغنى على نحو غير الذي وجدها عليه .. وكانت الأموال تزداد ، والفتوح تترى . فقال (لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء) . وكان على نية الطواف بالبلاد الإسلامية لينظر فيما إذا كان كل أصحاب الحقوق قد أخذوها .. ويسافر مع خادمه فيساوى بينهما في المأكل والمركب والكساء فهي اذن اذابة الفوارق بين الطبقات واعادة توزيع الثروات لا مجرد أخذ فضل .

وأنشأ عمر بيت الدقيق لاغاثة الجياع الذين لا يجدون الطعام . وفي عام الرمادة — عام المجاعة — استجلب القوت من كل مكان فيه مزيد من القوت ، وجعل يحمله على ظهره مع الحمالين الى حيث يعثر بالجياع والمهزولين العاجزين عن حمل أقواتهم . وآلى على نفسه لا يأكل طعاما أتقى من الطعام الذي يصيبه الفقير المحروم من رعاياه . فمضت عليه شهور لا يذوق غير الخبز والزيت .

وكفلت موارد المجتمع الاسلامى أهله . حتى اذا كان عهد عمر بن عبد العزيز بلغ الناس حد الكفاية ، الى جوار العدل ، عدل عمر بن عبد العزيز (ثانى العمرين كما يقال) حتى لم تجد الصدقات فى بعض الأقطار من يأخذها ، فقال يحيى بن سعد (بعثنى عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية فاقتضيتها ، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيرا ، ولم نجد من يأخذها منا ، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس فاشتريت بها رقابا فأعتقتهم) .

الفصل السادس

مجتمع العدل

٤١ — العدل في المجتمع الاسلامي مرتبط بالاسلام ذاته ، بل بكيان الدولة بتمامها ، على ما سنرى بعد . وهو من صفات الله سبحانه — والعدل الاسلامي مطلق كالمساواة في الاسلام مطلقة ، في كل مجال ، ولكل انسان .. وكان مسئولية الخلفاء ومسئولية الأمة . وبهذا كانوا يجلسون للقضاء .

ومن مبادئ الاسلام تسوية المسلم والذمي حتى في ايتائه عطاء بيت المال (والناس سواسية كأسنان المشط) قال النبي ولو كانوا غير مسلمين خاصم يهودي على بن أبي طالب الى عمر فنادى عمر عليا — قف يا أبا الحسن فبدأ الغضب على علي ، قال عمر : أكرهت أن يسوى بينك وبين خصمك في مجلس القضاء ؟ قال علي : ولكن كرهت منك أنك عظمتني في الخطاب فناديتني بكنتي ولم تصنع مع خصمي كما صنعت معي .

... جلس الخليفة المأمون يوما للقضاء فدخلت عليه امرأة فسألها أين خصمك ، قالت هذا — وأشارت الى ابنه العباس فأمره بالوقوف معها موقف الخصوم . وكان كلامها بعلو كلام العباس . قيل لها — انك أمام أمير المؤمنين فخفضي صوتك . قال المأمون : دعوها فان الحق أنطقها وأخرسه . ثم رد اليها ضيعتها وعاتب العباس لظلمه اياها .

وكان صلاح الدين يجلس للقضاء يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع . ويفتح الباب للصغير والكبير ليدخلوا فتسمع قضاياهم . وذات يوم وقف ابن أخيه تقي الدين في مجلس الحكم بدمشق ولم يحابه في الحق في مجلس القضاء .

والفقه الاسلامى فى المرافعة الى القضاء ومجالسه بحر زاخر •

٤٢ — ولو لم تكن المعدلة شرعة هذه الأمة ومنهاجها لتدرك أعلى مستويات الحضارة ، لما بلغ الفقه الاسلامى فيها مبالغه ، ولما أصبحت دراساته قربة لله ، يتوسل اليها بوسائل العلم ، وفصائل الشرع ، دون أن تقنع الأمة بفطرة العدل التى فطرتها عليها شريعتها •

وفى حين كانت وظائف القضاء مصادر للارتزاق تباع وتشترى ، قبل الثورة الفرنسية فى العصور الحديثة بأوربا ، كان المجتمع العربى من قرون يعرف امتناع الفقهاء عن ولاية القضاء حتى لا يقضى القاضى بظلم •

ولما لقي ابو حنيفة ربه فى السبعين من عمره ، وهو سجين ، حتى لا يلى القضاء لأبى جعفر المنصور ، كان الامام الاعظم يضرب نفسه مثلاً أعلى لما يجب للقضاء من استقلال وحيدة • وكان يقدم روحه برهان صدق لقضاء المسلمين وهم يرددون : اللهم انى أعبدك بقضائى •

٤٣ — وليس العدل فى مظاهر العدل أو حقائقه وحدها ، ولا مع الناس وحدهم ، بل مع الولاية •• فبهذا قدر عمر أن يضرب عامله على البحرين « أبا هريرة » حتى يدميه ويأخذ منه ١٦٠٠ دينار وهو يقول : (والله ما بعثناكم لتتجروا بأموال المسلمين) •

ويسأل عمرو بن العاص من أين آل اليه المال ويشاطره أمواله ؟
مر يوماً ببناء يبنى بآجر وجص فقال : لمن هذا ؟ قيل لعامل من عمالك
قال : أبت الدراهم الا أن تخرج أعناقها ! وشاطره ماله •
فاذا تعلل متعلل بالتجارة قال : انما بعثناكم ولاية ولم نبعثكم تجارا ••
سمع بعودة أبى سفيان من عند ولده معاوية والى الشام فوقع فى نفسه
أن ولده قد زوده فى عودته بمال : وجاءه أبو سفيان مسلماً فقال له : أجزنا
يا أبا سفيان .. فقال ما أصبنا شيئاً لنجيزك — فمد يده الى خاتم فى يده
فأخذه منه وبعثه الى هند زوجته وأمر الرسول أن يقول لها باسم زوجها :

انظري الخرجين اللذين جئت بهما فابعشيها — فما لبث أن عاد بخرجين
فيهما عشرة آلاف درهم فطرحهما عمر في بيت المال ..

بهذا وبأمثاله — أى بالمعدلة وبالنصفة — كان يمتلئ بيت المال
ليفىض على أبناء الأمة .

قال لأصحابه — دلونى على رجل أستعمله ، قالوا وما شرطك فيه ،
قال اذا كان فى القوم ، وليس أميرهم ، كان كأنه أميرهم ، واذا كان أميرهم
كان كأنه رجل منهم •

وهو يوصى أبا موسى بقوله (وآس بينهم فى وجهك ومجلسك
وقضائك حتى لا يطمع شريف فى حيفك ولا يئأس ضعيف من عدلك) ،
فالمساواة حتى فى النظر الى الناس • ومن الناس ، وفى الجلوس اليهم •

وكان يوصى واليه بالناس فيقول (افتح لهم بابك وباشر أمورهم
بنفسك • فانما انت رجل منهم غير أن الله جعلك أثقلهم حملا) ويقول له
(اعتبر منزلتك عند الله بمنزلتك عند الناس) -

الفصل السابع

مجتمع التعاون

٤٤ — فرضت الزكاة بين فرائض الاسلام الخمس ، فلا يكون المرء مسلماً الا أن يقر بوجوبها عليه . وهى حق للفقراء على الأغنياء ممن يزيد ما عندهم عن حاجتهم — أما الضرائب فحق الدولة للدفاع عنها أو لعمارتها . والزكاة ليست احساناً بل هى واجب وحق . وانها تستحق ولو لم يبعث الوالى جايياً ، وعلى المرء أن يخرجها بنفسه لأنها حق للفقراء ، اذا تركه النائب الذى هو الوالى لم يتركه الأصيل وهو الفقير ، ولم يقعد عن سداده المدين ، وهو صاحب المال .

والزكاة ضرب من ضروب تفريق المال وعدم اكتنازه ، وتداوله ، كالميراث وجه من وجوه تجزئته .

هكذا من القرن السادس للميلاد ، وقبل الأول للهجرة وضع التشريع العربى مبالغ لم تبلغها الدول الحديثة . . فرض الفرائض المالية على رأس المال والايراد ، وقرر مبدأ تعدد الضريبة ، ومبدأ النسبة الثابتة ، ومبدأ اعفاء الحد الأدنى للحياة .

فالزكاة — ومعناها تطهير النفس وتطهير المال مما هو واجب عليهما — فرض على أموال التجارة والصناعة والدباغة والحيوان وما تخرجه الأرض كلا على حدة ، ليعرف الناس أن عليهم فى كل حق يملكونه ، حقاً للفقير . . وتواجه هذه الأموال بحق معلوم ، محدد ، فى بساطة تتنافى مع التحكم وتتلاقى مع القدرة الذاتية لكل صاحب مال ، فلا تحابى طبقة على حساب الأخرى . . وهى تواجه الأمة العربية بمبدأ حماية حد أدنى للحياة هو « النصاب » فمنع الفرض عليه . وهو فى الوقت ذاته قد نزل به الى حدود مكنت الفقراء من حقوق أكثر .

وكانت الفكرة التعاونية أساسا للفروض . فعلى هذا المنهج بدأ المشرع يفرض زكاة الرأس الواجبة على كل شخص ، وكان المجتمع في بداية انطلاقه فلم يكن ثمة تباين بين الناس في الثروات . وبهذا اشترك الناس قاطبة في تكاليف المجتمع . وكان ابتداء التشريع الاسلامي بزكاة الرأس خطوة معلمة ، تبعثها خطوات تقرير الزكاة على المال نفسه ، على القواعد الاشتراكية التي اشترعها ليشارك الناس في اعباء المجتمع .

لم تعرف انجلترا نظام اعانة الفقراء الا في فاتحة القرن السابع عشر ، وكان نظامها رمزيا ! ولا عرفته فرنسا الا في فاتحة القرن التاسع عشر الميلادي وبعد ثورتها الكبرى .

هكذا سبق المجتمع العربي المجتمعات الحديثة ، على الأقل بعشرة قرون ، في توثيق روابطه ، وتأليف ذويه بنظام مالي حتمي وطيد الدعائم ، جمع الأفتدة على الترابط والتكافل . فجذب أفراد المجتمع كلا الى أخيه . آخذا أو معطيا . وعلمهم أن السعادة في الدنيا والآخرة ، كرقم حسابي عجيب ، اذا أردت أن تضاعفه لنفسك فقسمه في الآخرين .

الفصل الثامن

مجتمع التضامن الاجتماعي

٤٥ — التضامن الاجتماعي قاعدة المجتمع الاسلامي ، يحفظ حقوق الجار والقريب والمحتاج .. ويفرض الحقوق للمولود وللمسن وللمريض في بيت المال . ويحض على اجتماع شمل المواطنين . ويجعل الجهاد واجبا ..

رأى النبي رجلا متضخما قد امتد بطنه أمامه ، فأشار الى بطن الرجل وقال له (لو كان هذا في غير هذا المكان لكان خيرا لك) أي يريد بطنونا أخرى لآخرين .

وفرضت حقوق الجار على الجار حتى قال النبي (ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) .

رأى عمر رجلا يشتري لحما يومين متتابعين فضربه بدرته قائلا (هلا طويت بطنك لجارك وابن عمك) ..

ويستوى الأمران أن يكون المستحقون مسلمين أو غير مسلمين فقد رأى عمر شيخا ذميا ضريرا يسأل على باب ، قال : ما ألجأك الى ما أرى ؟ قال الجزية والحاجة والسن .. فأخذ عمر بيده وذهب الى منزله ، وأعطاه ما يكفيه ساعتها ، ثم أرسل الى خازن بيت المال وقال : انظر هذا وضرباه فوالله ما أنصفاه ان أكلنا شبيبته ثم نخذه عند الهرم (انما الصدقات للفقراء والمساكين) وهذا من مساكين أهل الكتاب . ووضع الجزية عنه . وعن ضربائه ..

ولما سافر عمر الى دمشق مر بأرض قوم مرضى من النصارى ، فأمر أن يجرى عليهم القوت ويعطوا من الصدقات .

وكان غلام يسلخ شاة لعبد الله بن عمر فقال : يا غلام اذا سلخت فابدأ بجارنا اليهودي ، وقال ذلك مرارا فقال له غلامه ، لم تقول هذا ؟ قال ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يوصينا بالجار حتى خشينا أنه سيورثه .

٤٦ — وارتفع الاسلام بحقوق الجماعة والدولة الى فرض الجهاد في سبيل الحق تأييدا لحقوق الدولة على بنيتها ، ذلك قوله تعالى : « ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة . يقاتلون في سبيل الله ... » وقوله عليه الصلاة والسلام : (لغدوة في سبيل الله وروحة خير من الدنيا وما فيها) .

وأهاب الاسلام بالمسلمين أن يجتمعوا اجتماعات في كل المناسبات ولكل اجتماع مستواه . من مستوى الجماعة الصغيرة خمس مرات في اليوم الواحد ، الى مستوى الاجتماع الأسبوعي العام في يوم الجمعة ، الى المستوى السنوي الأعم ، في العيد ، الى مستوى الأمة — أمة المسلمين في الحج .

٤٧ — وفي مصارف الزكاة ذاتها أكبر مظاهر التضامن الاجتماعي فهي فيما عدا الجباة تصرف على الفقراء والمساكين بما يبعدهم عن المسكنة والفقر ويقربهم الى أدنى مراتب الغنى واليسار والى المؤلفة قلوبهم ، كما تدفع لشراء الرقاب وعتقها ، لتحرير الرقيق أى لمنح الحرية . وتدفع لسداد ديون العاجزين عن دفع ديونهم وبهذا جعل الوفاء مسئولية المجتمع . وهي تدفع لتأمين الثغور والطرق واصلاحها وهي تعطى لتمكن الذين تقطعت بهم السبل . دون السفر الى بلادهم ليسافروا ، وتلك كلها آيات تواصل ، تعكس التضامن الوثيق بين أفراد المجتمع .

كل أولئك أسباب ونتائج لقيام مجتمع واحد ، كالبنيان يشد بعضه بعضا . يحب المؤمن فيه لأخيه ما يحبه لنفسه ، والمؤمنون كالجسد الواحد (اذا اشتكى عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى) . فذلك جميعا مبادئ اسلامية .

الفصل التاسع

مجتمع حرية الرأي

٤٨ — اهتم المجتمع العربى بحرية الرأي فجعلها أول حق للانسان أيا كانت مكاتته فى الناس بل انه لجلال خطرها يعتبرها واجبا أوجبها الله — جل ثناؤه — بقوله « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » وان النبى ليحض المسلم على أن يهب لتغيير المنكر بقوله « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الايمان » . وحسب السلبية ، وصفها بالضعف دليلا على تحريض الاسلام لبنية ليجاهدوا من أجل الخير والمصلحة ، بل للدفاع عن رأى بالمجادلة الحسنة — ولكم جادل العامة أمراء المؤمنين وألزموهم حججا ... ان النبى صلى الله عليه وسلم : يضع مسئولية المجتمع فى أعناق كل رجاله فيقول (المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم) ..

ان المجادلة احدى سور القرآن .

والمسلمون جميعا مكلفون بأن يدفعوا السلطان نفسه عن أن يجور . وفى ذلك قول النبى (أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر) فلقد فضل ابداء رأى على الجهاد .. و « الدين النصيحة » كما يقول عليه الصلاة والسلام ..

ولقد طالما رأينا الأعرابى يجادل الخليفة . بل ويتهدد عمر — ان هو انحرف . وكان على الولاة أن يجلسوا انى الناس ليستمعوا لهم — وألا يمشوا بخيلاء أو يجلسوا بكبرياء — كتب عمر بن الخطاب الى عمرو ابن العاص (ابلغنى أنك تتكىء فى مجلسك فاذا جلست فكن كسائر الناس) ..

وانتقاد أبي ذر عثمان لا يثاره ذوى قرباه مشهور ، وكذلك اتهامه معاوية بخيانة أموال المسلمين لتشييده قصرا بالشام .. ولقد قتل عثمان ظلما عندما توهم الجناة ايثاره بنى أمية بالوظائف .

خطب عمر بن الخطاب يوما وعليه ثوبان : قال : الا تسمعون ؟ قال سلمان : لا نسمع . قال : ولم يا أبا عبد الله ؟ قال : انك قسمت علينا ثوبا ثوبا وعليك ثوبان .. قال عمر : لا تعجل ، ونادى يا عبد الله ، فلم يجبه أحد قال : يا عبد الله بن عمر (ابنه) ، قال : إنيك يا أمير المؤمنين . قال : نشدتك الله : الثوب الذي ائتررت به أهو ثوبك ؟ قال : اللهم نعم — قال : سلمان أما الآن فقل نسمع .. ذلك سلمان الفارسي أو الناس جميعا ..

بل ذلك عمر نفسه ، لم تجادل الرعية احدا كما جادله المسلمون من العامة والخاصة .. تخطئه امرأة ، ويحاجه رجل يضبطه ، والخمر بين يديه ، بحقه في احترام مسكنه ..

الفصل العاشر

مجتمع التخطيط للعلوم والصناعات

٤٩ — ولئن كان التخطيط مبدأً أولياً من مبادئ النظم الاشتراكية لا يترك فيها الأمر فوضى بدون ارشاد من الدولة ، أو تدخل منها ، فإن التخطيط العلمى — كالتعليم — كان قاعدة شرعية للمجتمع العربى . حيث كان العلم اللازم تعلمه واجبا على المجتمع كله . فقد حض الكتاب الكريم على التعليم حيث نزلت الآية الكريمة ترفع المتعلمين على من دونهم (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) والنبي كما أسلفنا يقول (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) وعلى هذا أصبح التعليم الزامياً فى المجتمع ، ولقد احتفظ النبي بالمنزلة الكبرى للعلماء يوم رأى فى المسجد حلقة يذكرون الله وأخرى للعلم فقال (هذا خير وهذا خير ولكنى بعثت معلماً) وجلس مع الحلقة الأخيرة .. وبهذا أصبح (العلماء ورثة الأنبياء) فى الأمة ..

ولم يكن العلم الذى دعا اليه الكتاب أو الرسول علم الزهادة . فان النبي لم يجلس مع الذاكرين الله يوم آثر عليهم الذين يخوضون العلم لزامهم . ولقد أصل الأصوليون قاعدة فقهية تقول (كل ما لا يستغنى عنه فى قوام الدنيا يعتبر وجوده فرض كفاية) قالوا (ومن ذلك أصول الصناعات .. مما هو ضرورى وكالضرورى فى المعاملات ويسر الحياة ودفع الحرج عن الناس .. — ومعنى ذلك أنه اذا لم يتحقق فى الأمة اثنتان الأمة كلها ، فان الاثم لا يرتفع عنها الا اذا قامت كل طائفة بفرع من هذه الأنواع) .

ولئن دل هذا على وجوب أن تحرص الأمة كلها على أن يكون فيها علماء ينهضون بالعلوم التى تحتاج اليها فى تقدمها ومعاشها ، انه ليدل على مقدار ما حرصت هذه الشريعة على أن تلزم الشعب أن يعنى

بصناعاته ، وأن يعد لها أهل الاختصاص . وليس يدعا بعد ذلك أن تبلغ الذروة في هذا المجتمع العلوم الهندسية والطبية والرياضية والطبيعية والكيمياء والفلك وما إليها . أو أن تبلغ الصناعات ذروتها . منذ كان مفروضا على الشعب أن يتعلمها ، وكان الحاكم مسئولا عن توجيه المجتمع إليها .

وهكذا نرى للتخطيط الاشتراكي مصادره الالزامية في الفقه العربي ..

٥٠ — هذه القواعد التي وضعها المجتمع لنفسه وأرسى عليها أخلاقته ، وليدة الدين الذي صنع المجتمع العربي صنعا ، فمن قبله كان هذا المجتمع يئد البنات ، ويعبد الأوثان ، وحسبك هذان المثالان لبيان أثر الاسلام في الأمة العربية . فلم تكد تمضي على الاسلام سنون حتى كان من نسائه من يؤخذ عنها العلم — وحتى كانت عبادة الله سبحانه قد خلقت هؤلاء العرب خلقا آخر فسبقت أنوار مبادئهم الانسانية قعقة أسلحتهم الى كل مكان ... تماما مثل ما تسبق سرعة الضوء الصوت على وجه البسيطة أو في الطبيعة .

واذا كانت المبادئ الاسلامية هي المصادر الخلقية للمسلمين فان مكانها من القاعدة الفقهية ظاهر باعتبارها مصدرها ... ومن ثمة يتميز الفقه العربي والمسلمون على شاكلته . وبهذا قامت القاعدة القانونية . قوية الأصول لارتباطها المباشر بالمبادئ التي صيرت أمتها أمة العلوم الفنية والاجتماعية ، وأمة الفقهاء .

بهذا سلمت الشرائع العربية مما اعتور القوانين العصرية من انفصال بين الحاضر والماضي جعل أصحابها يبحثون لها عن أصول من القواعد الخلقية في القانون الطبيعي الثابت أو المتطور ، أو فكرة العدالة الكامنة في النفس ، أو قواعد الأخلاق ، أو مبادئها في القوانين الكنسية أو العادات .. ذلك البحث عن الأصول لا يحتاج اليه مجتمعنا فقد صنعه التشريع العربي ومصادر فقهه .

وما التقاليد التي أسفلنا الا روابط مجتمع رفيع الطراز ، أعلت التشريعة الاسلامية مكاتته بين المجتمعات التي سبقتها أو التي تلتها .

الباب الثاني

أسس تشريعية للمجتمع العربي

(ان أول ما يعزز سلطان القانون
هو أن يستمد حدوده من أوضاع
المجتمع المتطور) •
الميثاق

٥١ — الى جوار: التقاليد التي شادت مجتمعا متماسكا تسود فيه مصلحة الجماعة تميزت القوافين بطراز من أسس التشريع العامة التي شكلت التشريع العربى على مقتضاها ، ورفعت من أقداره بين الشرائع المقارنة . ومنها التطور ، والتيسير ، وتغليب النزعة الجماعية على النزعة الفردية فى الملكية والحقوق الشخصية ، والمساواة بين الناس فى الحقوق والواجبات ، وتكليف الناس أن يأمرؤا بالمعروف وينهؤا عن المنكر ، والزامهم أن يجنحوا الى السلام ولا يعتدوا الا على المعتدين . واقامة نظام دستورى أساسه البيعة العامة والشورى والعدالة .

وحسب القارىء مرد هذه الأسس التي اخترناها فحسب ، ليبر فيها بنزعات ثلاث ، تتجلى فتسكر البصر : هى العالمية ، والأبدية ، والسمو . ففى تدل على أن الشرائع التي قامت عليها وضعت لحساب الناس جميعا من أبيض وأسود وأصفر ، ولتعمل بها الانسانية فى أعصر الحضارات جمعاء ، أية كانت هذه الحضارات ، وأنها أعدت لأعلى المستويات ، لتكون أساسا للتقدم اللانهائى والارتقاء البشرى ، الاجتماعى والمادى والفكرى .

الفصل الأول

التطور والمرونة والانفتاح للمستقبل

٥٢ — تتصف الشريعة الإسلامية بخصائص أهمها المرونة والشمول العالمى والانفتاح للمستقبل ، ولذلك تكتفى بتحديد الاتجاهات والأسس وترك المجال واسعا للاجتهاد فى كل ميدان لمن عرف مصادر الأحكام الإسلامية من الكتاب والسنة معرفة محيطية واعية ، وعرف اللغة وأسايلها .

والاسلام يعلن عن نفسه انه دين عام لجميع البشر لا يختص به شعب دون شعب ، وهو باق خالد لا ينسخ مدى العصور ، يفسح المجال للترقى العقلى والعلمى دون حدود ، وللرقى المادى والصناعى ضمن حدود الاخلاق . وهو فطرى فى أخلاقه ، مرن فى تشريعه مع ثبات اتجاهاته وقواعده العامة ، وأساسه ، حتى الدخول فيه لا يحتاج الى شعائر .

فكل تفكير وتصرف يوافق القرآن والسنة تفكير مشروع . للناس أن يعملوا به ما دام فى المصلحة العامة والخاصة .

واذا كانت هذه الشريعة موضوعة لكل زمان ولكل الأقوام ، فهى تأذن بالتطبيقات أو التشريعات التى تحدثها حاجات للناس وقد ينتهى بعضها بعصر أو بعصور ، ويبقى البعض منها يجرى فى الزمان على أصول الشريعة وتعمل به الأمة ويقعد الفقهاء له القواعد لتقوم على أساسه النظريات .

واذا كان الاسلام دين جهاد للدفاع عن الأمة فهو دين اجتهاد لاقتحام المستقبل بالعمل وبالفكر ، واجتهادات عمر بن الخطاب أمثال أو علامات كبرى فى طريق التطور ، وايدان للناس أن يجتهدوا ، ليعيشوا حياتهم ، ويسيروا فى عالمهم ، ودعوة للشارع والحاكم والفقهاء أن يجتهد ليساير عصره .

لقد ظل المؤلف قلوبهم ينالون نصيبا من أموال المسلمين — الزكاة —
في حياة النبي وجزء من خلافة أبي بكر حتى تصدى لهم عمر ، قائلا : ان
تودد المسلمين الى هؤلاء لتأليف قلوبهم لم يبق له موجب بعد أن انتشر
الاسلام وتمكنت العقيدة في النفوس فلم يبق داع ليأخذوا أموالا :
المسلمون بها أحق .

ولما ولي عمر الخلافة أبقى أرض العراق بعد فتحها في أيدي أهلها
ووضع الخراج عليهم — دون أن يوزع أربعة أخماسها على الجنود
الفاحين ، وكان هذا رعاية للمصلحة العامة وللأجيال التالية .

بل هذا عمر يوقف حد قطع يد السارق في عام المجاعة . كما لا يقطع
يد الغلام الذي سرق سيده رعاية لسنه ، أو للعلاقة بين السارق والمسروق
منه .

بل هو ذا عمر نفسه — يجيء ومعه الفتوحات ، فيكثر الخير ، ويكبر
الفتح فلا يسوى بين من قاتل الرسول وبين من قاتل معه ويقول (ما أنا
في هذا المال الا كأحدكم . ولكننا على منازلنا من كتاب الله عز وجل
وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالرجل وبلاؤه في الاسلام
والرجل وغناؤه) فاذا ناشده الرجل (يا ابن الخطاب أنشدك العدل
والتسوية) أجاب (ما يريد ابن الخطاب الا العدل والتسوية) .

وادخال فقراء أهل الذمة في عطاء بيت المال ليأخذوا نصيبهم مثل ما
يأخذ المسلمون ، كان اجتهدا لعمر .

فالفقه العربي ، على ما ترى من ذلك المجتهد الأكبر ، فقه متطور ،
يراعي الظروف ويدور مع حاجات الجماعة المشروعة في مدارها .

الفصل الثاني

التيسير والتسامح

٥٣ — التيسير والتسامح ورفع الحرج أو المشقة أساس القوانين والشرائع العربية ، وانه لينعكس بقوة على سلوك المجتمع وعلى طباع أفرادها حيثما وجد حرج أو مشقة في القول أو في التكاليف . والنبي يقول (ان الله رفيق يحب كل رفيق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف) ويقول (ان الله رفيق يحب الرفق .. ما كان الرفق في شيء الا زانه ، وما كان العنف في شيء الا شانه) والله سبحانه وتعالى يقول (ولو كنت فظا غليظ القلب لاتفضوا من حولك) .

من أجل ذلك لم يخير النبي بين أمرين أحدهما أيسر الا اختار ما هو أيسر .. واليك أمثالا :

(أ) في العبادات ، فتكاليف القرآن قليلة ، والرخص فيها قائمة ، كقصر الصلاة وافتطار المريض وتيمم من يتعذر وضوؤه — وتناول الخمر عند الضرورة . والزكاة المفروضة على من يزيد ماله عن حاجته هي العشر أو نصف العشر أو ربع العشر .

(ب) في المعاملات ، والاثبات ، لاحد للتيسير ، وأمثال ذلك ترى .. خذ مثلا واحدا في الأصول ... ذلك أنه يكفي مجرد الرضا لقيام كل العقود بما فيها الزواج ، وهي تخلو من الطقوس . وليس هناك شكلية أو اجراءات رسمية للعقود كما تفعل القوانين الرومانية ومالفا لهما من قوانين ، وجعلت العرف كالشرط .

(ج) في الجرائم من ناحية الاثبات نجد شروطا للاقرار ، ونصا بالاشهاد ، وردا لشهادة السماع ، كل هذا ، وقد جعلت الشبهة تقوم مقام الحقيقة في الحدود والقصاص وفق ذلك المبدأ العظيم من

الرسول (ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم للمسلم مخرجا فخلوا سبيله فإن الامام لأن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة) .

(د) وفي العقوبات نجد تيسيرا فنيا وأصوليا من نوع آخر هو عقوبة التعزير في أكثر الجرائم عددا وهي الجرائم التي ليس فيها حد ولا قصاص .

أنشأ التشريع الاسلامي نظام العقاب بالتعزير حيث يترك للقاضي أو لولى الأمر تحديد نوع العقوبة ومقدارها ليدع للقاضي فرصة المواءمة بين الجرم والعقاب وبين ظروف الجماعة وما يقتضيه أمنها ومصالحها من التيسير على الجماعة ذاتها ، وعلى المتهم كمثل ما على القاضي أو ولى الأمر ، وبهذا سلكت الشريعة مسلكا أصيلا بين النظرية المادية والنظرية الشخصية للعقاب . ودلت بهذا المسلك على سبب من أسباب خلودها وبقائها عصرية في كل عصر ، اذ تترك لولى الأمر أو للقاضي تفصيلات العقوبات وتقديراتها ، يقررون ويقدررون ما يتلائم مع العصر كافة ، ومع الوقائع كافة — تأييدا لتشريع غايته تحقيق الخير للبشر ، يترك الباب مفتوحا أمام عوامل التطور .

هـ — وفي العقيدة ، أى فى نظرية الايمان ، نجد التسامح يتصدر الاصول فى الاسلام .

أولا — القاعدة عند أهل السنة الا كتفاء من المؤمن بالتصديق بالله ورسوله دون تدخل فى السرائر ، وفى الوقت نفسه اعتبرت الاخلاق النفسية أهم من الأخلاق المتعلقة بالتصرفات المادية الخارجية ولذلك كانت قيمة الأعمال فى الاسلام بحسب النية الباعثة على العمل والدافعة اليه لا بحسب ظاهر العمل نفسه (انما الأعمال بالنيات) .

كان هذا النظر الفقهي بذاته أداة للرحمة فى الدنيا ومحمدة للعالم الاسلامي ، تساوى به المسلم الدءوب على مظاهر العبادة بالآخرين ، فى

رعاية القانون وترك حسابهم الى الله ، وفي ذلك يقول الامام الأعظم أبو حنيفة (أهل القبلة كلهم مؤمنون ولا يخرجهم من الايمان ترك شيء من الفرائض) .

ولكم حقنت هذه القاعدة دما .. عبر القرون ، وجعلت الحياة أمنا وسلاما للمسلمين .

ثانيا — انعكس تسامح الاسلام مع النصارى واليهود على القواعد المدنية المطبقة فتساووا في كل شيء وكثيرا ما بلغوا الذروة في الحكم وفي مقاعد التدريس أو الكتابة من عهد عمر وعهد عثمان الى اليوم .

١ — تقوم الجنسية في الشريعة الاسلامية على أساس الدار ، فأهل دار الاسلام لهم جنسية واحدة سواء أكانوا ذميين أم مسلمين محكومين بحكومة واحدة أم حكومات متعددة .. فمن اعتنق الاسلام مسلم ومن لم يعتنقه والتزم أحكامه فهو ذمي . له ما للمسلم من حقوق وعليه ما عليه من واجبات . وليس للدولة الاسلامية الحق في رفض طلب الذمي أن يكون في الجماعة الاسلامية الا أن يكون جاسوسا تخافه ، وهكذا عاش غير المسلمين في أكناف الاطمئنان في الدولة الاسلامية . وكانت الحرية سببا لدخولهم في الاسلام أفواجا .

حالف النبي قبائل مسيحية فحماها ومنحها الحرية في اقامة شرائعها وأتاح لرجال الكنيسة أن يتمتعوا بحقوقهم وتقوذهم .. بل أوصى الكتاب الكريم باحسان الجدل مع أهل الكتاب بقوله : (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) .

ولما فتح المسلمون بيت المقدس أعطى عمر بن الخطاب أهلها (الأمان لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم انها لا تسكن ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم) . وكانت تحضر الصلاة عمر في كنيسة فلا يصلى فيها حتى لا يقلده الناس فيتخذوها مسجدا ويظلموا أهلها ..

وتسامح المسلمون في اقامة الكنائس مشهور .. بل كان الولاة يساعدون في بنائها . لقد أقام خالد القسرى أحد ولاة بنى أمية كنيسة تتعبد فيها أمه المسيحية ، وفي مصر لم تكن تجبى الضرائب على أملاك الكنيسة .. وكان عمر يزيل التراب عن هيكل لليهود دفن في التراب بعمل اليونان .

ولما علم أن الوليد بن عقبة واليه على بنى تغلب ، وكانوا نصارى ، قد توعدهم خشى أن يوقع بهم شرا فعزله ..

على هذه القاعدة عاش اليهود والنصارى بين المسلمين يتعبدون علنا في معابدهم ومدارسهم في جو من التسامح لم تعرفه أوروبا ، حيث قامت محاكم التفتيش الاسبانية ومحاكمات الرأي التي يندى لها جبين الحضارة . وجرت المذابح التاريخية في فرنسا خصوصا وأوروبا عموما وفي الشرق ! ولا يزال التاريخ القبطى يبدأ من سنة ٢٨٤ للميلاد أى حكم دقلديانوس في عصر الشهداء وقد قتل من أقباط مصر ١٤٠ ألفا .. ولما فتح الصليبيون القدس قتلوا المسلمين وحرقوا اليهود .

٢ — وفي العلاقات القانونية نظريتان : النظرية الأولى أن الدولة مخيرة بين أن تطبق عليهم أحكام الاسلام فتخضعهم لمحاكمها وبين أن تردهم الى رؤساء اديانهم ليحكموا بينهم ، أما النظرية الثانية ففحواها أنهم يخضعون في علاقاتهم القانونية لأحكام الاسلام بلا خيار ، لأن لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم . وهذا لا يتنافى مع الحرية الدينية التي يقررها لهم الاسلام ، لأن الحرية الدينية هي حرية الاعتقاد والايمان كما يشاءون ، أما المعاملات فتخضع للقانون المطبق في دار الاسلام وهو القانون الاسلامى ..

الفصل الثالث

للحقوق الشخصية صفة اجتماعية

٥٥ — الجماعة الاسلامية أصل؛ فروعها الأفراد ، تعلو مصلحتها على مصلحة الفرد ، بقواعد قانونية ملزمة آمرة لا تحتل لبسا .. وذلك هو أساس تغليب المصلحة العامة على المصلحة الفردية وفكرة «اجتماعية الحق» ولا « شخصية الحقوق » • وهو الأساس الاشتراكي الذي تباهى به الشريعة الاسلامية كل القوانين المعاصرة • وليس لنا في هذا المقام الا أن نسوق أمثالا قليلة ليري القارئ كمثل ما يرى الناظر في العدسات الصغيرة عالما مترامى الأطراف ، اشتراكي الطريقة اجتماعي الفكر :

١ — ذلك ان الله هو معطي الحقوق ومالك الملك • والانسان مستخلف في الأرض • والوكيل أو الخليفة ملزم أن يتصرف بما يرضى الأصل ، أي المالك • فالأموال تكاليف أو حقوق وتكاليف •

٢ — يزال الضرر الأكبر بالضرر الأدنى — وكالحديث النبوي (لا ضرر ولا ضرار) وعلى ذلك سمى سوء استعمال الحق في الفقه بالمضارة في استعمال الحق • وبهذا فقد الحق اطلاقه ، وتحدد بمصالح الجماعة •

٣ — ولا يسمح النظام العام لأحد باستقلال ارادته أو استغلال وضعه ، باحتكار الأقوات للانسان أو الحيوان بل يضرب بقوة على أيدي المحتكرين • والنبى يقول (من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقيده بعظم من النار يوم القيامة) أي بمكان عظيم •

٤ — وكما منع الاحتكار أجاز تدخل الدولة في التسعير على الناس باعتبار حاجتهم الى الطعام واللباس مصلحة عامة ، واذا اضطرت

الانسان الى طعام الغير وجب عليه بذله بئمن المثل . وكذلك
يسعر العمل لتحديد أجر العمال اذا احتاج الناس .

٥ — والزكاة واجب قانونى مفروض على المال لتطهيره وتطهير نفس
صاحبه ، فهو غير طاهر الا بزكاة تجب للفقير حيث كان ، على أى
رجل آخر يزيد ما عنده عن حاجته المعقولة .

٦ — والملكية تنزع جبرا على مالکها للمنفعة العامة أى لمصلحة الجماعة

٧ — ويمنع تصرف المالك فى ملكه اذا أضر بغيره أو بالمجتمع كأن يجعل
المالك داره مصنعا أو مدبغة فى حى آهل بالسكان — وذلك حق
الجماعة تحمى به نفسها من فردية الاستغلال .

٨ — وكذلك يشفع الشريك أو الجار حتى لا يضار — ذلك قيد على
الملكية لكنه حق للمجتمع ، يوسع به ويحمى حقوق الجوار .

٩ — وعلى نفس الأساس من تغليب مصلحة الجماعة فهت وظيفة المال
أنه (سيد ضار وخادم نافع) كما يقول الفرنسيون : فجعله الاسلام
خادما نافعا فحسب ، ان كانت القروض مقصودا بها مساعدة الغير
للنهوض بالخير له وللجماعة ، والأصل فى استحقاق أى أجر فى
المجتمع العربى هو أنه فى مقابل العمل . وعلى هذا حرم الربا ..
وقامت نظريات الفقه فى تحريمه على أساس أخلاقى واقتصادى معا

الفصل الرابع

الملكية الخاصة مقيدة

٥٦ — الملكية الخاصة ، مسلمة ، لكنها مقيدة ، موجهة .

أقر التشريع الاسلامى الملكية الخاصة والحقوق الشخصية ، ولكنه فرض عليها واجبات الخلافة فيها لله — فجعل الانسان ممثلا في المال لله — جل ثناؤه — أى جعل الملكية نيابة أو وظيفة في المال ، وجعلها حقا اجتماعيا بصريح الوضع . ذلك قوله تعالى (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) .

فالعبد وما ملكت يده ملك لله — استخلفه في هذا المال فتعين عليه أن يقوم بواجب الخلافة فيه بأمانة وأن يؤدي حقوق الغير على هذا المال كما يرضى الأصل ذاته . ولئن فرض الاسلام على الانسان أن يحارب الفقر ، وأن يعمل ، وحض على تنشيط الانسان لنفسه ولما له على السواء فلا ينسى نصيبه من الدنيا ، انه أمره أن يتغنى فيما آتاه الله الدار الآخرة .

وفي موت النبی ، وأبى بكر ، وعمر ، وعلى ، وخالد ، عن غير مال ، وهم أعظم الأعلام في تاريخ الاسلام ، بيان واضح عن نظرهم الى تملك المال .. وعلى كل حال فقد فرض الاسلام واجبات على رأس المال والایراد معا ، محددة المقدار ، موضحة جهة استحقاقها وطريقة سدادها .

١ — فرض الزكاة تطهيرا للنفس وتطهيرا لرأس المال والایراد معا وتزكية لها . وعين المستحقين للزكاة ، وقدرها بحق معلوم ، وعين المستحقين وهم الذين لا يملكون النصاب يأخذون حصتهم عند من يملكون النصاب — وقد حارب أبو بكر المتخلفين عن الزكاة قائلا : (والله لو منعوني عناقا — معزة — لقاتلتهم على منعها) .

ومن أجل الزكاة قامت أول حرب مع المسلمين ، واعتبر الممتنعون عنها مرتدين عن الدين ..

وبالزكاة وضع نصاب ، اذا زاد عنه المالك قاسم فيما زاد المستحقين .
٢ — فرض الاتفاق العام للمصلحة العامة بقوله تعالى (وجاهدوا
بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله) فالجهاد فرض على القادر ، لا يكون
المسلم مسلما الا اذا كان الله والرسول والجهاد في سبيل الله بالمال والنفس
أحب اليه من كل شيء •

وكل ما يعتبر جهادا مسوغ للقيام بنفقة الجهاد • وللشعوب في حياتها
مواقف للجهاد بحسب تطورها ، فهي قادرة أن تفرض على القادرين أن
يؤدوا حقوق المصلحة العامة — أى حقوق الجماعة — فحقوق الجماعة
على القادرين أكثر وأكبر — وان من له في الوطن أكثر عليه للوطن أكثر •
والنبي عليه الصلاة والسلام يقول (ان في الأموال حقا سوى الزكاة) •
فاذا لم تكف الزكاة لصيانة المجتمع لم يقف حائل دون ولى الأمر ليأخذ
من الأموال بقدر معلوم في الحدود اللازمة •

٣ — فرض على الانسان المقتدر أن يدفع النفقات لأقاربه غير
القادرين •

٤ — المال واجب استثماره — فالأرض الزراعية اذا تركت عمدا بغير
زرع ثلاث سنين جاز للدولة نزعها وتسليمها الى من يحسن استثمارها .
٥ — الاسراف والتبذير أو السرف سفاهة تعطى الدولة حق الحجر
على السفهه ، فشرط التصرف في المال الرشد ، والا فالحجر •

٦ — وفرض الامتناع على استغلال الثراء في السيطرة على السلطة
(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا
من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون) •

٧ — والاسلام يوجب تقسيم المال بالميراث ويكره انحباسه بين أيدي
جماعة حتى لا يكون أساسا لتكديس المال في يد جماعة تحبس تداوله •
وانما يوزع المال بين المتوارثين حتى لا يخلد المال في يد فرد (كيلا يكون
دولة بين الأغنياء منكم) •

٨ — من أجل هذه الأخلاقية والجماعة وإيثار مصلحة المجموع ، لا يبيح هذا التشريع سوء استعمال الحق (فلا ضرر ولا ضرار) وعلى صاحب الحق أن يذكر أن عليه واجبات فيه للآخرين . وتلك حقيقة حضارية لم تصل اليها التشريعات العصرية الا متأخرة ، مع أن كثيرا منها شرعته ثورات تقدمية ! ولذلك تمنع صاحب الملك من التعلل بحائطه اذا أوهن بنيان جاره أو أدى الى انهدامه .. فهو جار .. ولقد خشي بعض الصحابة أن يورث النبي الجار من جاره ..

الفصل الخامس

تعيين محتسب للمطالبة بحقوق الهيئة الاجتماعية

٥٧ — التشريع الاسلامى — حرصا على التعاون الاجتماعى واطهارا للتضامن فيه ، وتكليفاً منه لأبناء الأمة أن يجعلوا تبعاتهم — متضامنين — فى حماية المجتمع — يقيم رقيباً قانونياً باسم الجماعة يدافع عن المصلحة العامة ، ولهذا شرع نظام الحسبة التى يقوم فيها الرجل الواحد مقام الجماعة كلها ، وهو ما يقابل النيابة العامة فى النظم القضائية الحديثة ، اذ تقوم ببعض عمل المحتسب ويقوم ببعض عمله الرقابة الادارية والنيابة الادارية ورجال الضبطية القضائية فى أعمال وزارات الصحة والتموين والأشغال ومصلحة الدمغة والموازن ونظائرها .

والحسبة هى الأمر بالمعروف ، سواء أكان واجباً أم مستحسناً ، اذا ظهر تركه ، والنهى عن المنكر اذا ظهر فعله ، سواء أكان سلبياً أم ايجابياً .
وأساسه الشرعى قوله تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) وأمر النبى الناس أن يغيروا المنكر بأيديهم ، والا فبالسنتهم ، والا فبقلوبهم وذلك أضعف الايمان .

هى فرض كفاية تجب على الأمة ، فان قام بها البعض سقط عن باقىها .
وهذا لا ينفى وجوبها على القادر عليها دائماً ، على الأقل ، فيما هو واجب عمله أو تركه .

والحسبة ولاية شرعية : منها الحسبة الأصلية وهى التى يقوم بها أى محتسب بحكم اقتداره على الأمر بالمعروف ، ومنها الحسبة المستمدة ، وهى ولاية يولاهها رجل من قبل الحاكم .

والمحتسب قادر على أن يكلف الناس بالقيام بالعمل النافع ، والانتفاء عن العمل الضار ويستطيع أن يتقدم ضدهم بالدعوى لدى القاضى وبالشهادة ضدهم (فتلك دعوى الحسبة) ويستطيع أن يستعين عليهم

بوالى المظالم ، وكل غبن أو تدليس أو تطفيف ، وكل مطل فى دين ، وكل
تعد على الحقوق والحدود ، منكر يدخل فى دائرة اختصاصه ، وهو يجرى
التحرّيات ويتخذ الأعوان .

ولسلطانه مراتب سبعة من التعريف — أى الهداية بأحكام القانون —
الى الاستعانة بالسلاح ، ومنها مراتب الارشاد فتكون لمتطوع الحسبة ،
أما مرتبة الأخذ بالقوة فلا تكون الا لولى الحسبة •

الفصل السادس

المساواة والعدالة لرعايا العدو

٥٨ - يهتم الاسلام كل الاهتمام بصلات الانسان بأخيه الانسان ، ولهذا يتسامح المسلمون أعظم التسامح مع شعوب الدول التي تعاربتهم ، فالحرب عندهم ليست بين الشعوب ، وانما هي بين القوات التي تصطرع في الميدان ، فلا تقطع العلاقات بين الشعوب ولا مع الرعايا التابعين للعدو ولا يعتقلهم المسلمون ولا يصادرون أموالهم ، ويستمر الأمان المعطى للتجار منهم آذ يدخلون الديار الاسلامية مستأمنين ، فيزاولون تجارتهم ، وتضان أموالهم ، كما يجوز أن تخرج المتاجر الى البلاد المحاربة حاملة بضائع البلاد الاسلامية ، الا أدوات الحرب .

واذا بعث الحربى (من دار الحرب ، وهى غير دار الاسلام) عبدا له تاجرا الى دار الاسلام بأمان ، فأسلم العبد فيها ، بيع وكان ثمنه لمالكه الحربى ، فان حق الحربى لا يضيعه الاسلام .

فاذا وضعت الحرب أوزارها أمر الاسلام بالعدل مع الأعداء ، كالعدل مع الأولياء ، حتى لا تفرض عليهم شروط مذلة ، لأن المعاهدات عهود . شروطها المساواة .

هكذا تجرى سنة الاسلام بالعدل وبالانسانية ، حتى مع رعايا العدو ! ذلك قول الكتاب الكريم (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله) .

والنبي يقول «أيها الناس ان ربكم واحد . كلکم لآدم و آدم من تراب . وان أكرمکم عند الله أتقاکم — ليس لعربى فضل على أعجمى الا بالتقوى» .

الفصل السابع

السلام الايجابى سياسة دائمة للدولة

٥٩ — العقيدة الاسلامية لا تشترها الحرب وانما ينشر السلام الاسلام . والله يأمر بأن تكون الدعوة اليها بالحسنى فيقول « أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة — وجادلهم بالتى هى أحسن » . والسلام من أسماء الله الحسنى .. وهو تحية المسلمين فى الحياة ، وفى ختام الصلاة ، وعندما يلقون بآرائهم .

(١) الاسلام يأمر المسلمين ألا يكرهوا غيرهم على الدين (لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى) ولما جاءت عمر امرأة فى حاجة فدعاها الى الاسلام فأبى فتركها ، خشى أن يكون مجرد قوله وهو خليفة ، اكراها فاتجه الى الله ضارعا يقول (اللهم أرشدت ولم أكره) ..

بل ان المسلمين يجيرون الكفار أنفسهم (وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون) والمسلمون مأمورون بالوفاء بالمعاهدات فى الحرب والسلام ، فى آيات كثيرة .

فاذا كان حقا علينا نصر المؤمنين فان المسلمين لا ينصرونهم على قوم عقدوا فينا بينهم موثقا ذلك قوله تعالى « وان استنصروكم فى الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق » .

والحرب ضرورة تقدر بقدرها ... « فان انتهوا فان الله غفور رحيم » واذا طلبوا السلام جنح المسلمون لها مأمورين « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » .

(ب) لكن السلام عندنا ليس الاستسلام فالسلم عندنا ايجابى ، فيه حياة وحركة ، ومبادرة . فنحن نستعد بالقوة وتسلح باليقظة ، ليرهب العدو جانب المسلمين حتى اذا اعتدى عليهم صدته قوتهم الرادعة .. «وأعدوا

لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم .
(ج) والحرب في التشريع الاسلامي دفاعية . مشروطة باعتداء العدو .
فاذا اعتدى كان رد الاعتداء بمثله كقوله عز وجل : « فمن اعتدى عليكم
فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » .

فالأصل هو السلم حتى يقع اعتداء ، ولم يتجه النبي لحرب الروم
والفرس الا بعد أن قتلوا رسله وتأهب كسرى لقتل النبي .

الحرب الدينية محرمة ، والحرب العدوانية محرمة ، والحرب لا تكون
لاحراز الغنائم ولا تكون اعتسافا ولا مباغته للمسلمين .
(د) والقاعدة أن الحلف لا ينقض الا لخيانة ، وباستفزاز ، وبعد
انذار .

٦٠ — ونهى النبي عن التمثيل بالموتى وعن قتل الصغار والصناع .
وعندما رأى امرأة مقتولة غضب وقال « هاه . ما كانت هذه لتقاتل .
أدرك خالد . وقل له لا تقتلن عسيفا ولا ذرية » وأوصى النبي أصحابه
يوم غزوة بدر بالأسرى .

قال عمر في خالد بن الوليد : ان في سيف خالد لرهما وطلب عزله لعنفه
في الحرب .. وكان يتمنى النصر بغير قتل .. وكان يستدح حرب ابن العاص
في مصر ويقول : « تعجبنى حرب ابن العاص ، انها حرب رقيقة سهلة » .

ولا يباح التعذيب — فلا يعذب العدو ولا يباح تعذيب الأسرى ولا
يباح حبس الطعام عن المدن المحاصرة . يبل القرآن يوصى باطعام الأسرى
كمثل ما يوصى باطعام اليتيم .

ذلك هو القانون .. أما نابليون فقد حصلت مدافعه أرواح الآلاف
المؤلفة من أهل الشام يوم استسلموا له مستأمنين ... لأنه آثر على اطعامهم
اطعام جيشه ..

ولا يقاتل الا مقاتل ولا يقاتل الرهبان أو الشيوخ أو المرضى أو النساء
حتى الفلاحون في حرثهم والمعتوهون معصومون من أخطار الحروب . بل

ان القاعدة الاسلامية في الحرب أن يجمع بين المرأة الأسيرة وأبنائها في مكان واحد ..

في واقعة خيبر انتصر المسلمون ووقعت يهوديتان في أسر بلال فمضى بهما الى جنب الرسول مارا بجثث القتلى فوجه النبي اللوم الى بلال قائلاً (وهل نزلت منك الرحمة يا بلال ؟ تمر بامرأتين على قتلى رجالهما ؟)

ولما أسر المحاربون طفلاً رضيعاً من بين الأسرى صرخت أمه فسألها صلاح الدين ما خطبها ؟ .. فلما علم بقصتها أمر باحضار الرضيع فوجده قد بيع في سوق الرقيق فأمر برده ولم يزل واقفاً حتى أحضر الطفل وسلم لأمه .

ولما اشتد المرض على ريتشارد قلب الأسد ، أرسل صلاح الدين طبيبه ليعالجه وأوجس خيفة رجال الحاشية ، فلما تبين الطبيب في عيونهم الحذر قال « ان المسلمين لا يطعنون من الخلف ، ولا يستخدمون الغدر حتى لو كان لهم في ذلك فائدة كبرى فكيف وموت ملككم مسموماً لا يجلب لصلاح الدين أى مجد ؟ » ..

وتناول الملك دواء طبيب صلاح الدين حتى شفى .

٦١ — أما تقاليد السفارات والمعاهدات فكانت من مستوى هذه الحضارة . وما سفارات الرشيد ولا معاهدات صلاح الدين الا أمثال تذكر فتشكر ، لكم استغلها الأوروبيون ضد المسلمين وضد صلاح الدين ، لكنه لم يكفر يوماً بمبادئه . فانما هو الخلق العربى المسموح يقول مقالة أبى حنيفة (وأد الأمانة وان خانوك) .

المسلمون يعاملون العدو بأخلاق المسلمين لا بهمجية العدو .. فلا رهق في الصلح : قال الفقهاء : ان الصلح عقد والعقد أساسه تساوى الطرفين وكل عقد لا يتساوى طرفاه : معيب ، سواء بين الأفراد أو بين الدول . لأن فيه اذلالاً للعدو ولما رحم النبي المشركين في الصلح كان فتحاً للمسلمين . بهذه التقاليد امتاز المجتمع العربى بين المجتمعات بالجنوح الى السلم والتسامى على البطش والحرب دائرة الرحى ، حيث النفوس في ضراوتها لا تجنح الى الهدوء .

الفصل الثامن

نظام الحكم في التشريع العربى

٦٢ — تنوعت نظم الحكم فى شعوب الأمة العربية ولكن القاعدة الدستورية كانت هى « الحكم الذى يبايعه الشعب ، ويتبع نظام الشورى » . ولم تتخلف هذه القاعدة حتى فى الحكومات التى كانت تتوارث الحكم — لم تحكم باسم حزب أو جماعة ولم يزعم حاكم أنه يحكم بالحق الإلهى للملوك .

بقى هذا النظام حتى فاتحة القرن الماضى نفسه حين ولى المصريون محمد على عليهم وعزلوا واليا تركيا فى ثورة مشروعة بمحضر رسمى يقول فيه الشعب المصرى :

« ان للشعوب — طبقا لما جرى عليه العرف قديما ، ولما تقضى به أحكام الشريعة الاسلامية — الحق فى أى أن يقيموا الولاية وأن يعزلوهم اذا انحرفوا عن سنة العدل وساروا بالظلم » .

نظم الاسلام الدولة على أساس الفضيلة وفى ذلك قوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » والسيادة على الأمة لله وحده .

والحكم للشورى طبقا لأمره تعالى « وأمرهم شورى بينهم » . ليست الحكومة فى النظام الاسلامى حكومة دينية « ديمقراطية » تمثل الله فى الأرض . وانما هى سلطة من الشعب تصل الى الحكم وتنزل عنه برأى الجماعة .. وهى ملزمة فى جميع شئونها بهذا رأى . وليس التزامها حدود الدين الاسلامى ليغير من هذه الطبيعة . فالاسلام يأمر الناس بالعمل للدنيا كما يأمرهم بالعمل للآخرة وقد أجاز لهم الاجتهاد ، ولم يسلبهم حرية العمل للسعادة فى حدود المبادئ الانسانية التى أمر بها .

٦٣ — لما مات النبى صلى الله عليه وسلم لم يوص لأحد ، فانتخب المسلمون أبا بكر ، بترشيح ، وانتخاب ، وببيعة .

اجتمع مؤتمر السقيفة وكان مؤتمرا شعبيا رائعا ، فرشح الأنصار سعد بن عباد و رشح المهاجرون أبا بكر وأبا عبيدة وعمر ، فتشاوروا واختاروا أبا بكر ..

وعندما عزم أبو بكر أن يوصى لعمر ، جمع كبار الصحابة وفضلاء المسلمين واستشارهم واحدا تلو الآخر — فلما تم له رأى أملى على عثمان بن عفان (انى استخلفت عليكم عمر بن الخطاب وانى والله ما ألوت من جهد الرأى ولا وليت ذا قرابة) .

ولما طعن عمر وطلب اليه أن يعهد بالخلافة رشح ستة من الصحابة ومعهم للمشورة ابنه عبد الله ، على ألا ينتخب ولا ينتخب فقد كان يقول (حسب بنى الخطاب أن يحاسب منهم رجل واحد) وقال للناس عمن رشحهم (عليكم بهذا الرهط ... ان الرسول مات وهو عنهم راض) ثم أحضرهم وقال لهم (انى نظرت فوجدتكم رؤساء القوم وقادتهم ولا يكون هذا الأمر الا فيكم) .

فلما مات استقر رأى الستة على أحد اثنين ، عثمان بن عفان وعلى ابن أبى طالب ووضعوا المهمة فى عنق عبد الرحمن بن عوف ، فطفق يلقي الصحابة ومن أتى المدينة بعد الحج من أمراء الجند ، حتى شاور النساء فى بيوتهن والصبيان فى المكاتب فرادى ومجتمعين ، ولما رأى الكثرة أميل الى عثمان جمع (رجال الشورى) بعد صلاة الصبح ، وأرسل الى من حضر من المهاجرين السابقين والأولين وأولى الفضل من الأنصار ومن استطاع من الأمراء حتى أكتظ المجلس بالناس .. وأعلن رأى الأمة فرضى الناس به .. وبايعوا عثمان .

ولما استشهد عثمان دخل أصحاب الرسول على بن أبى طالب يبايعونه فقال لهم (لا تضلوا فانى لأن أكون وزيرا خير من أن أكون أميرا) فلما أصروا قال (فى المسجد ، فان بيعتى لا تكون خفية ولا تكون الا لمن رضى من المسلمين) فلما دخل المسجد أقبل عليه المهاجرون والأنصار فبايعوه .

٦٤ — وحقيقة الأمر في اختيار أبي بكر لعمر ، أو عمر للستة بعده ، بل القول عن ترشيح أبي بكر من النبي في حال حياته اذ عهد له باقامة الصلاة بعد أن كان عمر قد صلى ، كل أولئك لم يعد أن يكون ترشيحا للعظيم الذي يقدم للأمة ، يختار أولا ، بترشيح دقيق كل الدقة ، ثم تبايعه الأمة ، بالآلاف الذين يبايعون بالفعل ، والملايين الذين يقرون ذلك بالرضا أو التأييد في شتى مظاهره — تلك هي القاعدة الاسلامية العامة. نرى جوهرها اليوم في الدول التي تأخذ بالنظام الرئاسي وفي سواها ، حيث رؤساء الوزارات الذين يحملون مسئوليات الحكم في النظام الجمهوري — انها كذلك حيث الملكيات التي تسود ولا تحكم : ترشيح للرئيس المسئول ، وانتخاب بطريقة منظمة ، يؤخذ فيه رأى الناس عن طريق صناديق الانتخاب في مراكز الاقتراع التي يقيد فيها الناخبون .

ولا جديد الا ما قدر عليه العصر الحديث من قيد الناخبين وتنظيم وسائل الاقتراع ، وترتيب المجالس مع مزيد من التفاصيل .

لكن الجوهر عرفه العرب قبل أن يعرفه الآخرون بقرون .

٦٥ — الخليفة كسلطة تنفيذية :

الخليفة شخص عادى ، فلا سلطة دينية في الاسلام ، بل الناس يناقشونه ويناقضونه وهو خاضع للقانون ، تحكم مركزه مبادئ ثلاثة :

- ١ — سلطة محدودة بحدود الشرع ورعاية مصالح الناس .
- ٢ — هو مسئول عن عدوانه وأخطائه فيما يتجاوز سلطانه ، عن عمد ، أو خطأ أو جريمة ، وهو يحاكم أمام المحاكم العادية .
- ٣ — وللأمة حق عزله .

٦٦ — السلطة القضائية :

وكانت سلطة القضاء في الدولة فرعا عن قاعدة العدل والمساواة بين الناس جميعا ، قاعدة دستورية تميز بها التشريع العربى ، اذ جعل العدل أساس الحكم . واتخذت القاعدة تطبيقات رائعة بين مجالس الخلفاء للقضاء أو بين أيدي القضاة . ساوم عمر رجلا على فرس ثم ركب ليجرى به فعطب ،

فأراد أن يردّه الى صاحبه فأبى ، فتحاكما الى شريح القاضى ، فسمع كلام كل منهما ثم قال : يا أمير المؤمنين خذ ما ابتعت أو رد كما أخذت . قال عمر : وهل القضاء الا هكذا . . ثم أقام شريحا على قضاء الكوفة . . ليحييه بعد سنين أمير آخر من أمراء المؤمنين .

وجد على بن أبى طالب درعه عند رجل نصرانى فشكاه الى شريح ، فقال الرجل : الدرع درعى وما أمير المؤمنين بكاذب . فالتفت شريح يقول : يا أمير المؤمنين هل من بينة ؟ فضحك على وقال : أصاب شريح ، ما لى بينة . فقضى بالدرع للرجل فأخذ الدرع ومشى . . ثم عاد يقول : أما أنا فأشهد أنها أحكام أنبياء . أمير المؤمنين يديننى الى قاضيه فيقضى عليه . أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله : الدرع درعك يا أمير المؤمنين . اتبعت الجيش وأنت منطلق الى صفين . فخرجت من بعيرك الأورق قال على : أما اذا أسلمت فالدرع لك .

والمأمون يختصم الى يحيى بن أكثم قاضى بغداد ويريد أن يجلس على فراش له فيرفض القاضى أن يميزه على أحد الرعية : قال يا أمير المؤمنين لا تأخذ على صاحبك شرف المجلس .

ومن قبل المأمون كان جده أبو جعفر المنصور يقرن مجد البسالة الزائلة بمجد العدالة الذى لا يزول اذ اختلف مع زوجه أروى أم المهدي ، فجعل لها أن تختار قاضيا فى خصوصتها، ووكلت خادما لها ليخاصم الخليفة، وقال القاضى للخليفة (ان رأى أمير المؤمنين أن يساوى الخصم فى مجلسه ؟) فانحط عن فرشه وجلس مع الخصم — وقضى القاضى ضده . .

وكتب أبو جعفر الى سوار بن عبد الله قاضى البصرة أن ينظر فى أرض اختصم عليها أحد قواده مع تاجر من تجار البصرة كانت فى يده ، وكان أبو جعفر يرى أن يدفع الأرض الى يد القائد ، وأبى القاضى . فكتب اليه والله الذى لا اله الا هو لتدفعنها الى القائد . فكتب اليه سوار (والله الذى لا اله الا هو لا أخرجها من يد التاجر) واستقبل أبو جعفر تحدى سوار له بصياح الفرخ فقال : ملأتها عدلا فصارت قضائى تردنى الى الحق .

هكذا كان القضاء فوق أشخاص الخلفاء — تلك شريعة العدل ، شريعة الله — لم تعرفها من قبل أمة ولم تشهدها محكمة •

٦٧ — مجلس الشورى والسلطة التشريعية :

أعضاء مجلس الشورى هم أهل الحل والعقد • يدعواهم الحاكم ليستشيرهم في شئون الحكم ويسمع آراءهم ويأخذ رأيهم في التشريع فيما ليس فيه نص ••

كان تشكيل هذه المجالس مرآة لتطور الجماعة الاسلامية فعندما قام النبي بدعوته ، كان السابقون في نصرته هم أصحابه وأهل مشورته ، فلما ظهر الاسلام على العالم المعروف كله برزت فئات تستحق التقدير بتضحياتها ونصرتها ، فكان ظهورهم ولید عبقرياتهم ومن هاتين الفئتين من السابقين الأولين ، والمجربين النابغين تألفت مجالس الشورى •

كان مجلس الشورى بمكة فلما هاجر النبي الى المدينة ونصره الأنصار كان لهم مكان في المجلس • وانضاف الى المجلس أصحاب الفضل في الدفاع عن الاسلام بالحرب أو في العلم •

جمع عمر عنده نخبة الصحابة للمشاورة والاستفتاء ، وضمن بهم على العمالة في أطراف الدولة تنزيها لقدرهم ، وانتفاعا برأيهم ، قائلا لمن راجعه في ذلك (أكره أن أدنسهم بالعمل) ••

أليسوا مجلس الشورى أو — بلغة العصر — مجلس الأمة ، لا يلون أعمالا إدارية في الحكومة ؟

وجعل عمر موسم الحج موسما عاما للمراجعة والمحاسبة واستطلاع الآراء في أقطار الدولة من أقصاها الى أقصاها •

كان يستشير في تعيين الولاة ، ولما راجعه رؤساء الاجناد في توزيع الأرض على الفاتحين جمعهم في مؤتمر ساد فيه رأيهم على قواد الجيوش المنتصرة ، في مسألة توزيع البلاد على المنتصرين ! •• وهم أبو عبيدة أمير جند الشام وسعد بن ابى وقاص أمير جند العراق وعمر بن العاص أمير جند مصر •

وكان يستعين بأهل الحنكة وأهل الخبرة ويستشير كل من يجد عنده رأيا .. اذا أعياه المعضل دعا الأحداث فاستشارهم لحدة عقولهم وربما استشار العدو كما استشار الهرمزان في أمر الحرب الفارسية .

٦٨ — الحكم البرلماني الحزبي :

النظام البرلماني في حقيقة أمره تصالح بين طبقات أو مصالح ، مسلم بوجودها قانونا أو فعلا بين ملك مفروض وبين شعبه في انجلترا ، أو بين الملك والارستقراطية وبين رجال الدين وممثلي الشعب — الجهة الأخرى في فرنسا Teires Etat أو ليكون بوتقة تنصهر فيها خلاقات الولايات التي انسلخت عن انجلترا في الولايات المتحدة ، وفي الولايات ذاتها . وفي الدول البرلمانية جميعها اصطنع النظام البرلماني ليجمع ممثلين لأقوام تتعارض مصالحهم . فأساسه وجود شعب غير متمائل أو مجتمع ذي طبقات أو اختلافات . وهذا الأساس غير قائم في العالم الاسلامي . بل المساواة قاعدة الاسلام وأن أصغر رجاله شأننا لينادي الخليفة باسمه ويشركه عند اللزوم طعامه .. لقد أذن عمر القبطي أن يجيل الدرة على صلعة عمرو ، فاتح الشام ومصر ، ليأخذ القبطي حقه من ابنه ومنه ، ويقول له (ياعمرو ، متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) .

والشورى لا تمثل طوائف أو مصالح أو أحزابا أو طبقات وانما تمثل الشعب كله .

الدول الناهضة في موقفي هجوم ودفاع ضد تحديات العصر ، فهي في حالة تأهب مستمر — محتاجة الى التخطيط ، وسرعة التنفيذ . كأنها في نشأتها الأولى ، بعد مولدها .. أي بحاجة الى عناية خاصة — وهي بحاجة الى مجالس تشريعية تمثل الشعب متحدا ، فكل فريق لوحدة الأمة يعوقها عن الحركة ..

والاسلام دين التوحيد في الدنيا والدين . وهو ضد التفرقة والتعدد ، ضد الأحزاب والطوائف ، وان رجب بتشعب الآراء وأوجب ابداءها ..

أما المجتمع الغربى فمجتمع مادي منذ قام ، ابتداء من الرومان فى العصور الغابرة ، حتى نشأت الشركات الاحتكارية والاستعمارية التى سيطرت عليه فى العصور الحاضرة ، فكانت حضارة مادية النزعات يقتل بنوها ليدركوا المال أو السطوة من أى سبيل ، ولهذا تنازع أهلها أمرهم فذهبوا كل مذهب حتى اذا بلغوا شأوهم باختراع الآلات ازدادت مدنيّتهم عبادة للمادة وبعدا عن القيم العليا للإنسانية فحكمتها الآلات باتّاجها الكبير ، الذى أضعف العامل البشرى ، وخلق مجتمعا بعيدا بروحه عن مجتمع قامت فيه كل الديانات ، وكبرى الفلسفات ، وكانت الاخلاق دائما سنده .

٦٩ — دلتنا خصائص المجتمع العربى وأسسها التشريعية ، التى سردناها فى البابين السابقين على أن العروبة نموذج حياة ، ومنها تتراءى لنا صورة الانسان العربى .

الانسان العربى وليد مجتمع تطبع الرجولة والفحولة كل خطاه . فذلك أثر الواجب المفروض عليه ليغزو ميادين الطبيعة بالعمل والكسب المشروع ليعيش ، وأثر الجهاد المفروض عليه ليحمى — بشجاعة الجسم وشجاعة النفس — عرضه ودينه وأمته ورأيه .

وهو لا يهاب أحدا .. ولا يشعر أن أحدا أعلى منه مستوى الا بالفضيلة والتقوى .. وفيه من سمو الروحى ، والارتباط الوثيق بالسماء ما جعل أداء الفروض الدينية عنده عمل كل يوم ، وطلب العلم فريضة على كل مسلم . وفيه من التواضع الجميل ، ومن الكبرياء على أهل الكبر ، والايثار الذى يزرى بالأثرة وفيه من العزة بالكرامة والثقة بالله وبالنفس ، وبالجماعة التى يضطرب فى مراغمها ما تكفله له فكرتا المساواة والعدالة المطلقة المطبقة على البشر جميعا . وما تؤنسه به عراقه حضاراته وسمو دياناته . التى آتته الحكمة وحسن الخطاب . وفيه من الزهد فى عرض الحياة الدنيا أو الاستكانة أمام القوة أو السلطة ، ومن الحفاوة بالعلم والعلماء ، وبالسعى للمسلم ما غمره به إيمانه بكفالة المجتمع له ، وبأن الله معه .

وهو بطبعه مضرب المثل في الجود وفي تحمل مسئولية الجماعة أو الأمة كلها ، يؤثر على نفسه ولو كانت به خصاصة . والوفاء عنده مقدم على الفرصة ، والكلمة المعطاة أولى من فرص النجاة بحياته . وهو يحسن للسوء ، ويصنع الصنيع حتى للعدو ، ويأمر بالمعروف وبالعفو .. وتلك بعض سمات الفروسية العربية تجرى أحاديث في سمع الزمن .

ولم يك مصادفة أن نزلت في مجتمعه كل الرسائل فوجد ليبقى أبدا .. بشريعة سودته في العالمين . فذلك بعض المعنى في كون المسلمين خير أمة أخرجت للناس . فانما هم خير الأمم بشريعتهم — وهو بعض المعنى في أنهم أمة وسط فالوسط الخير : هو الفضيلة .

وانما نزلت هذه الشريعة بأمر قانونية عمادها الحرية والتطور والانفتاح نحو آفاق المستقبل . أما المال فلا قيمة له الا قدر ما أنهم فيه خلفاء لخالقهم ومالكهم ، وما تملك أيديهم . وللمرأة على الرجال درجة كمال : تصونها عن الابتذال فوق مساواتها بالرجال في الحقوق . أما الحكم فمن الشعب . وأما الحرب فهي ضرورة تقدر بقدرها . فاذا اندلج لهيبها فالصلح خير من الانتصار الدامي . وفي عرام ضرواتها تتراءى أريحية النفس العربية وفروسية المحارب العربي .

تلك هي ملامح الرجل العربي ، تجعل رجال العرب جميعا صورا طبق الأصل في أية حقبة من التاريخ كانوا ، وفي أي موقع من الأرض أقاموا ، وهي تتأكد وتتبدى ، عندما تسلط الاضواء على وجه بطل .. فليس البطل ابن جيله وحده ، وانما هو ابن الأمة ، بجميع مواهبها ، وعناصرها ، بما فيها عنصر الزمن .. سواء في القرن الهجري الأول . أو الثاني أو الثالث أو الرابع أو السادس أو الرابع عشر أي القرن الحالي .. وسواء في آسيا وأوربا وأفريقية هنالك تتجلى في كل بطل عربي قسمات الوجه العربي ، من عمر بن الخطاب الى هارون الرشيد في بغداد ، الى عبد الرحمن الناصر في الاندلس ، الى صلاح الدين في القاهرة ودمشق ، الى جمال عبد الناصر سواء في القاهرة ودمشق ، وصنعاء وبغداد والجزائر ،

وفي كل أرجاء الوطن العربي . أو في المنتدى العالمي بأمريكا في الأمم المتحدة ، أو في مؤتمر باندونج في شرقي آسيا .. بين طرفي العالم .

وعندما يتحدث التاريخ ببلاغته النادرة عما بين العصور العريية الكبرى من التطابق ، فتلك وحدة التاريخ واستمرار تياره في التدفق . وهما فرعان على وحدة الأصل ، ووحدة المصير ، فترى التماثل العربي في الرجل ، وفي البطل ، وفي العصور ذاتها

لأنما التاريخ العربي صفحات تتكرر .

إنما يرجع التطابق الى أبعد من تشاكل الرجال وتشابه الأجيال .

فالحق أن تحت ذلك كله ينبوعين يتفجران بما يشبه الماء الدافق ، تسقى منه الأشجار وما تؤتي من الثمار وهما العقيدة الإسلامية التي يرضع لبانها المسلمون . والطريقة العريية ، التي هي ميراث الأجيال المتتابة ، وهما اللتان جملتا سياسات الأبطال بمكارم الأخلاق ، وثبتتا أقدام الشجعان عند كل لقاء بما انتهى اليهم من التراث العربي بالقدوة الرائعة من جسارة عمر ، وسماحة عمر ، وعدل عمر .

وما كان عمر بتمامه إلا سعيًا للاقتداء بالمصدر الأعلى للهداية العريية : رسول هذه الأمة العربي ، وصاحب شريعتها ، الذي تقتدى بهداه وتجري على سننه .

الباب الثالث

أثر السرائع العربية في القروانين الحديثة

(ان الميل الى العلوم وتذوق
الفنون الجميلة أنشأ في أسبانيا في
القرن العاشر الميلادى تسامحا
لاتكاد القرون الحديثة تقدم الينا
مثلا واحدا منه - ان المسيحيين
واليهود والعرب كانوا يتكلمون
لغة واحدة ويتناشدون الأشعار
ويتقاسمون الدراسات الأدبية
والعلمية)

(الفيلسوف الفرنسى ارنست
رينان)

٧٠ — سيطر التشريع الاسلامى طوال العصور الماضية وجرى تياره يصب فى مجرى الحضارة الانسانية حاملا خيرات الأمة العربية وخبراتها الى الشعوب الأخرى ، كمثل ما تدفقت علومها التطبيقية وفنونها وآدابها فى جامعات أوروبا وأسواقها وشعوبها . فى أسبانيا وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا وغيرها ، والفقه العربى أعمق كنوز هذه الحضارة العربية وأقواها ، أن كان مستمدا من الكتاب العزيز والسنة الكريمة ، وكانت قواعده هى القواعد القانونية التى يجرى على مخالفتها بالجزاء الجنائى أو المدنى ، وكان محل اجماع الأمة فى تقديسها فكيف لا تتأثر به حضارة الأمم الأخرى فى الغرب ؟

كيف نجد مشابهة بين أعمال كبار الكتاب الغربيين والآثار الأدبية العربية مثل المشابهة بين الكوميديا الالهية ، وهى من عمل أعظم شعراء عصر النهضة فى أوروبا « دانتى » وبين أعمال أبى العلاء المعرى فى رسالة الغفران ، ونجد التيار العربى ينساب فى الأدب الأسباني والعلوم الأسبانية ، ونجد قولتير فى القرن الثامن عشر فى فرنسا و « چوته » فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ينهلان مناهل الأدب العربى الاسلامى . كيف نجد هذه الأمثال ، وكثيرا سواها من دلائل تأثر الأدب والفلسفة ، كتأثر العلوم التطبيقية والرياضية ، كيف نجد كل ذلك ولا يتأثر العالم القانونى هناك بأعظم مجموعات العلم العربى — جمعاء — وأوسعها فى التأليف وانتشار الرقعة ، نغنى الفقه ؟!

لقد ازدهر المجتمع العربى والفكر العربى ، على ما سلف بيانه فى جنوب إيطاليا وشمالها ، وفى أسبانيا وفى تخوم فرنسا نحو ثمانية قرون على الأقل من سنة ٧١١ حتى سنة ١٤٩٣ للميلاد حيث كانت التشريعات العربية مطبقة رسميا حتى اذا انتصر الفرنجة ، لم يلغها الغزاة عندما انهزم العرب ، بل بقيت بين عناصر المجتمع الدائمة .

وكان العرب قد بلغوا بجيوشهم مدينة تور فى شمال غرب فرنسا — فى الطريق الى باريس أو لندن — حيث انهزموا فتركوا فرنسا الغربية الى حيث استقروا بالاندلس واحتلوا مقاطعة بروفانس فى جنوب فرنسا وما يزال التربادور يرد فيها الى أصول عربية من الغناء والحداء .. وكانت

جزر البحر الأبيض الكبيرة سواء الاسبانية أو الفرنسية أو الإيطالية أو اليونانية في أيدي العرب مئات السنين ، حيث كانت السيطرة لافريقية العربية بحضارتها وشرائعها ، كما سيطرت حضارة الشرق العربي والمغرب العربي على عالم المعرفة .

وكما يقول المؤرخ الفرنسى فورييه في كتابه تاريخ الشعر البروفانسى (هناك ما يدفع المرء الى استنباط أن عرب الأندلس كان لهم بوساطة مثلهم ، أثر حقيقى فى الحضارة الخلقية والاجتماعية فى جنوب فرنسا ، وأخص بالذكر منها ذلك القسم الأكثر سيادة فى هذه الحضارة وهو الفروسية) .

٧١ — وكان الفقه المائكى سائدا فى الأمم الافريقية وفى الاندلس . . . فلا يسوغ فى الذهن أن يكون الفقه العربى العلم الوحيد الذى لا ينقل منه كتاب واحد ... مع الآلاف المؤلفة التى تناقلتها الجامعات وبلاط الملوك والعلماء على ما سردنا قبل ولما تغيرت الحال لم يزل المجتمع بهزيمة العرب وان كان تطور ، بل بقيت أعرافه على كل حال خاضعة للنصوص أو القواعد القانونية المطبقة فى حضارة كانت مثلا يحتذى فى أوربا كمثل ما كانت معارفها منها للظالمين .

وسواء كانت سيطرة هذه الاعراف أو القواعد القانونية راجعة الى مصدرها العربى الرسمى ، أو الى قبول مصدرها الواقعى من المجتمع العربى فان المسلمين ظلوا فى الاندلس بعد اذ تصالح الامير العربى مع الأسبان فى ديسمبر سنة ١٤٩١ على شروط أهمها (... أن يؤمن المسلمون فى أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وأن يحتفظوا بشريعتهم وقضائهم وأن يتمتعوا أحرارا بشعائر دينهم وأن تبقى المساجد حرما مصونا) .

ولئن انقضى قرن وبعض قرن حتى سنة ١٦١٠ ذاق فيها العرب من العذاب مالا تنساه البشرية من تنصير بالقوة الى احراق الذين تنصروا ، ان الحريق لم يبد العرب كافة .. فينصح كاردينال طليطلة ، وكان رئيسا لمحاكم التفتيش ، بقطع رؤوس من ينتصر من العرب ، رجالا ونساء وشيئا

وشباناً . ويشير الراهب (ييلدا) مؤيداً من رجال الاكليروس بأن ضرب
رءوس الذين تنصروا قولاً بأنه لا يعرف اخلاصهم في تنصرهم — ولما
عارضت الحكومة في ذبح الملايين أمرت في سنة ١٦١٠ باجلاء العرب عن
أسبانيا ، فجلا نحو مليون وقتل في الطريق مئات الألوف ، وارتاح
(ييلدا) لقتل ثلاثة أرباع المهاجرين .. ان قافلة من ١٤٠ ألفا قد قتل
منها مائة ألف .

لقد أفنى الأسبان من العرب ثلاثة ملايين من سنة ١٤٩٢ الى ١٦١٠ ..
في حين لم يدخل العرب بلدا الا عمروه . ولم ينشر الاسلام لواءه ليقتل
النفوس وانما ليحييها .

هذا المجتمع الذى نقل أعظم حضارة عرفها البشر الى أوروبا ، وأسبانيا،
أجلى بالبطش والسفك عن أوروبا . لكن آثاره لم تعف بين يوم وليلة ،
وهو لم يرحل مع الأمراء الراحلين عن أوروبا من ثغر (المرية) الى افريقية
في سنة ١٤٩٣ بل ما برحت آثاره تدل عليه حتى هذه الساعة في أسبانيا
حتى مطلع القرن السابع عشر .

ومن المسلمات أن الثورة الفرنسية ، التى اندلع لهيئها في فرنسا في
ختام القرن التالى ، وما أنشأت من مشروعات كامباسيريس أو القانون
الفرنسى الصادر في سنة ١٨٠٤ (قانون نابليون) كان لها مصادر في
القانون الكنسى وكان يسود في الشمال Droit. Cdnonique وفي قوانين
العادات Coutumes التى كانت متبعة في جنوب أوروبا .

فكم تأثرت هذه العادات في الجنوب بالفقه الذى صنع المجتمع في
بعض هذا الجنوب وفي أعلى بقاعه مدنية ؟

٧٢ — ومن المسلمات كذلك أن ثمة قساط التقاء شتى بين قانون
نابليون وبين مذهب مالك ، يختلفان فيها جميعا مع القانون الرومانى ومع
القانون الكنسى ، وليس لقاؤهما وليد المصادفات وانما — هو على
الأقل — وليد المجتمع العربى ، الذى حكمه القانون العربى طوال القرون
التي أشرنا اليها ، ووليد القوة العصرية التى تصاحب القواعد القانونية في

التشريع العربى ، فتجعلها تلائم الزمان والمكان . فى حين لم تجتمع أمة من أمم أوربا حتى مطالع القرن التاسع عشر على قانون عصى أو أية مجموعة قانونية تجرى على مقتضاها ... فلم يوضع قانون لفرنسا الا فى أوائل القرن التاسع عشر ولم يوضع لألمانيا قانون الا فى نهايته .

لقد كان للفقہ العربى أمران معجزان مستمدان من الشريعة .

أولهما : ان الفقہ العربى ينتصر وان انهزمت اللغة العربية كمثل ما ساد الفقہ العربى بالمذهب الشافعى فى أندونيسيا وغلب الفقہ الحنفى فى الهند وباكستان وغيرها فى بلدان لا تتكلم العربية .

وثانيهما : أن العقيدة الاسلاميه تنتصر وان انهزم المسلمون كما غلب السلاجقة المسلمين فى القرن الحادى عشر ولكنهم أسلموا .
وغلب المغول المسلمين فى القرن الثالث عشر ولكنهم أسلموا .

بلى .. فالفقہ الاسلامى فى المعاملات أو العبادات أعلى كنوز الحضارة الاسلاميه ، وأبعدها أثرا فى الأمة جيلا بعد جيل ، لاتصاله بالقرآن والحديث فى منابعه الأولى .. فهو الذى مكن للحضارة الاسلاميه من البقاء بالهند والصين وتركيا وروسيا وافريقية وأوربا وآسيا . وسيطرت مبادئه فى نظام الأسرة ، والملكية ، وحرية الرأى والعقيدة ، والأصول العامة للشريعة .

٧٣ — لقد هيا هذا القانون للعالم العربى أن يحمل رسالته فى استبقاء شعلة الحضارة فى عنفوانها أربعة عشر قرنا . فنقلت حضارة الأقدمين الى المتأخرين ، ووصلت طرفى التاريخ قديمه وحديثه ، ونهلت من حضارة أمته كل الشعوب ، ولم يتعطل يوما واحدا عن التطبيق على وجه كرة الأرض .

ولقد ساد الفقہ العلوم العربية جميعا وتصدرها ، لأن الحضارة الاسلاميه كانت تهتف بها غريزتها ، لتخليد ذاتها بالعلم ، وكان للفقہ منه أعلى مكان . اذ تمتزج فيه المثل العليا بما ينفع الناس ، ويمكن الأمة أن تتطور ، وتتشكل ، على أساس من العدالة والمشروعية .

ذلك روح الحضارة العربية والشخصية العربية . وهو مفتاح تفوقها .

كانت مدنية العصور الأولى توشك أن تكون حديثا في التاريخ ،
وتوسطت عصور الظلمات تطمس شعاع الماضي في ظلام الليل المشكاث
فحملت المدنية الاسلامية الى العصور الحديثة أنوار القرون الاولى مع
أضوائها التي تبهر البصر ولم يخفت صوت المسلمين في جامعات الأندلس
عند برزخ جبل طارق في الغرب سنة ١٤٩٣ الا بعد أن كانت دولة اسلامية
أخرى قد تسلمت برزخ القسطنطينية في الشرق من نحو نصف قرن في سنة
١٤٥٣ . واذا كان فتح القسطنطينية يؤرخ بدء عصر النهضة والاحياء في
العصور الحديثة فأى مجد للاسلام ذلك المجد وأين منه أى مجد سياسى
وفتح حريى .

ذلك الفضل من الله ، للحضارة العربية والفقهاء العربى ، وان اجتهد
الغربيون في تنكيهه بالتعصب الاستعماري أو التعصب الدينى ، الذى
أورثهم حقد المنهزم ، والتنافس التجارى الذى خب فيه البرتغاليون
والبنادقة والأوربيون جميعا ووضعوا ، حتى اذا كانت العصور الحديثة
اخترع الاستعمار اسطورة الرجل الأبيض ، الذى يمتاز عن دونه ، والذى
لم يكن ليستعمرهم الا اذا أخفى عنهم مفاخرهم ، وما سرق من ذخائرهم —
المادية أو الفكرية — وبهذا أنكر الأوربيون الكتب التى بقيت بعد أن
أحرقوا ما استطاعوا منها وما يزالون الآن ينكرون الا قليلا .

٧٤ — فى سنة ١٩٣٨ قرر مؤتمر لاهاى بناء على تقرير مقدم من
الشيخ عبد الرحمن حسن وكان وكيلا للأزهر ، والشيخ محمود شلتوت
قبل أن يصبح شيخا للأزهر ، وعبد المنعم رياض (بك) المستشار (أن
الشريعة الاسلامية شريعة مستقلة وصالحة لمجاراة التطور الحديث .

وفى سنة ١٩٤٥ انعقد مؤتمر دولى بواشنطن لوضع قانون محكمة
العدل الدولية ، فقدم وزير العدل المصرى على رأس وفد مصر — استنادا
الى قرارات المؤتمرات الدولية — تقريرا يقول فيه (ان الشريعة الاسلامية
تمثل مدنية الاسلام سواء من حيث ماضيها المجيد أو حاضرها المزدهر ،
وانها ضرب من ضروب المدنيات الكبرى ... ومن جهة أخرى فان الشريعة
الاسلامية يخضع لها قسم هام من سكان الكرة الأرضية ...) وطلب اختيار

قاض يمثل الشريعة الاسلامية في محكمة العدل الدولية . كما سبق أن نوهت حكومات الشرق الأوسط الاسلامية بهذا المعنى في الخطابات التي أرسلتها الى السكرتارية العامة لعصبة الأمم في سبتمبر سنة ١٩٢٩ .

وقبل المبدأ واحتفظ للأمم الاسلامية بمقعد في محكمة العدل الدولية .

٧٥ — انما تبدل الأمم قوانينها تبديلا كاملا عقب الثورات الاجتماعية ، أو في مراحل تاريخها الحاسمة — ذلك ما صنعه روسيا في عهد بطرس الأكبر وعادت تصنعه عقب الحرب العالمية الأولى بعد قيام النظام الشيوعي ، وهو ما صنعه فرنسا بعد ثورتها في خواتيم القرن الثامن عشر وما صنعه كمال أتاتورك حين حرر بلاده وألغى الخلافة وثار ثورته الاجتماعية المعروفة .

وذلك ما صنعه المانيا عقب تمام الوحدة الالمانية في خاتمة القرن التاسع عشر فأعدت لها قانونا مدنيا ينتهى اعداده سنة ١٨٩٦ .

وذلك ما تصنعه اليوم الجمهورية العربية المتحدة .. فتجعل من الوحدة القانونية أداة للوحدة العربية الكاملة . وتجعل من قوانينها العربية رسالة سلام الى أمم الاسلام في اطراف كرة الأرض ..

الكتاب الثالث

انقضاء عصر النظرية العامة للقانون المدني
الحالي وصياغة نظرية عامة جديدة

الباب الأول

انقضاء عصر نظرية القانون المدنى الحالى

(ان القوانين لا بد أن تعاد
صياغتها لتخدم العلاقات
الاجتماعية الجديدة)
« الميثاق »

٧٦ — اليوم أرسى الميثاق ، بعد بضعة عشر عاما من الدفع الثورى ، دعائم المجتمع العربى الجديد بعد اذ تخلص من أدوات الاستعمار ، سواء من الرجال أو عوامل الانحلال ، وسواء الرجعية أو الاقطاع ، أو الانتهازية أو رأس المال المستغل ، وما تزال أمامه معارك يخوض مواقعها فى كل مكان بالعالم العربى . وأخذت الأقطار العربية الأخرى فى تطوير نفسها على هدى الثورة الرائدة التى صارت حديثا فى فم الزمن ، من سنة ١٩٥٢ وكانت مصر وماتزال (الجمهورية العربية ، وهى تؤمن انها جزء من الأمة العربية لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التى تضمنتها لتكون تحت تصرف الوطن العربى) كما عبر الميثاق ..

ولم يكن قيام الجمهورية العربية التى جمعت مصر وسورية سنة ١٩٥٨ تحت علم ذى نجمتين الا بداية لنجوم أخرى تتألق فى الأفق .. ولا كان ميثاقنا فى سنة ١٩٦٢ للجمهورية العربية المتحدة بعد الانفصال ، وقد ترددت قواعده فى مشروع ميثاق ١٧ نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٣ للجمهورية العربية المتحدة ذات النجوم الثلاث ، الا جماع الحقائق التاريخية والاجتماعية التى تواضع المتواثقون فى أقطار العراق وسورية ومصر على أنها قواعد المجتمع العربى قاطبة .

فالميثاق ميثاق الأمم العربية التى (امتزجت معنا بالتاريخ ، وعانينا معها نفس المحن ، وعشنا نفس الأزمات ، وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك .. وامتزجت هذه الدائرة معنا أيضا بالدين فنقلت مراكز الاشعاع الدينى فى حدود عواصمها من مكة الى الكوفة ثم الى القاهرة .. ثم جمعها الجوار فى إطار ربطته كل هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية) كما عبر الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه « فلسفة الثورة » .

وعلى ذلك حق علينا أن نعد العدة للتطوير بشرائع جديدة بعيدة المدى من ناحية عمقها ، ومن ناحية اتساعها ، لتكون في ذات الوقت عصب الحياة في خلايا أفراد الأمة العربية جمعاء .

٧٧ - سارت مصر على الدرب الموفق عندما بدأت لجان توحيد القوانين تعمل من سنة ١٩٥٩ بمشرعيها من المصريين والسوريين منذ كانت سورية اقليما من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، حتى اذا صدر الميثاق في سنة ١٩٦٢ صدر في ١٥/١/١٩٦٣ قرار (بتنظيم مراجعة التشريعات) جرى نص المادة الأولى منه بما يلي (تؤلف لجان لمراجعة القوانين واللوائح المعمول بها وتطويرها بما يحقق أهداف الثورة الاجتماعية وبناء المجتمع الاشتراكي على درجة تكفل الكفاية والعدل للمواطن ...) .

وفي التاريخ نفسه ألفت سبع عشرة لجنة جديدة لمراجعة التشريعات منها لجنة عليا للتنسيق بين المشروعات التي تتم مراجعتها ، ومنها لجنتان لمراجعة مجموعة التشريعات المدنية ، وثلاث لجان لمراجعة التشريعات المالية والاقتصادية والتجارية ، ولجنتان لمراجعة مشروع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين ولغير المسلمين ، ولجنتان لمراجعة تشريعات الوزارات ، ولجنتان للتشريعات الادارية والتنظيم الاداري ولجنة لقانون الاجراءات المدنية ، ولجنتان للتشريعات الجنائية والاجراءات الجنائية ، ولجنة للتنظيم القضائي والنقابي والدفاع ، ولجنتان لمراجعة التشريعات الثقافية والشئون الاجتماعية والمرافق .

وهكذا كفلت لجان المراجعة بشتى فروع القانون لتحديث تطويرا أساسيا فيها يحقق أهداف الثورة الاجتماعية وبناء المجتمع الاشتراكي .

الفصل الأول

مهمة لجان تطوير القوانين

٧٨ — ونلاحظ أن لجان التوحيد كانت بدأت عملها لتعديل القوانين من قبل أن يصدر ميثاق العمل الوطنى فى سنة ١٩٦١ . ولا جدال فى أن العمل بعد الميثاق فى تغيير القوانين غيره من قبله ، فالعمل من قبل الميثاق كان تعديلا للقوانين . لكن الأمر بعد صدور الميثاق قد تغير ، حتى لا يكون مجرد تعديل للقوانين ، وإنما يجب أن تحدث تغييرا أساسيا فى قواعد القوانين أى فى فلسفتها ذاتها على أساس الميثاق ، وهو ينادى بصريح عبارته (أن القوانين لا بد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية التى تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية) .

وفى التشريع صياغة وموضوع ، أو صياغة موضوع ، فإذا قال الميثاق إعادة صياغة فإنما يعنى تضمين النصوص محتويات جديدة أو مضامين جديدة ، تخدم الديمقراطية الاجتماعية ، لأن القوانين الحالية ، فى قسارى أمرها ، لم تك قادرة أن تخدم الا الديمقراطية السياسية التى غربت شمسها .

لقد حمل المنهج الجديد طابعا يتأخر به الفرد وتتقدم حقوق الجماعة . فجدت قواعد خلقية فى المجتمع أصبح معها الانتهاز والاستغلال والانحراف عيوباً خلقية يصححها القانون ، وأصبح الفنى الفاحش لرجل واحد بين كثيرين فقراء عوجا ، يقومه القانون ، ولم تعد الحياة مغامرة من الأفراد فى بيداء الوجود ، بل أمست عملا جماعيا يعيشها المرء بروح الفريق ، وأضحى تحصن الفرد برأس المال الخاص أو بمركزه الشخصى أو بحقوقه الشخصية ضد الجماعة ، وهى تسعى لخير المجموع ، أعوجاجا يقومه القانون . جاء فى الميثاق عن رأس المال الخاص (ان رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية ، وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا حاول أن يستغل أو ينحرف) .

على هذا الأساس وجد القانون العام سبلا قاصدة للسيطرة على ارادة الفرد ، فأصبح يمنعه من نشاط دون نشاط ، وأصبح يستلزم ترخيصا لبعض النشاط ، بل أصبح يفرض عليه نشاطا يقوم به في عمله .. وتلك كلها وجوه كانت مستبعدة في القانون الفردي النزعة الذي يقوم على مبدأ سلطان الارادة الا على وجه الاستثناء — وأصبحت الدولة تقسم هي بأعمال الأفراد ، وبعد أن كان « منتسكيو » لا يطبق أن يرى الدولة تتاجر في مطحن أو ما يشبهه ، أصبحت الدولة تتولى رغيف الخبز بيدها لتقدمه للطاعمين ..

وخلقت الدولة القطاع العام أداة للتنفيذ وللتوجيه والابتكار تستعملها .. وأصبحت كثرة الصناعة وكثير من الزراعة والتجارة في يد القطاع العام . ولم يعد العمال كما قال شوقي في معرض الاعتذار والاحتفال (ذنب الهيئة) (١) بل أصبحوا أساس الهيئة الاجتماعية كلها — ولم يعد الفلاحون عبيدا للأرض بل أصبحوا سادتها .. وأصبح لهم ، هم والعمال ، نصف المنظمات الشعبية على الأقل ، وأصبح لهذه المنظمات اليد العليا على جهاز الدولة التنفيذي .

ولم تعد ملكية الارض ذلك القدس الذي يركم الناس أمامه — ولم تعد نشاطات الافراد مطلقة ، بل فرضت سيطرة الشعب على أدوات الانتاج فأصبح توجيه الصناعة والزراعة ، ومهن الخدمات والتجارة ، هو القاعدة .

وتغيرت قواعد الملكية وقواعد الالتزام وهما محورا القانون المدني ، وتغيرت قواعد العمل واستحدثت قواعد للنشاط العام لقطاعات الحكومة . وفي الوقت ذاته لم تعد الحكومة من الشعب كالصيد والصائد بل أمست كالجند والقائد .

٧٩ — وفي أيام الفتوح السياسية أو الفكرية تعلو المقاييس التي

(١) قال شوقي للعمال :
قد دعاكم ذنب الهيئة — شئة داع قاصبا
هي طاووس وما لحسبه الا الدنايسا

تضبط عليها الجماعة أعمالها وعلاقات الناس فيها ، وفق ما تسمو اليه الجماعة من مستويات ، وما تنغياه من غايات ، وما تختطه لنفسها من خطط التضحية والانطلاق لتحى مكاسبها ، ولتبلغها الأجيال التى تليها وبهذا تمتد جبهات كفاحها الى كل ناحية . واذا كان نشاط الدولة خاضعا فى الأصل لقواعد القانون العام ، انها تستطيع بذلك أن تراقب بسلطان القانون العام علاقات الأشخاص فيما بينهم — حتى لتكاد تصبح طرفا ثالثا فى هذه العلاقات ، ان لم تكن هى الطرف الأقوى ، بما تفرضه من مستوى انسانى كريم يرتفع عن الانتهاز أو الاستغلال أو عن الانسياق وراء قاعدة حرية التعاقد ، انسياقا قد يبلغ بهم مناطق غير مأمونة أو محرمة لا تحلها لهم الجماعة .

ولقد تغيرت قواعد المجتمع المالى والاقتصادى بعد الميثاق عما كانت عليه قبل الميثاق تغييرا كاملا ، من قسوة الرأسمالية وخلوها من الانسانية، الى الحرية الاجتماعية والحرية السياسية . ومن الاقتصاد الذى لا أهداف له الى الاقتصاد الموجه ، أى من الفوضى الى التخطيط .

واذا كان مسلما أن القوانين المعمول بها حاليا هى تعديلات على قوانين فرنسية تناهت بها النزعة الفردية حتى صيرت المال هو الدم الذى يجرى فى العروق ، وصيرت الفرد غاية الغايات للمجتمع ، يتأخر المجتمع ويتقدم هو — ويعلو « سلطان ارادته » على كل ارادة .. فإن كل تعديل — مجرد التعديل — لهذه القوانين سيكون مجرد محاولة لتقريبه نحو أهداف الثورة ، أو لتقليل بعده عنها ، وستغدو محاولات المواءمة طرائق صناعية لبعث الحياة فى قانون فقد أسباب بقاءه ، متخلف عن مجتمعه ، ولد فى قرن بئس من قرون التخبط والاحتلال الفكرى والعسكرى ، فلم يعد بملكه أن يحكم قرون التقدم المقبل ، وما الى هذا قصد الميثاق . بل نص الميثاق على قهضه ، ودعا تقريره الى صياغة نظرية عامة جديدة للقانون المدنى . والنظرية العامة ، تكون أول ما تكون ، فى القانون المدنى .

٨٠ — المطلوب الآن هو اقامة قواعد قانونية ، جديدة ، أصيلة أصالة الميثاق ذاته . أما محاولة التمكين لهذا الميثاق الأصل بتنقيح النصوص أو بنقل دم جديد اليها ، فلا يعدو أن يكون توسلا بوسائل صناعية ستعوقه عن أن يبلغ غرضه . وانك لتشهد دلائل الانفصال بين القديم والجديد ، أو بين نظرية التعديل أو التنقيح للقوانين القديمة وبين المجتمع الذى وثب الآن كبرى وثباته ، فى أن الثورة لا تجد بين يديها الآن لتحقيق أغراضها الا أدوات تطويرها الفعالة فى قوانين القطاع العام لأن النظرية العامة الجديدة للقانون لم تصدر بعد — فلجأت الى قوانين المشروع العام تصدرها تترى .. كقوانين الشركات والمؤسسات والجمعيات وقوانين الزراعة والاصلاح الزراعى والجمارك والتموين الخ ... فى غير انتظام للمجموعات القانونية التى تنظم القواعد الخاصة بالتجارة والزراعة والصناعة والملك والالتزام .. الخ من مدنى وتجارى ومرافعات وعقوبات الخ .. وعلى هذا الأساس أصبحت لنا قوانين زراعية متكاملة ، وقوانين عمل متكاملة ، وقوانين للجمعيات ، وقوانين للمؤسسات الخ .. تتجارى مع صيحة العصر وتحقق للشارع الثورى غرضه .

والقانون المدنى ، أب القوانين ، مطالب فى الدرجة الأولى أن يسد حاجات العصر وأن ترسى فيه — على الفور — القواعد التى ينادى الميثاق بها .

الفصل الثاني

الملكية مقيدة موجهة

٨١ — الملكية في المجتمع الاشتراكي مقيدة بقيود مباشرة ، أو غير مباشرة ، كحقوق الغير عليها أو توجيه الدولة لها أو المعاني الاخلاقية التي تظهر بها المجتمع من شراسة رأس المال المسيطر ... وأصبح حقا قول Duguit الذي لم يكن يستمع اليه قانوننا المدني الحالي ولا هو الآن سيفه .

La propriété est pour tout détenteur d'une richesse le devoir J'obligation J'ordre objectif d'employer la richesse qu'il detient à maintenir et a creer l'interdependance Sociale.

يعنى (الملكية هي الواجب ، والالتزام الموضوعي ، المفروض على كل حائز لثروة ، بأن يستعمل ثروته التي يحوزها في حفظ وخلق التواصل الاجتماعي) .

ذلك معنى محدد لقولهم (الملكية وظيفة اجتماعية) .

وهو كلام تفتح له الشريعة الاسلامية ذراعيها .. على ما أسلفنا . ولو أدرك فقهما « ديجي » لنقل عنها نقلا دون أن يجتهد رأيهم .

تغيرت الآن قواعد الملكية فأصبحت تخضع لاعتبارات اجتماعية تؤثر فيها خطة الدولة ، ومبادئ مجتمعها ، في حين أن الملكية في القانون الحالي مطلقة في كميته ، مقصورة على صاحبها حق الانتفاع والاستعمال والتصرف الا ما تقيد به من استثناءات لا تؤثر في القاعدة بل تثبتها . وقد ظهر الآن لها وصف محدد بالميثاق حيث يقول : « ان المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة » .

فلنقف طويلا أمام هذا التعبير الأخير ، فهو أحد علامات التغيير . حقا ان ملكية رأس المال الخاص مباحة ، وتلك احدى خصائص

الاشتراكية العربية التي جاء بها الميثاق — ولكنها مكلفة بأن تتخلق بالفضيلة فلا تكون استغلالية ولا انتهازية ولا تنحرف ، وهي تخضع لسيطرة السلطة الشعبية على ما أسلفنا كما يخضع القطاع العام .

ولقد عبر الميثاق تعبيرا واضحا هو (الملكية غير المستغلة التي تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد كما تؤدي دورها في خدمة أصحابها) فهو تعبير يجعل للملكية وظيفتين ، واحدة عند صاحبها وأخرى عند المجتمع الاقتصادي .

والملكية الزراعية مقيدة على أكثر من وجه ، سواء في الحد الأعلى للفرد وللعائلة ، أو في طريقة الاستعمال والاستغلال والتصرف فيها ، وفي الأجور والتأجير وفي الزراعة أو التسويق أو المقاومة أو الاقتراض الخ ... وإذا كان العمل في الزراعة عمل أكثر أبناء الجمهورية فان تقييد الملكية الزراعية مظهر واضح لفعالية التحديد الاجتماعي ، المعايير تمام المغايرة لنظرية الملكية المطلقة أو المقصورة على صاحبها وحده . وهي النظرية التي يقوم عليها القانون المدني الحالي .

والملكية الصناعية الكبيرة تتمخض في يد القطاع العام . وإذا كان هناك ملكيات للصناعة الخفيفة فان سيطرة القطاع العام عليها تقيدها . وسيطرة الشعب عليها واضحة بنص الميثاق .. وأوراق البورصة لها أوضاعها ، والتعامل التجاري في الخارج باستيراد كله حكومي . أما التجارة في الداخل حيث يعمل أكثر التجار ، فلهم ثلاثة أرباع التجارة مع تقييدهم بعدم الانحراف ، وأن يكون عملهم خدمة للشعب مقابل ربح معقول لا يصل الى الاستغلال تحت أي ظرف من الظروف . أما التصدير الى الخارج فتلاثة أرباعه للقطاع العام .

والقطاع العام على كل حال يسيطر أو يوجه أو يرشد . والسلطات الشعبية لها اختصاصاتها .

فكل جهاد للتعديل في أوصاف الملكية المنصوص عليها في القانون الحالي جهاد في غير ميدان المعركة . لأن المطلوب هو التعبير عن التغيير الذي تم في الجوهر ، وفي الخصائص ، لا في الصفات ولا في العرض ، ولا في المظهر ، ثم الاهتداء الى صياغة تتفق وما وضع للمجتمع من أسس جديدة ، تعكس حقيقتها ، وتجلى وجهها للناس - فاذا تصدت الملكية أظهرتها على طبيعتها الجديدة من أنها مقيدة ، موجهة ، تحكمها قواعد (عدم الانتهاز) أو أنها (ملكية اجتماعية) ولم تعد « ملكية » فحسب .

٨٢ - والقطاع العام ، وهو الآن بالنسبة للنظام الاشتراكي (القوة الضاربة) لتحقيق أغراضه وتنفيذ خطته سواء بالتأمين ونقل الملكية الى الأمة . أو بعمل السلطة الحكومية في أداء الخدمات التي كان يقوم بها الأفراد أصلاً ، سواء لحسابهم أو لحساب المرافق العامة - هذا القطاع العام اذا لم يبرز أثره في القانون المدني لم يكن القانون المدني مرآة عصره ، ولا كان الأداة التي تحكم ذلك العصر .. ولكان قانونا يحكم القلة من الأمور شأننا .

الحق ان وجود نظرية القطاع العام في القانون المدني اعتراف بها بين القواعد المدنية التي يدير عليها المجتمع نشاطه .. وفي الوقت نفسه هو مظهر اشتراكية هذا القانون .

ويتبع ذلك أن فكرة العقود العامة والأشغال العامة والتوريد للإدارة ، وامتياز المرافق العامة ، التي تقوم بها الآن على الأغلب وحدات القطاع العام ، سواء بالتأمين أو بشركات المقاولات أو شركات النقل البري أو الجوي أو البحري التابعة للقطاع العام ، هي حرية بأن تقن لها مواد خاصة توائم بين طبيعتها كعمل لخدمة الناس في مرفق ، وبين طريقة القيام بها بمثل ما تقوم به جهات القطاع العام ، من تنظيم المسؤولية في التنفيذ أو المسؤولية عن الاشراف والتوجيه ، فعندما يقال قطاع عام يقال قانون

عام ، الا ما يبقى للعمل التنفيذي ، وللأفراد في الدرجة الثانية ، وعلى العموم فالتوجيه ادارى والاشراف ادارى والسيطرة للادارة .. أما أعمال كل يوم فهي التي قد تترك لوسائل القانون الخاص .

وفيما عدا قاعدة الملكية وقواعد النشاط الاقتصادي الذي يقوم به القطاع العام تقوم مسؤولية التعبير تعبيراً قانونياً عن الاقتصاد في عمومه ، وهو الآن اقتصاد موجه ، ومسئولية توضيح المضمون الجديد لنظرية العقد والالتزام وما يتفرع عنهما الى غير ذلك من المسائل الأصلية .

الفصل الثالث

تطوير قاعدة سلطان الارادة

٨٣ — لعل أعظم تغيير في القواعد المدنية هو التغيير الذي طرأ على قاعدة الالتزام ذاتها وهي أساس القانون المدني كله — فالمرء منذ يولد حتى يموت لا يكف عن أن يحدث لنفسه أو يحدث عليها التزامات ، وفي كثير من التصرفات .

كانت القوانين وما تزال تجرى على قاعدة « سلطان الارادة » و « حرية التعاقد » في شبه اطلاق . وتغالت المذاهب الفردية في اعظام شخصية الفرد واعتبرت تحقيق سعادته غاية الغايات للقانون . فقامت فلسفتها على أن القانون اذا استطاع أن يحفظ النظام للمجتمع ، ويمكن للارادات الفردية المختلفة أن تتعايش جنباً الى جنب : فانه يكون قد حقق العدل القانوني . ولا عليه بعد هذا اذا لم يحقق العدالة الاجتماعية . مخافة أن يتهم بمحاربة الضعيف على حساب القوى ! فهو يترك الناس لأنفسهم ينشئون علاقاتهم على هواهم . وبهذا تقدست حرية الفرد وتقرر مبدأ سلطان الارادة . وساد مبدأ سلطان الارادة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأصبح حجر الزاوية في المجتمع الرأسمالي في العصر الحالي ، فقامت قاعدة الالتزام فيه على سلطان ارادة الأفراد وجعلها أساساً لكل أنواع الالتزامات ..

وعن هذا المبدأ صدر القانون المصري الأصلي والقانون المعدل .

لكن النظريات السياسية — بعد اذ قامت الصناعات الكبيرة ونظمت نقابات العمال ، وصارت الأغلبية الفقيرة قوة اقتصادية كبيرة ، بل قوة سياسية ذات خطر — دعت بدورها الى مهاجمة المبدأ وبعد أن كان السائد في عالم الاقتصاد (مذهب الحرية الاقتصادية) « الفزيو كرات » ، قامت

المذاهب الاشتراكية على أساس مضاد ، يهنا منه الآن ما يتعلق بالقانون المدني بالنسبة للالتزام ، اذ نزلت من كرسى القداسة قاعدة « أن العقد أقوى من القانون » قولا بأنه وليد ارادة المتعاقدين المتفق عليها ، لا المفروضة بالنص ، كما دالت دولة قاعدة أن (الاتفاق العقدى يساوى العدالة) . *qui dit contractuel dit juste*

وهاتان فى الواقع فرعان على أصل هو « استقلال الارادة أو سلطان الارادة » . *autonomie de la volonté*

وغلب الشك فقهاء القانون المدني فى عدالة هذا المبدأ ، فلم يستيفوا أن تتساوى الارادتان فى القوة ، لأنهما قد لا تتساويان فى الرغبة ، ولا فى الجروح الى التسليم من جرائمها . فتساوى الارادتين فى الواقع أمر قانونى لا واقعى .. أى فرض لا حقيقة . ان لم يكن حيلة من الحيل القانونية .

٨٤ — حاول المشرعون والفقهاء فى القانون المدني أن يضعوا الحدود لذلك المبدأ استجابة للتطور الذى تغير به شأن الكثيرين عددا ، والأقوياء سياسيا ، وهم الضعفاء قانونا . بازاء قلة عددية من الناس يملكون ويسيطرون .. وظهرت نظريات لمساعدة الضعفاء اقتصاديا *Les économiquement faibles* مثل عقد الاذعان والغبن واستغلال الهوى ، والطارىء بما ليس فى الحسبان ، وتقرير المسؤولية على أسس اشتراكية . وهى نظريات ترعرعت فى حقول القانون الادارى حيث الأرض الخصبة للعدالة الاجتماعية أو للتضامن الاجتماعى ، وحيث السلطة العامة هى الأم التى تجود على بنيتها .

وظهرت القوانين المقررة لحقوق العمال وحقوق المنتفعين بالمرافق العامة ترعاها الدولة لحسابهم . ثم ظهرت حقوق لمستأجرى العقارات المبنية ، والعقارات الزراعية ، ذلك كله ونظائر له ، كان استجابة لروح عصر لم يعد يطبق القوة العمياء للقانون . فراح يسعى للمرحمة بالحيل القانونية أو بالتشريع مدركا أو غير مدرك ، انه اذ تضادى القوة العمياء

بالحيل وبالتشريعات ، مكن لها ، ولم يهزها من الأعماق .. فأبقاها ، وأبقى للمجتمع أمراضه .

لكن الوضع يتغير والحل يختلف عندما تحل القارعة بهذا المجتمع ، ويتم الانقلاب في أسسه ، وتقوم الثورة عليه ، فيضحي جديرا بتغيير جذرى في قواعد القانون كمثل ما اقتلعت جذور المجتمع الذى يحكمه ، والذى كان تتاجه .

٨٥ — يقابل مبدأ سلطان الارادة — كأساس للتصرفات المدنية فى القانون المدنى — مبدأ آخر فى القانون التجارى هو أن المضاربة روح التجارة . *La spéculation est l'âme du commerce*

وهو مبدأ لم تكن زعزعتة أمرا ميسورا فى مصر قبل الميثاق ولا فى المجتمعات الغربية التى قلدهاها ، حيث المضاربة وسيلة لجمع المال ، وليس للمال رائحة ! وحيث سيطر هذا المبدأ على التجارة فكان رائد التجار ووسيلتهم .. وأما اليوم فقد ضاق مجال المضاربة ، بل أصبحت التجارة تحت رقابة المجتمع تماما ، وتحول الوضع الى نظام آخر فرض فيه على التجارة الداخلية ، كما تحدث الميثاق (أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف) .

والقانون التجارى ومرجعه الأكبر أعراف التجار ومعاملاتهم ، هو أدنى القوانين الى الخضوع لتطورات المجتمع وقواعده الخلقية ، قبل أن يخضع لقواعده النظامية أو قواعده الآمرة .

الفصل الرابع

الحق الشخصى حق اجتماعى

٨٦ — يقوم القانون المدنى كله على دعائتين :

أولاهما : الملكية الفردية .

والثانية : حرية التعاقد أو سلطان الإرادة .

فاذا كانت الملكية « اجتماعية » فمعنى ذلك أنها لا تستعمل الا فى حدود مصلحة المجتمع . وهنا تتجلى غلبة حقوق الجماعة على الحقوق الشخصية ، وتتوارى فكرة أن « الحق شخصى » . أو تدرأ فى نظرية أن « الحق اجتماعى » . ذلك بأن الحقوق الشخصية ، وقد ظفر بها صاحبها لأسباب خاصة به ، يتعين عليه أن يستعملها بروح عضو فى المجتمع لا بروح رجل يعيش فى الدنيا وحده ، أو تعيش الدنيا لخدمته وحده .

وعلى هذا أنكر « ديجى » وجود حقوق شخصية وقال عنها انها «مراكز قانونية شخصية» لا احترام لها الا أن توافق القانون الموضوعى . والحق أن التطور الاجتماعى يخلق فكرة الحق الشخصى خنقا .

وهناك من المدنين من يقول « لقد حلت حقوق الجماعة محل الحقوق الشخصية » بل ان ثمة من رأى القانون السوفيتى قانون المستقبل . ونص المادة الأولى منه تقول (يحمى القانون الحقوق المدنية الا عندما تستعمل بمعنى مغاير لما قدرت له اقتصاديا أو اجتماعيا) .

Les droits civils sont protégés par la loi sauf dans la mesure où ils sont exercés dans un sens contraire à leur destination économique ou sociale.

وهكذا تقرر القاعدة السوفيتية نظرية (تخصيص الحقوق المدنية اقتصاديا واجتماعيا) منذ كان المجتمع هو الذى يهبىء للفرد الحقوق ، والانتفاع بها لا يكون ضد مصلحة المجتمع ، أو ضد أغراضه منها .

وهكذا ترددت التعبيرات الحديثة عن تسمية الحق بالوظيفة أو (الحق الوظيفة) droit-fonction أو أن لصاحب الحق مركزا اجتماعيا un poste social وأصبح العقد نفسه — كأداة تعامل — خاضعا للتوجيه الذى يوجه اليه التعامل .

ويرى « ديجى » أن حق الملكية ليس مقررا ضد الآخرين ، وليس ممكنا تقريره على الشيء المملوك ، بل هو مجرد موقف شخصى يتلاءم مع التضامن الاجتماعى ، وبهذا الوضع أضحي واجبا موضوعيا على كل مالك devoir d'ordre objectif أن يستخدم ثروته التى يحوزها فى حفظ أو تنمية التواصل الاجتماعى على ما أسلفنا من بيان .

لم يعد ممكنا أن يكون فى العصر الحديث (للدائن سلطة يستعملها على المدين) كمثل ما كان يجبره حتى يستد بدينه ، أو بعض هذا ، بل الدائن هو صاحب « موقف شخصى » أو « وضع شخصى » من المدين تشكله المصلحة العامة ، ولا تحميه اذا ناقضها قتلغيه أو تعدله عن طريق المشرع أو القاضى بطبيعة الحال .

٨٧ — هكذا اذا بدأت من المجموع صغرت حقوق الفرد وارتفعت حقوقه فى وجودها بموافقة الجماعة وسلطتها السياسية . وذلك نظر لا يحتله القانون المدنى الحالى الذى يبدأ بالفرد وينتهى به ، الا بعضا من الاستثناءات ، لكنه ملاك القواعد التى وردت بالميثاق ، والتى تحدد الأسس للمبادرة الفردية والملكية الخاصة فى جميع المرافق الخاصة والعامة .
وحسبنا ما ورد فى هذا الشأن من عبارات الميثاق ننقل منها ما يلى :
أولا — فى مجال الانتاج عموما :

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة ، فى نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا - في مجال الصناعة :

يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها داخلة في اطار الملكية العامة للشعب . واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفي ظله .

ويجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فان القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لمصلحة الشعب .

ثالثا - في مجال التجارة :

يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب . وفي هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في اطار القطاع العام ، وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة الصادرات . وفي هذا المجال فان القطاع العام لا بد أن تكون له الغالبية في تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب ، واذا جاز تحديد نسب في هذا النطاق فان القطاع العام لا بد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسؤولية الجزء الباقي منها .

يجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ولا بد للقطاع العام - على مدى السنوات الثماني القادمة ، وهي المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل في عشر سنوات - أن يتحمل مسؤولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار ، لينفتح مجالا واسعا في ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاوني ، على أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع ، مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

رابعا - في مجال المال :

يجب أن تكون المصارف في اطار الملكية العامة « فان المال وظيفته

وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة » ، كذلك فإن شركات التأمين لا بد أن تكون في إطار الملكية العامة نفسه صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامسا - في المجال العقاري :

يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة « ملكية مستغلة » أو تفتح الباب للاستغلال « و ملكية غير مستغلة » تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد ، كما تؤدي في خدمة أصحابها .

وفي مجال ملكية الأرض الزراعية فإن قوانين الإصلاح الزراعي قد انتهت بوضع حد أعلى لملكية الفرد لا يجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها ، أي للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات في نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة ، وعلى أن تقوم الأسر التي تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأرض الزائدة عن هذا الحد بضمن تقدي إلى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي أو الغير .

كذلك ففي مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية في مكان يتعد بها عن أوضاع الاستغلال . على أن متابعة الرقابة أمر ضروري ، وإن كانت الزيادة في الاسكان العام أو التعاوني سوف تسهم بطريقة عملية في مكافحة أية محاولة للاستغلال في هذا المجال ... »

فاذا انتقلنا إلى ميدان العمل ، وجدنا القوانين الثورية والميثاق قد كفلت حقوقا للعمال بالإضافة إلى قوانين العمل ، تجعل الصانع شريكا في الإدارة ، شريكا في الربح ، وكفلت له أجورا مجزية بحد أدنى ، وساعات للعمل محددة ، وظروف عمل انسانية عالية تكفل الكرامة للإنسان

العامل ، وتحمل صحته وأسرته وتجلسه مجلسا واحدا — بالانتخاب —
مع رئيس مجلس الإدارة .

بل يبدو أن طرازا فنيا جديدا من طراز الملكية العامة في طريقه الى
الظهور الى جوار ملكية الدولة ، هو ملكية الجماعة .

وفي ميدان رأس المال الفردي نبه الميثاق (أن رأس المال الفردي في
دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية . شأنه
في ذلك شأن رأس المال العام ، وأن هذه السلطة هي التي تشرع له ، وهي
التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب . وانها قادرة على مصادرة
نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

انها على استعداد لأن تحميه ولكن حماية الشعب واجبها الأول .
وعلى العموم (ان الانتاج كله للمجتمع في خدمته ولتحقيق سعادته
ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه) .

وعن الأجور والدخول يقول الميثاق (ومن المحتم في هذا المجال أن
يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ، كما أن هناك بحكم العدل
حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب) .

وحددت هذه القواعد سلطان الارادة في أركان جوهرية أخرى
للعقد ، مثل الاثمان والأجور : فان الكثير جدا من الاثمان أصبحت
محددة ، أثمان المحصولات الزراعية والمنتجات الصناعية والسلع
الاستهلاكية عموما والعقار والأرض الزراعية بطريق مباشرة أو غير
مباشرة — وطرق البيع وأماكنه واتباعه .. الخ .

كذلك حدد الشارع مدد الايجارات ، وهو يطيلها ، ويؤجل مواعيد
السداد .

٨٨ — بحسبنا أن نقول ان إعادة توزيع الثروة والتخطيط لاستغلال
القوة الاقتصادية والبشرية هما فقه هذا التطور ، ولا يمكن أن يبلغ

الميثاق غرضه في ظل سيادة القانون ، الا أن يتغير القانون ، ولهذا جاء قوله صريحا في دعوته للتغيير بأن « سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة في مجتمعنا .

ان كثيرا من المواد التي ما زالت تحكم علاقتنا الاجتماعية جرت صياغتها في جو اجتماعي مختلف ، وان أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة . ان القانون أيضا — وهو في حد ذاته صورة من صور الحرية — لا بد أن يسايرها في اندفاعها الى التقدم ولا يمكن أن تكون مواده قيودا تصد القيم الحديثة في حياتها .

٨٩ — والتقدم لا يصنعه القاعدون وانما تصنعه الابتكارات والحركة.

واذا ظللنا في مقاعد الملاحظين الباردة ، تملكنا الرعدة أوصالنا ، وكانت للجمود الغلبة . أما النفوس المؤمنة فتدفعها حرارة الايمان الى الحركة ، فتزيل الحواجز .. ومن النصوص القانونية أو الاصول الفقهية ما يزحم الأفق ، كما تسد الجبال الطريق .

والاكتفاء بتعديلات جزئية سيؤدي الى اتخاذ النصوص القائمة نقطة بداية ، أو أصلا للمضاهاة — ومحاولات التعديل : ذرائع المجتمعات القانعة ، اذ تتحرك حركتها الرتيبة في بلهنية واستمتاع بما في حوزتها من فيوض الرفاهة . أما الثوار فيغيرون القواعد كما صنعنا بالمجتمع الذي غيرنا قواعده .

المجتمعات القانعة ، هي المجتمعات المتضخمة ، من شعب وري ، هي المجتمعات المحافظة ، التي تقول مقالة (جون كيندي) وكان الرئيس العصري لأعظم مجتمع رأسمالي (عندما لا يكون التغيير ضروريا ، يكون ضروريا عدم التغيير) .

When it is not necessary to change it is necessary not to change.

فليتدبر ذلك دعاة التعديلات ، وخصوم التغيير الكلى ، وليعلموا أن المجتمع العربي الثائر ليس متضخما ، ولا قانعا ، ولا هو محافظ .

الفصل الخامس

الملكية والحق في الميثاق

٩٠ — ظاهر مما فات أن نصوصا ثلاثة في الميثاق جديرة بأن تكون أساسا لكل بحث في الملكية والحق الشخصى هي :

(١) « المال وظيفته وطنية ، لا تترك للمضاربة أو المغامرة » .
(٢) « الملكية الخاصة ، ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال .
وملكية غير مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه في خدمة أصحابها » .

(٣) « ان رأس المال الفردى في دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن رأس المال العام ، وأن هذه السلطة هي التي تشرع له ، وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب . وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف . انها على استعداد لأن تحميه ولكن حماية الشعب واجبها الأول » .

هذه النصوص الثلاثة نصوص أمرة ناهية . وجدت لتنفذ . أى تقوم عليها دعائم المجتمع الجديد .

فأصبح حتما لزاما على المشرعين أن يجعلوا منها « مضمون » النظرية العامة الجديدة التي حتم الميثاق « صياغتها للقانون المدنى » .

٩١ — ولا يقل قائل حسبنا وضع هذه النصوص في الميثاق ، أو في الدستور ذاته ، فوجودها في الدستور الى جوار الميثاق ضرورة ، ووجودها في القانون المدنى ضرورة أخرى ، لأن القانون المدنى قانون المعاملات ، قانون الأموال ، أى قانون الملكية وقانون الحقوق الشخصية ، أى قانون هذه النصوص .. فهو ، بالذات ، القانون الذى يخاطبه الميثاق ليجرى حكمها على أفراد الناس في معاملات كل يوم ، وليحكم بها القضاة في

قضاياهم ، ولتصدر اللوائح والقوانين التفصيلية على مقتضاها ، أو بالاتفاق معها ، ويحتم وجودها في القانون المدني أن فروعها ستكون موجودة حتما هنالك .

ولا يقبل الاكتفاء بوضع هذه النصوص في القانون المدني الحالي ، فانك تكون كمن يضع الأبيض في الأسود ، أو كمن يضع قوة محرّكة جبارة في جهاز آلي يتداعى للانفجار . لان المبدأين الجديدين في الملكية والحق الشخصي جاءا بنظرية عامة جديدة تناقض النظرية التي حد القانون الحالي من محتواها ، وصيغت على أساسها كل نصوصه ، وهما مبدأ حرية التملك والتصرف والاستعمال والاستغلال ومبدأ سلطان الإرادة ، وهما مبدأآن متواصلان ، يبقيان معا أو يسقطان معا ، لتحل محلها مبادئ جديدة .

٩٢ — التزمت الملكية بالميثاق ، والتزم المال والحق الشخصي معها ، التزاما جديدا ، هو أن تخدم الاقتصاد الوطني ، وفرض عليها جزاء خاصا — اذا هي انحرفت أو استغلت الغير — هو مصادرة نشاطها .

ووصفت وظيفة المال بأنها وظيفة وطنية أي في خدمة الوطن ، وتجب مكانة صاحبها من هذه الوظيفة كمثل سائر المواطنين .

فنحن اذ نتحدث عن الملكية ، نجد أنفسنا بازاء الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية للجماعة ، في المقام الأول ، أو المسائل على الأقل ، لصاحب الملك ، وهكذا ينشأ الملك لصاحبه مثقلا بحق الآخرين ، من بنى الوطن .

وعندما تصبح للوطن كله ، وللإقتصاد الوطني ، الكلمة الأساسية في مال الفرد ، فانها تكون « للمصلحة العامة » كما يعبر المعبرون حديثا أو « للجماعة » ، كما يجرى التعبير من قبل في تشريعات المجتمع العربي .

أما حماية ذلك المال . فخاضعه لمبدأ جديد أيضا . ذلك أن الفرد بعد اذ ينشأ له الملك ، ويعتزم استغلاله في ابتكار أو مبادرة فردية ، مكلف بأن يسلك سبيل الاستقامة فلا ينحرف ، ولا يستغل . فانه اذا انحرف أو

استغل ، أصبح واجب الدولة الأول أن تعيده الى الجادة ليستقيم . وتحمي الشعب منه ، ولا تحميه من الشعب ، لأن حماية الشعب واجبها الأول . وهي عندئذ تصدر نشاطه الفردي .

والانحراف يكون من وجوه ، مثل « مخالفة » الخطة العامة للدولة « كالخطة الاقتصادية الخمسية وما اليها ، أو الخطة الاجتماعية ، أو الخطة السياسية الى غير ذلك ، مما يعتبر خطأ مرسوما للمجتمع ومثل استغلال الآخرين ، ومثل الانتهازية في التصرفات .

وقول الميثاق : ان واجب السلطة الشعبية الأول هو حماية الشعب : يجعل المكان الاول أو المماثل ، على الاقل ، لحقوق الشعب في الملك أو الحق الشخصي أثناء الانتفاع به — ذلك أن الحق مكنة ، أو قوة أو سلطة على الشيء ، يكفل القانون له الحماية بالاجبار على احترامه ، فاذا لم يكن يحميه القانون في المكان الأول لم يكن هو الحق الأول .

هكذا يفرض المجتمع على الفرد حقه اذا نشأ الحق ، وعند استعمال هذا الحق ، فيجعله — على أسوأ الفروض أو في الحالتين — مكلفا بأن ينشأ في خدمة المجتمع ، وبأن يستعمل تحت اشرافه الدقيق الذي يجزى على مخالفته بمصادرة نشاطه .

ذلك وللحق عنصران ، هما الواجب على الناس نحو صاحبه ، ووسيلة الزامهم للقيام بهذا الواجب دفاعا عن الحق .. ولذلك فلا حق الا أن يعترف به القانون . وللحق طرفان ، من هو له ومن هو عليه .. وانك لترى أن الواجب مفروض على صاحب الحق ليعطى ما للمجتمع للمجتمع ، وما للناس للناس . كما ترى أن الوسيلة هي للمجتمع ضده كما هي له على المجتمع .

وكذلك عناصر الملكية هي الاستعمال والانتفاع والتصرف — للمالك دون غيره في نصوص القانون الحالي فهل — مع نصوص الميثاق التي سلفت عليك — أمست الملكية بتمامها حقا لصاحبها ؟ أولا دون غيره ؟ أو أن التصرف والانتفاع واستعمال الملكية قد تغير أمره ؟ .

٩٣ — كانت الملكية في قانون سنة ١٨٨٣ معرفة تعريفا واضحا بأن « الملكية هي الحق للمالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة ... » مادة ١١ ق سنة ١٨٨٣ ، وأصبحت في القانون الحالي (للمالك الشيء وحده ، في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه) ٨٠٢ ق سنة ١٩٤٨ .

وكان المشروع التمهيدي لهذا القانون قد استحدث تعريفا فنيا ، لم يقبله مشرعو سنة ١٩٤٨ ، على ما فيه من تواضع ، كان يجري كالاتي : (للمالك الشيء ما دام ملتزما بحدود القانون ، أن ينتفع به وأن يتصرف فيه دون أي تدخل من جانب الغير ، بشرط أن يكون ذلك متفقا مع ما لحق الملكية من وظيفة اجتماعية) ، فرغ الشرط بتمامه ولم يقبل المشرعون أن يجعلوا لحق الملكية وظيفة اجتماعية قائلين : ان هذا الكلام أشكل بالايضاحات الفقهية .. !

بل انهم رفضوا أن يجعلوها مشروطة بشرط التزام حدود القانون . واكتفوا بأن أذنوا المالك بأن يستعملها في نطاق القانون وحدوده ، وفرق بين الاستعمال في حدود القانون وبين اجبار المالك على التزام حدود القانون .

هذا الوضع الأخير الذي لم يقبلوه — وقد كان يوجب عدم التدخل من جانب الغير — بعيد كل البعد — وعلى كل حال — عن الملكية التي قررها الميثاق ، لأن الملكية في القانون الحالي تعطى مالك الشيء — وحده — حق استعماله ، وهذه الوجدانية ، قد تحدث عنها مشروع القانون بأنها (حق مقصور على المالك) فهو ضرب من الاطلاق أو كمال الحق لصاحبه وحده . الذي كان في قانون سنة ١٨٨٣ .

فالقانون الحالي يعطي صاحب الحق سلطة مطلقة أو يعطيها له وحده ، لكن الملكية في مجتمع الميثاق ليست مطلقة ، وليست للمالك وحده على ما أسلفنا ، بل هي مقيدة ، وليست متمحضة للمالك وانما هي تجعل له منزلة بين المنزلتين ، بالنسبة للشيء المملوك .

ذلك كله يظهرنا على أن القواعد القديمة لا تحتمل النظرية الجديدة ،

ولا تستطيع أن تعايشها بالتعديلات الجزئية لنصوص فيها دون نصوص ،
تبقى البعض وتحذف البعض .

اننا لن نستطيع أن نزاوج بين القاعدة القديمة والجديدة ، فهما
متضاربان ، لأنها تتاج عصرين مختلفين لمجتمعين ثار أحدهما على
الآخر .

ولا يسع المجتمع الثائر ، أن تبقى القاعدة القانونية الأساسية في
النظام الجديد هي قاعدة المجتمع القديم ، من الاطلاق أو الوحدانية التي
نقلها من مجتمع رأسمالي عريق مستطرد في رأسماليته ، ما زالت هي
قاعدة القواعد في قوانينه . مثل القانون الفرنسى الذى اشتقنا منه
قانوننا أو مشروع القانون الفرنسى الايطالى أو الألمانى أو السويسرى
وهى جمعاء تنحو النحو الرأسمالى ، الذى جراه القانونان المصريان ،
الأول ، والمعدل ، فى القرن الماضى ومنتصف هذا القرن .

٩٤ — القانون الفرنسى يعرف الملكية فى المادة ٥٤٤ بأنها

*La propriété est le droit de jouir et de disposer des
choses de la manière la plus absolue*

وتعريبه (الملكية هي حق الانتفاع بالأشياء ، والتصرف فيها بالطريقة
المطلقة كل الاطلاق) .

والمشروع الفرنسى الايطالى يعرفها فى المادة ١٨ منه .

*La propriété est le droit de jouir de la chose de façon
exclusive en conformité de la fonction sociale du droit
même.*

وتعريبه (الملكية هي حق الانتفاع والتصرف فى الشئ بطريقة
مقصورة على المالك تتفق مع الوظيفة الاجتماعية للحق ذاته) .

فالمشروع التمهيدى المصرى قد استعار هذا التعريف للملكية من
المشروع الفرنسى الايطالى ، وأضاف عليه شرط التزام حدود القانون .
وأخضعه الى القوانين التى يحى بها رأس المال ذاته فى نظام رأسمالى .
والمشروع الفرنسى الايطالى مع ذلك قد أعد لمجتمع غير مجتمعنا

الجديد — بل كان وما يزال مجتمعا أوريبا رأسماليا يعتبر معقلا من معاقل رأس المال ..

مع ذلك لم يقدر لهذا التعريف — وما أضيف اليه من شروط — قبول لدى المشرعين في سنة ١٩٤٨ .. ! اذ استكثروه .. والذي أبقوه منه بقي فيه جوهر الاطلاق أو القصر على صاحب الملك .

أما القانون الألماني فيقول في المادة ٩٠٣ ما تعريبه (مالك الشيء ... يستطيع أن يتداوله كما يحلو له ، وأن يمنع أى شخص آخر أن يمد يده اليه بأى استعمال .

Le propriétaire d'une chose peut, sauf disposition contraire de loi, comporter à l'égard de cette chose comme bon lui semble, et empêcher qu'aucune autre personne en fasse le moindre usage.

أما المادة ٦٤١ من القانون السويسرى فتقول : لمالك الشيء التصرف فيه بحرية .

Le propriétaire d'une chose a le droit d'en déposer librement

حاصل ما فات أن الملكية ، بحدودها في الميثاق ، أصبحت جديدة بتنظيم قانونى لها ، وللحقوق النابعة منها ، تستطيع به مجازاة الميثاق في تنظيمه القانونى للنشاط الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع الجديد .

أما النصوص الحالية سواء منها ما تعلق بالملكية وبالالتزامات ، أو ما تعلق بشتى تطبيقات مبادئها ومبادئ الحقوق الشخصية ، فانها لا تتلاقى مع التنظيمات الجديدة للمجتمع الجديد .

٩٥ — ولئن كان المشرع قد طور الملكية بقوانين الاصلاح الزراعى ، وايجار المباني ، وغيرها ، انها ما تزال جديدة بتفسيرات قضائية وفق أهداف الميثاق ، وما تزال جديدة باضافات تشريعية تتفق ومبادئه .. كمثل انه لم تعد هناك حاجة لنظام الشفعة فيما عدا قيام حالة الشيوع ،

منذ أصبح الناس متعاونين كأعضاء جسد واحد . ولم يعودوا انعزاليين
ولا فرديين ، بل أصبحوا أرحب صدرا بالمشاركة ..

وكمثل ذلك يباح حق الأولوية لزارع الأرض أو لساكن العقار المبنى
في شراء الأرض أو الجزء من المنزل الذي يسكنه اذا عرض المالك بيعها .
والشمن معروف في تقديرات القوانين ، أو يحدده القاضى ، بعمل أهل
الخبرة .

الفصل السادس

قواعد ميثاقية ملزمة للقاضي

٩٦ — يتعين علينا اليوم أن نطور قواعد الالتزام وفقا لتطورات المجتمع الاشتراكي الجديد بأن نجعل من القواعد الميثاقية قواعد ملزمة بالتشريع ، أو بالقضاء .. أما التشريعات فقد دعا اليها الميثاق ، وكفلها المشرعون ، وكفلتها اللجان المختصة ، وأما عمل القاضي فهو الفتح الفكري المرجو ، لدى رجال جديرين بأن يكونوا أبناء عصرهم . وذلك هو الوجه الأصيل من وجوه التزام القاضي ، في مجتمع الميثاق ، والالتزام من أصوله ..

قواعد الميثاق ليست مجرد قواعد خلقية ، بل هي قواعد مأمور بها لتطوير المجتمع اذا تقصت نصا تشريعا ، أكمل الحكم القضائي ذلك النقص . ووسيلة القاضي لذلك هي تطبيقات كل يوم في علاقات الناس . واذا صنع القاضي ذلك فقد صير مجتمعنا — في الحق وفي الواقع ، وبالأحكام القضائية — مجتمع الميثاق .

ان القانون هو الصيغة أو الشكل ، أما الاقتصاد أو تصرفات المجتمع فهما المضمون ، والقاضي اذ يفرض مستوى معيناً أو توجيهها اقتصاديا على الناس في هذه التصرفات يحل بحكمه محل صيغة القانون ، والقاعدة الخلقية كالقاعدة القانونية كلاهما يعمل في مجال واحد وطبيعتهما واحدة ، وانما ترتفع القاعدة درجة : بالالزام الذي يحميها ويفرضها .

وعندما تصير لها قوة الالتزام تنفصل عن أصلها كقاعدة خلقية وتعتبر — بذاتها — قوة ملزمة ، أي تعتبر نظاما ... وهنا يبدو أثر القاضي في القضاء بمعاني الميثاق ، فانها عند ذلك تصبح أوامر ملزمة في تصرفات كل يوم ، لكل الناس .. ، في كل مجال .. فيشارك القاضي في التطور . ولا يكون غريبا عنه . بل ربما حمل لواءه فصار في الطليعة .

وقضائنا خلقاء بأن يكونوا طلائع في اضعاء المعنى الاجتماعى على
ذكرة الحق ، وانهاء عهد العلاقات المالية بين مجرد « ذمتين ماليتين » .
لأن العوامل الاقتصادية المحيطة والقواعد الاجتماعية المفروضة ، لها
مكان بين الذمتين ، أو معهما ، أخذا بالتضامن الاجتماعى وحماية للضعفاء
اقتصاديا أو اجتماعيا .

٩٧ — وعندما يكون القاضى مؤمنا بأن المال يعطى ظواهر الأشياء
لا حقائق الأشياء . يعطينا الطعام ولا يعطينا العلاقات ، ولا يعطينا
الصدقات . وقد يهين لنا الأعوان ولكنه لا يكفل لنا اخلاصهم ، وقد
بمنحنا ساعات متعة ، ولكنه لا يهبنا السعادة ، وانه زينة الحياة الدنيا
لكنه ليس جوهر هذه الحياة ، فجوهرها هو الصحة ، والشهية ،
والاخلاص والعمل في سبيل الرفاهية والسعادة ، وأن السعادة ليست رقما
فرديا وانما هى رقم جماعى ، وأن الصوت الواحد نشاز ، وأن أقوى
الأصوات صوت المجموعة ، وأن البطون الجائعة ليس لها آذان لتسمع ،
ولا أعين لتبصر ، ولا عقول لتفكر ، وأن ما يقدم للناس من متع لا يبقى ،
واما يبقى لهم ما نغرسه فيهم من الفضائل ، وما نمكنهم منه من القيم
الحقيقية للمعانى وللأشياء ... عندما يكون القاضى متمكنا من هذه
المبادئ الاجتماعية التى تترقق كالماء العذب من ينابيع العدالة
الاجتماعية انه سيحيلها الى حقائق قضائية بالأحكام .

٩٨ — وكثيرا ما يسكت الشارع لأنه يترك للقاضى أن يتكلم .
والقاضى يستطيع أن يلزم الناس بالقاعدة الميثاقية كلما دعا الى ذلك
داع بالأدوات التى مكن له فيها التشريع المدنى .
ومن هذه الأدوات حقه فى الحكم بالفسخ ، أو الانحلال أو الابطال
أو الالغاء أو اعادة النظر فى العقد ، أو عدم سريان العقد أو عدم الاحتجاج
به ، أو اعطاء المهلة أو ايقاف تنفيذ العقد الممتد ، أو سلطة تحويل العقد
أو انتقاصه ، أو سلطة التفسير .

ان القاضى يمثل المجتمع فهو قادر أن يجعل المجتمع طرفا ثالثا فى كل
تعاقد . بل هو مفروض عليه أن يراقب استقامة علاقات الناس فى داخل

الاطار الذى أراده لها المجتمع .. ولقد أغناه الميثاق عن البحث عن تعاريف لكثير من الحقوق وأصبح واضحا له أن الحقوق تستعمل فى حدود مصلحة الجماعة كما أنها لا تستعمل اضرارا بها . ولم يعد ذلك مجرد قاعدة خلقية بل غدا قاعدة قانونية تدخلت الدولة أو المجتمع وفرضتها على المتعاقدين ..

والقاضى يمثل الدولة ويمثل الجماعة فهو — كمثلها — يلتزم أن يجعل من قواعد الميثاق حقائق قضائية كمثل قوله (ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيما أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منها مجتمعنا زمانا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لا بد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد الحر) .

٩٩ — القاضى مطالب بالقانون الحالى بأن يقضى على حسب قواعد العرف ، واذا كان هناك محل لتفسير العقد وجب البحث عن النية المشتركة ، مع الاستهداء بطبيعة التعامل وبما ينبغى ان يتوافر من أمانة وثقة بين الطرفين وفقا للعرف الجارى فى المعاملات . وأيا كانت الحال فلقد أصبحت أوامر الميثاق ونواحيه حتما لزاما على المتعاقدين ، يرعونها ايمانا بها فيما بين أنفسهم ، أو مخافة المجتمع وقد غدا طرفا ثالثا ، فمن هذه الطريق يستطيع القاضى أن يلقي دروسه من منصة القضاء بالاحكام والقاضى يحكم باسم الأمة ، فكل مزيد من تدخله مزيد من أسباغ الصبغة الاشتراكية أو الصفة الجماعية على سلامة السلوك .

١٠٠ — ونظرية سوء استعمال الحق وجه آخر من وجوه التمكين للعلاقات الاجتماعية التى صاغها المجتمع صياغة جديدة فى نصوص الميثاق لقد كان النص عليها فى القانون المدنى المعدل امرا مستحدثا فيه ، لكن هذه القاعدة قاعدة شرعية أباحتها الشريعة لتستغرق كل تصرفات الناس فى المجتمع ، وهم أعضاء جسد واحد ، وحقوق الجماعة غالبية على حقوق الأفراد . فاذا تصرف الفرد فى حقه أو استعمله التزم أن يرفع الجماعة التى يتحرك بين ظهرانيها والتى يستمد منها وجوده .

والواقع انه لم يعد محل للنظرية في القانون المدني بعد الميثاق لأن الحق في عمومته قد تحددت مقاديره وأحجامه وأبعاده بمقاييس جديدة وحدود جديدة هي مصلحة الجماعة .

ان كل عبارات الميثاق تفيد أن الحق ، كل الحق ، لا يستعمل الا في حدود التخطيط الاجتماعى ، والتضامن الاجتماعى قاعدة الميثاق ، فكل حق شخصى محدود بما اذا كان المجتمع يضار منه او لا يضار .. وتلك قاعدة أخرى غير قاعدة « الحق مطلق » لانها قاعدة أن الحق « مقيد » ابتداء بحسن استعماله . و الفرق بين تقييده ابتداء بحسن استعماله وبين مجرد تقييده بعدم اساءة استعماله لأن الحق في الحالة الاولى سيخضع للمجتمع في كيانه فيصير حقا لصاحبه ، وللمجتمع ، في أن يحسن القيام عليه .

وعلى ذلك لا محل لبقاء نظرية سوء استعمال الحق الا أن تبقى لتفسر تفسيرا واسعا ، يجعل الحق يتحرك حيث يفيد صاحبه بمقدار تأذن به قواعد المجتمع الجديد كما وثقها الميثاق .

١٠١ - يتصل بسوء استعمال الحق وجه آخر من سوء الاستعمال هو سوء استعمال السلطة . والامر بينهما جد مختلف وان لم يفتن له البعض . فصاحب الحق يستعمل حقه ولكن صاحب السلطة يقوم بأداء واجب . وهو ليس حرا في عدم استعمالها بل عليه ان يستعملها ، والجزاء على سوء استعمال الحق يكون بعدم الاستعمال ، ابتداء ، او بالتعويض عنه ان استحالة منعه بعد أن يكون قد وقع ، لكن عدم استعمال السلطة غير ممكن فان من واجبه ان يتحرك ، والتعويض عن استعمالها أساسه الضرر الذى ألحقه بشخص له الحق في ألا يضار .

وانك تستطيع مصادرة من يسئ استعمال حقه فلا يستعمله لكنك لاتستطيع أن تكف السلطة عن واجبها . وفي الوقت الذى حمل فيه القطاع العام أو ادارة المرفق العام واجبات كبرى في اسعاد الشعب وأداء الخدمات اليه يتعين النظر الى الامر من وجهيه ، من وجه افساح المدى

أمام الإدارة لتعمل ، ومن وجه حفظ حقوق الجماعه الكثيرة التي
ستعرض لأخطاء تكثر منادحها كثرة النشاط الادارى . وعندى أن
التعويض فى القانون الادارى أفسح صدرا للعدالة وللتعويض .

١٠٢ - فى سلطة التفسير يهىء لنا الميثاق نظرية جديدة هى أن يكون
التفسير عند الاشتباه فى النية المشتركة - أى عند الشك - لمصلحة
الضعيف ، لا لمصلحة المدين .

ونص القانون المدنى الحالى لا يضيق بهذا النظر فى بعض حكمه .
فانه قد أخذ بهذا التفسير لمصلحة الضعيف فى عقود الاذعان مستجيبا
لصيحة العصر وهى حماية الأضعف اقتصاديا .

فكيف اذا صدر الميثاق ونادى بتكافل المجتمع وبالضرب على يد
الاستغلال واستبعاد الانحراف فى الغايات أو الوسائل انه عندئذ قد
صار مكلفا بتفسير النية عند الاشتباه فى خروجها على قواعد المجتمع ،
التفسير الذى يجعلها تتعايش مع قواعد المجتمع وأهدافه .

١٠٣ - ونستطيع أن نستلهم الميثاق قاعدة جديدة هى أن يكون
عبء الاثبات على « الأقوى من الطرفين » أو على من يملك « بركزه
الواقعى » ان يثبت أو ينفى .. والنصوص الحالية لا تأبى ذلك النظر فى
بعض أحكامها . فهى قد أجازته فى المصائب من حوادث الالات
الميكانيكية أو الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة .

وعجلة الاثبات نفسها اذ تدور لا يكاد يعرف من أى مكان منها تبدأ .
بل تتداول عبء الاثبات والنفى . فيعملان فى وقت واحد . لكن تقرير
المبدأ يلقي نورا كشافا يلعب فيه مبدأ حماية الضعيف ، ويجعل الخصوم
متكافئين أمام القاضى ، متكفلين .. كالمجتمع فى اظهار الحقيقة أمامه .

١٠٤ - ونستطيع أن نستلهم من ذلك التطور الميثاقى فى نظرية
الدولة واشتراكية المجتمع وقواعد التفسير التى ندعو اليها أن يكون عبء
الاثبات على الدولة - ابتداء - أو على أشخاص القطاع العام كلما دار
بين أحدها وبين خصم نزاع على اثبات .

١٠٥ — ونظرية الاذعان ، هي الأخرى ، أمست جديدة بمعايير جديدة ، منذ أصبحت الدولة او مؤسسات القطاع العام هي التي تقوم في الأغلب الأعم ، بالنشاط الذي كانت تقوم به القوى الفردية الاقتصادية التي حصن الفقه والشارع الجمهور ضدها بنظرية الاذعان . أما اليوم فهي تدار باسم الجماعة ، ولحسابها ، وبإنسانية ، أى بغير قصد الربح بل بقصد الخدمة العامة لتحقيق منفعة عامة .

١٠٦ — وقواعد النظام العام والآداب التي ينادى القانون الحالي بوجوب مراعاتها في التصرفات والا بطلت قد أصبحت هي الأخرى أوسع مدى مما كانت عليه قبل .

انها — والحق يقال — أصبحت عالم الأبعاد الجديدة .

لقد أضيفت حدود جديدة للتصرفات ، وارتفع مستوى النية الحسنة التي يدعو المشرع الى اتخاذها أساسا لعقد العقود وتفسيرها وتنفيذها ، ارتفع الى مستوى عدم الانحراف وعدم الانتهاز وعدم الاستغلال بمعناه الشامل ، لا بمعناه في القانون المدني الحالي ، ووجوب وضع تصرفات الناس في اطار الخطة العامة التي تفرضها الدولة بالقانون أو بالقرارات الملزمة .

بهذا تقدمت قواعد خلقية جديدة لتصير قواعد قانونية تدخلت الدولة لفرضها . منها ما صار آدابا عامة للمجتمع الذي صيغ محتواه صياغة جديدة ، سواء محتواه الاقتصادي أو الاجتماعي أو الدستوري ويتبع ذلك أن النظام العام نفسه قد اتسع مداه بنصوص آمرة ، يضيق بالنسبة اليها مجال ما كان لدينا في القانون من نصوص آمرة قبل الميثاق . وبهذا أضيف مضمون جديد الى مقومات النظام العام والآداب .

١٠٧ — ويتصل بذلك أن مشروعية السبب ومشروعية المحل في الالتزام يجب أن يتسع مداهما ولا تقتصران على السبب الفنى أو الباعث الدافع وانما تستعان لتتيجا للسبب مجالا أوفى من العناية . وتنتهى ، أو تضمحل ، نظرية التصرف المجرد .

١٠٨ — وستتسع تطبيقات عيوب الارادة باتخاذ معايير خلقية أقوى
١٠٩ — وستتسع المسؤولية على أساس المخاطر أو على أساس الغرم
بالغنى ..

١١٠ — ولم يبق محل لاشتراط الحالات الاستثنائية للقضاء بنظره
الميسرة ، فالتيسير على الناس أصبح حقاً لهم لينفوا بديونهم .

١١١ — ولم يبق مسوغ لتخفيف المسؤولية — بالاتفاق — عن أحد
العاقدين أو الاعفاء منها ، حتى لا يفلت مخطئ من مسئولية خطئه ، وحتى
لا يبقى ضرر بغير تعويض .. ذلك بأن سلطان الارادة لم يبق له ذلك
التقديس ، اذ الارادتان لا تتساويان اقبالاً أو قوة .

١١٢ — وفي المسؤولية التقصيرية ، آن لنا أن نفكر في تعويض الضرر
أيا كان سبب الضرر ، ولو كان خطأ المضرور ، ما دام ليس عمدياً .. ومرد
ذلك الى أن المجتمع ، وقد أصبح مجتمع العدالة الاجتماعية والتضامن
الاجتماعى ، والتأمين الاجتماعى ، جدير بالتفكير فى المضرورين ، أينما
وجدوا ، فيكون وضع المسألة هكذا : أيهما أدنى الى تحقيق العدالة
الاجتماعية فى مجتمع العدالة الاجتماعية : أتعويض المضرور أم مجازاة
المخطئ ؟ ولا مشاحة فى أن العدالة الاجتماعية فى جبر الضرر ..

ويمكن الاقتصار على تحميل المخطئ التعويض كاملاً فى حالة الخطأ ،
وتحميله التعويض العادل أو المناسب بمناسبة حدوث الضرر من ماله أو من
عمل لحسابه ... والتعويض المناسب والتعويض العادل بعض مقولات
القانون الحالى .

١١٣ — كان القانون الادارى ، وما يزال ، حقل العدالة الاجتماعية ..
وتجرى التطبيقات الادارية بالرجوع على الموظف فى حالات الخطأ
المصلحة ، فى حالات لها مبرراتها ولا رجوع فى غيرها فالحق أن الموظف
يعمل للادارة لقاء أجر محدود ، ليعيش . أما الادارة فقد استعملته فى
مشروعها الاقتصادى أو الادارى . والامر كذلك عندما يكون المتبوع من
أشخاص القانون الخاص ، يعمل التابع فى مشروع المتبوع لقاء ما يقيم

أوده في حين يعمل المتبوع للمضاربة أو للثراء ، والمتبوع لا يقاسم تابعه مكاسبه ، بأي نصيب .. وإذا أوفى المتبوع التعويض عن خطأ التابع فذلك وفاء المقتدر ، ووفاء من يربح ويخسر ، لكن ذمة التابع المالية لا تستطيع وفاء على الأغلب ، وإذا هي وقت تحطمت .

ومن الممكن أن تتخذ التطبيقات الادارية أساس قياس في تطبيقات القانون الخاص .. فتوضع النصوص الكفيلة بعدم رجوع المتبوع على التابع إذا أوفى المتبوع ، فيما عدا الخطأ العمد أو الخطأ الجسيم من التابع ، أو إذا كان للتابع نصيب ظاهر في المشروع .

١١٤ — في ضوء ما تقدم يتعين أن ينص القانون الجديد صراحة على اتباع قواعد الميثاق ، في تفسير العقود والالتزامات ، منذ أصبحت هذه القواعد رباطا يربط المجتمع .. فبذا تحتل مكانها القانونى المسلم به ، بين مقومات النظام العام والآداب العامة . ويلتزم القاضى أن يفرضها على الناس عن طريق الصيغة التنفيذية التى تجعل للأحكام قوتها التنفيذية ، وحسبك اشتراك القاضى فى تطبيق القاعدة لجعل لها بحكمه قوتها الإلزامية حماية للدائن ، والمدين ، والمجتمع معا ، من أن يعدو أحد على الآخر .

هذه القواعد الميثاقية الملزمة للقاضى ستحيل قاعات المحاكم الى معاهد تنبثق فيها آلاف القيم الاشتراكية ، يوما فيوما ، وقضية قضية ، فى شتى أرجاء المجتمع ... وليس أفعل فى التمكين للمعاني العالية من أن يكون مولدها أثرا للصراع فى المحكمة أو أن تكون قوتها مؤيدة بحكم القاضى فى الآلاف ومئات الآلاف من نزاعات أعضاء المجتمع ... ان القضاة يومئذ سيصبحون رواد النظريات ومعلميها ... وسيمسسون أمناء على المبادئ الدستورية الأصلية التى يقوم عليها النظام الاشتراكى .

وذلك المأمول فيهم هو المطلوب اليهم وهو الذى نص عليه الدستور الجزائرى (٨ سبتمبر ١٩٦٣) صراحة معلنا مبدأ التزام القاضى فى باب العدالة بنص المادة ٦٢ « لا يخضع القضاة فى ممارستهم وظائفهم الا للقانون ولمصالح الثورة الاشتراكية » .

الفصل السابع

مزيد من التأمين

١١٥ — ولقد أصبح واجبا اليوم في مجتمع قاعدته التضامن الاجتماعي .. أن يوسع نطاق التأمين ، توفيراً للاطمئنان ، ولضمان وصول الحق الى أصحابه ، وتمكيناً لقواعد المسؤولية المدنية من أن تنقل الى الناس تعويضات ، لا مجرد أحكام .. بتعويضات .

أصبح واجبا : النص على أن يلتزم بالتأمين على مصدر من مصادر أحداث الضرر في الصناعة أو ملكية الآلات عموماً أو جهات الخدمات ، مثل أدوات النقل بشتى وسائله — نقل برى — بحرى — سكك حديدية — جوى — أشخاص — بضائع — بريد — الخ .. وذلك لضمان وصول التعويضات الى ذويها .

(أ) لضمان وصول التعويضات الى ذويها عن خطأ الغير ..

(ب) بل لضمان وصول التعويضات عن خطأ المضرور نفسه .

(ج) بل لضمان وصول التعويضات لغير خطأ عند قيام حالة القوة القاهرة . كل أولئك مع ضمان وصولها للورثة .

كان مونتسكيو يقول منذ قرنين من الزمان (الحرية هي الاطمئنان) .

أما اليوم وقد أصبحت هذه المقولة قاعدة قانونية تقوم على أساسها الدولة الاشتراكية ، التي تنادى أنه لا حرية سياسية الا بالحرية الاجتماعية ، ولا حرية اجتماعية الا بالكفاية والعدل .. بالأمن على المستقبل ، وبالتحرر من الخوف على رغيف الخبز ..

الباب الثاني

صياغة نظرية عامة جديد للقانون المدني الحالي

أصبح محتما الآن أن تعاد صياغة
النظرية العامة للقانون
الميثاق

١١٦ — من أجل ما سلف ، يتعين اصدار قانون مدنى متكامل تظهر فيه نظرية واضحة ، جديدة قادرة على أن تتحمل الأسس القانونية الجديدة للمجتمع .. وتحمل طابع الشمول والاستقرار ليكون قانونا للأمة العربية كلها ، يدل بصياغته على أنه وضع لها ، جميعها على الأسس الخالدة فيها ، من قواعد العدالة ، متضمننا الخطط الاشتراكية فى توزيع الاعباء والحقوق على أساس من التضامن الاجتماعى .

وعلىنا أن نحرس على الوقت فلا نضيعه سرياً ، بالتسلب ، ولا نفتح أبواب التردد ، حتى لا تغيب معالم المنهاج على احد ، بين التلبث والانتظار . ويتعين أن يكون لنا — اذ نصوغ النصوص — عينان باصرتان ، احدهما مفتوحة على الميثاق ، واخرهما مفتوحة على القيم الروحية التى صنعت التقاليد الرفيعة لمجتمعنا ، وعلى الاصول الفقهية التى تبلورت فيها هذه القيم ، وصارت مبادئ تشريعية ..

ويتعين أن نحيط سعينا بسياج يحميه ، ويقويه ، ويعمقه فى ضمير الأمة العربية ، كما نوسع المدى أمام أضواء الفقه الاسلامى لينتفع بحضارتنا القانونية أمم العالم ، فتتقارب الأمم الاسلامية التى باعدت بيننا وبينها مواقعها من الأرض ، ولكن قلوبها تنبض معنا ، صباح مساء ، فذلك من فلسفة الثورة ..

الفصل الأول

تشريع ثورى مختصر مركزى

١١٧ — المجتمع اليوم بحاجة الى قانون متكامل يقوم آخره على أوله وتتلاءم الأجزاء فيه مع الكل ، والفروع مع الأصل ، كما تكامل الميثاق الذى صب المجتمع الحديث فى قالبه ، وكمثل ما صدر هذا الميثاق مركزا يتعين أن يكون القانون الجديد مركزا .. ككل عمل أصيل لا منقول .

وانه ليكون أشمل كلما كانت نصوصه أقل ، ويكون أفقه كلما تضمنت نصوصه قواعد عامة ، ذلك أن المجتمع الحالى ما يزال فى بداية طريقه ، وجدير بنا أن نفتح له الأبواب فى كل منطلق ..

والتشريع الكثير التفاصيل أقل انفتاحا نحو المستقبل من التشريع الذى يقتصر على الأصول والتشريع الاسلامى مدين لعصريته وقدرته على التطور لوضعه الأصول . وترك التفريعات للاجتهاد ، أو لأولى الأمر ، يصدرن فيها تشريعات على حسب الحاجة ..

وعندما تكون الثورة فى عنفوانها تصادرها التفاصيل ولا يسعها التطويل ، وانما يسعها مبادئ مركزة ، لا تأخذ عليها مسالكها فى المستقبل .

والذى حدث فى تشريعات نابليون على ما تقول شهيد .. فالقانون المدنى الفرنسى الحالى لم يكن من وضع الثورة ، بل كان من وضع الذين أرادوا انهاءها .

١١٨ — المعروف أن كامباسيريس قد أعد — قبل أن يأخذه نابليون قنصلا ثانيا معه — ثلاثة مشروعات للقانون المدنى الفرنسى من عهد قيام الثورة ، قبل مجيء نابليون بأعوام ، تنفيذاً لقرارات المجالس التشريعية . وكانت مشروعات ثورية تحمل فلسفة الثورة تبلغ مواد الأخير منها ٢٩٧ مادة فقط . لكن نابليون عندما جاء قنصلا أول ، كان اخماد الثورة همه

الأول . فكلف المشرعين بإعداد القانون الحالي الذي صدر سنة ١٨٠٤ في ٢٢٨١ مادة هي المطبقة الآن بنصها أو بمصغراتها في أوروبا وبلاد أمريكا اللاتينية . ليست كقانون كامباسيريس الثوري المركز الذي كانت قواعده قيل (تقوم على أرض القانون الطبيعي الصلبة ، وعلى أرض الجمهورية البكر) . وكان كامباسيريس يقول عن القانون المدني (لا تمسوه الا بأيدي مرتعشة) . أما القانون الحالي فقد « اطح بالروح الفلسفية لحساب القواعد القانونية » ولهذا نجد قانون نابليون قد خرج على الفلسفة الثورية ليتخذ القواعد القانونية التي كانت تحكم علاقات الناس فعلا مواد قانونية . ولقد أنصفه مقدمه وهو يتقدم به للمجلس التشريعي يوم قال « بورتاليس » (لم يحاول أحد أن يدخل، في القانون الجديد مستحدثات خطيرة .) (des nouveautés dangereuses)

فقد احتفظنا من القوانين القديمة بكل ما يتلاءم مع النظام الحالي للأشياء .

ومن هذا القانون الذي قن واقع الأمور في مجتمع ما قبل الثورة ، وواءم بين نصوص القوانين القديمة السالفة على القرن التاسع عشر وبين عصر الثورة . تسلم المجتمع الرأسمالي مبدأ سلطان الارادة ومبادئ الملكية المطلقة ، ليشكل منها نظاما فرديا مغرقا في التخلية بين القوى والضعيف ، حتى بلغ بالمجتمع الرأسمالي حدود الهوة الاجتماعية التي يقف العالم الغربي اليوم على شفيرها ..

١١٩ — ثم جاءت مصر في خواتيم القرن الذي صدر فيه هذا القانون تنقل عنه قانونها الحالي في سنة ١٨٨٣ وكان عدد مواده ٦٤١١ مادة فقط ، حتى اذا عدلته في سنة ١٩٤٨ .. أصابتها عدوى الاطالة والمحافظة ، فضاعفت عدده فصيرته ١١٤٩ مادة تكاد تبلغ نصف عدد مواد القانون الفرنسي ، الطويل ، الروماني ، الكنسي ، المحلي في مصادره .

وانا نرجو أن نوفق ، ونحن بصدد تغيير قانوننا تغييرا كاملا ، الى وضع قانون يحوى مبادئ ثورتنا الاجتماعية ، ثورتنا نحن ، لا قانون يحتوى فى مضمونه أشياء غير ما نستهدف الآن بالفعل . فانا اذا لم نضمن أبوابه نصوص مبادئ ثورتنا نكون قد باعدنا بين أنفسنا وبين الثورة الاجتماعية التى قمنا بها ، ولم نزدد قربا من أهدافنا .. كما صنع الفرنسيون حين فقدوا مبادئ ثورتهم .. فتجاوزوا غايتهم بعد اذ أدركوها .

الفصل الثاني

تشريع يحوى مفاهيم الثورة ويقوم عليها

١٢٠ — المجتمع الجديد بحاجة الى قانون أصيل ، لا قانون فيه تعديل بعد تعديل ، أو مشتق من القانون الفرنسى أو المشروع الايطالى الفرنسى ، واستقيت تعديلاته من نحو عشرين قانونا ، ويقول قائل : انه ملائم للشريعة الاسلامية .

لقد أغنانا الميثاق عن أن نبحث عن قواعد المجتمع الجديد ، أو مفاهيمه وأغنانا عن البحث في أسسه التشريعية وأهدافها ، كمثل ما بحثنا في الكتاب الثانى عن قواعد المجتمع العربى وأسسه التشريعية ، بل هو حصل التطور في مفاهيم حددها ، وأمر بها أن تكون مضامين أو محتويات لنصوص التشريع ، وهى في صريح تعبيراتها مفاهيم عصرية ، لمضامين علمية ، لاشتراكيتنا العربية . وصفها تقرير الميثاق حيث قال (لقد تميز التطبيق الاشتراكى في بلادنا بميزات عدة خلقت منه نموذجا عربيا له طابعه الخاص) وهى على أصالتها ، وجدتها ، تشير الى ما يجرى في أعماقها من جذور التطور ، ويمكن أن نجعلها في صيغة واحدة صيغت فيها عقيدة الميثاق هى (أن الله — جلت حكمته — وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل في الدنيا والحساب في الآخرة) .

والعدالة الاجتماعية لها من هذه المفاهيم مكان الصدارة ، اذ كانت التعبير العصرى الذى عبر به الرئيس جمال عبد الناصر كما أسلفنا عن العدالة كما فهمها العرب في أيامهم العظمى ، وكمثلها اعلاء فكرة جعل العمل أساسا للحياة ، ولتمكين المجتمع من الرفاهة ، ويتصل بها اعظام المعنى لكلمات الحقول والمول والمصنع ، كعناصر اقتصادية واجتماعية معا .. ومنها جماعية القيادة وشعبية السلطة وسيادتها واجتماعية السعى في الحياة ، واجتماعية الحق ، والملك ، والحرية الاجتماعية كمصدر

للحرية السياسية ، واخلاقية العقود والتعهدات ، التي تتجافى والاحتكار أو الانتهاز أو الاستغلال ، وتوسيع قاعدة الملكية الفردية الزراعية ، والاصلاح الزراعى ، والتوسع الصناعى ، وجعل التجارة خدمة قبل أن تكون جمع مغنم ، والمال وظيفته وطنية ، والمواطن جسدا واحدا اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى والتعاون والتضامن الاجتماعى ، وفتح الأبواب أمام المرأة لتعمل ، ورفع المستوى الفردى والقروى ومستوى الشعب جميعه ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا ، وأخذ المجتمع بمبدأ التزام أهدافه وخطته ، على أساسين من التوجيه ومن التخطيط العلمى والادارى والصناعى والاجتماعى — والقطاع العام بعض أدواته — ليكون فى الوقت ذاته أساسا للاشتراكية العربية ، تعتنقها الأمة العربية الواحدة ، التى لم تعد فى حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها .

ولم يعد الاستقلال السياسى هدفا بعد اذ بلغناه ، وانما حمايته غدت هى الهدف . باعداد ما استطعنا للعدو من القوة العسكرية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية ، وباقتحام شتى الميادين للذوذ عنه بالوسائل الايجابية التى تقدر عليها بطاقتنا وابتكاراتنا الخلاقة .

وهذه المضامين الاقتصادية والاجتماعية ، تسندها وتهىء لها مفاهيم خلقية أصيلة أصالة الفضائل فى المجتمع العربى ، راسخة رسوخ المعانى الدينية فى الأمة ، فكلما انبعثت فى الأمة نهضة سلم أو حرب ، أو علم أو اقتصاد ، وصلت أسبابها بأعظم الأسباب التى شيد عليها المجتمع العربى ، وهى شريعته ، فتلك روحانية العالم العربى وانسانيته العالية .

ولقد ارتبط بها الميثاق حيث يقول فيما يقول فيها (ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة) ويقول لبنى عليها ويربط بينها وبين التقدم .

(ولقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التي أرادت احتكار خيرات الأرض لمصلحتها وحدها ، أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين وراحت تتلمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكي توقف تيار التقدم) كما يقول « ان جوهر الرسائل لا يتصادم مع حقائق الحياة . وانما ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولة الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية » .

نقلنا هذا القول من الميثاق دلائل على الطابع الدينى الذى يعكس على المجتمع العربى انطباعاته فيفرقه من المجتمعات المادية ، ويفرق الاشتراكية العربية مما عداها ، ويجعل للأخلاق فى أصولها مقاما عليها ، ذلك ما يقوله تقرير الميثاق (وكانت اشتراكيتنا انعكاسا أميناً لكل تاريخنا ، بما استقر فيه من مبادئ وما تفاعل فيه من قيم دينية وخلقية مما جعلها اشتراكية عربية فى قيمها وحلولها) .

١٢١ — هذا القانون مرجو أن تجرى نصوصه صريحة فى تقرير الأصول الكبرى ، كمثل التكافل الاجتماعى وسيطرة الجماعة على الأفراد، ووصف الحق بأنه اجتماعى ، وتحديدده بالخير المشترك وتقييد الملكية الخاصة ورأس المال الخاص ، بالقيود التى يقيد بها المجتمع . وبأن للمال وظيفة وطنية ، وأن للملكية وظيفتين ، واحدة لخدمة المجتمع وأخرى لخدمة أصحابها . والنص على اخلاقية العقود طبقاً للميثاق وعلى أن الخطة الاقتصادية والاجتماعية نظام عام والاستغلال والانتهاز ، والانحراف خروج على الآداب العامة ، وأن للقاضى أن يتدخل ليفرض ارادة المجتمع فى التعهدات .

أنه — عندئذ — سيكون خليقا باسم القانون العربى ، فيغدو كالجيش العربى سلاحا لكل دولة عربية فى تطورها . ولا يمكن أن يكون الجيش العربى مؤلفا من وحدات متباينة فى العقيدة التى تدافع عنها ، أو مستورد السلاح من بلاد مختلفة الانماط .

جاء في تقرير الميثاق تحت عنوان ضمانات مبدأ سيادة القانون ما يفرض علينا ابتكار النظريات الجديدة فيما نادى به من إعادة صياغة النظرية العامة للقانون حيث قال (وإذا كانت الحريات العامة هي قوام فكرة الحرية عموما فان سيادة القانون هي الضمان النهائي لها ، غير أن كثيرا من مواد القوانين التي ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية حتى الآن قد جرت صياغتها على ضوء مفاهيم وقيم أسقطها العمل الثوري التقدمي .. ولما كان الأساس في دعم سلطان القانون هو أن يشتق التشريع حدوده وضوابطه من أوضاع المجتمع المنظورة ، فقد أصبح محتما الآن أن تعاد صياغة النظرية العامة للقانون . وأن تعاد صياغة التشريعات واللوائح القائمة بما يسمح لها بأن تلاحق المفاهيم الثورية الجديدة . لئن كان ضروريا لهذه المفاهيم المتطورة وطبيعتها أن تؤكد نفسها في المجتمع الجديد ، فان من الضروري أيضا أن تأخذ طريقها الى الشعب من خلال القانون) .

تلك عبارات آمرة في وجوب صياغة النظرية العامة للقانون من جديد ، ليس لنا بعد صدورها أن نعدل النصوص ، وانما علينا أن نعمل عملا أصيلا بنظرية عامة جديدة ، مغايرة للقديم ، تصاغ وفق مفاهيم العصر الجديد .

الفصل الثالث

قانون متكامل

الفرع الأول

المبادئ الأساسية للنظرية العامة للقانون

١٢٢ — ويتعين أن تندمج في القانون المدني القواعد الأساسية للقوانين التي استحدثت بها الثورة اصلاحاتها الاجتماعية كقوانين الملكية الزراعية وقوانين العمال والتأمينات الاجتماعية والاصلاح الزراعى وايجار العقارات المبنية وقواعد نشاط المشروع العام بمؤسساته وشركاته ونظم التأمين وما اليها .

فان هذه القوانين قوانين أصلية خطيرة المكانة في نظام الدولة لأنها أصبحت « قوانين تأسيسية » ذات تأثير شامل على فكرة الملكية والحق الشخصى والعمل سواء ، اجارة الأشخاص أو اجارة الأشياء ، فهي تتعلق بأساس المجتمع كله ويجب أن تبرز أحكامها بين دفتى قانونه المدنى الذى هو القانون العام .

ولهذا الادماج مقتضيات عدة ، منها ابراز النظرية العامة والوحدة الفكرية في المجموعة الأساسية للقانون لنجعل القوانين الفرعية أو اللاحقة، من مستوى القاعدة العامة ذات المستوى الأصليل في نظام الدولة . ولنجنبها « خصوصيتها » أو اقتصارها على الارتباط بجماعة بذاتها أو بظروف أو بزمان .. ولنرفع عنها وصف « المرحلية » ونسبغ عليها صفة الاستقرار والاستمرار ، باعتبارها مصادر للعلاقات الاجتماعية والقانونية معا . لتنبعث منها قواعد التفكير القانونى كافة .

ومستكون بهذه المثابة مثلاً يحتذى لكل من ينقل عن قوانيننا اذ ستكون أم القواعد القانونية التى تسود فى المجتمع العربى ولا يبقى لها الطابع المحلى .

الفرع الثانى

الجنسية العربية

١٢٣ — جاء الميثاق بنظرية (المواطنة العربية) أى الجنسية العربية فى بابها التاسع فجعل لكل مواطن عربى حقا فى الوطن العربى ... فعدا واجبا أن يتضمن هذا القانون القواعد الأساسية للجنسية العربية لتكون ثمة (جنسية عربية) عامة ، قد تخصص مرحليا فيقال : (جنسية عربية « مصرى أو جزائرى أو سورى ... » ..)

وفى وضع الجنسية العربية فى المجموعة المدنية مظهر وحدة الأمة العربية وأهمية الجنسية فيها — كملك عام — للعرب ، تتيحه الجمهورية العربية المتحدة لهم فى قانونها المدنى .

الفصل الرابع

دراسة الشريعة الإسلامية لتكون مصدراً أساسياً للتقنين

١٢٤ — انك وانت تصوغ نظرية عامة جديدة للقانون ، متكاملة مركزة كمثل ما تكامل الميثاق وركز ، ثم وأنت تضع هذا التشريع للأمة العربية بتمامها تجد أمرين جليين في شأن الشريعة الإسلامية والتجربة العربية ، قد وردا في تقرير الميثاق وفي الميثاق ذاته .

الأول : حيث أوجب تقرير الميثاق علينا ايجاباً ، وفي صيغة أمرة (ومن هنا يجب علينا في مجتمعنا الجديد أن نعى بكشف حقيقة الدين وتجليه جوهر رسالته ، لكي تكون قيمه الروحية الخالدة أساساً لقيم المجتمع الجديد . ولكي تكون الشريعة الغراء مصدراً أساسياً للتقنين ..) .

وحيث رأى تقرير الميثاق (اشتراكيتنا انعكاساً أميناً لكل تاريخنا بما استقر فيه من مبادئ وما تفاعل فيه من قيم دينية وخلقية مما جعلها اشتراكية عربية في قيمها وحلولها) .

والثاني : يقول الميثاق (الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره) .

فالشريعة الإسلامية . بأمر الميثاق واجب تجلية مبادئها وواجب اتخاذها مصدراً أساسياً للتقنين .. وبهذا غدا الأمران مسئولية رجال الفقه أجمعين . المطلوب اليوم هو القيام بدراسات عميقة في الشريعة والفقه الإسلامى لكي نجعل منها مصدراً أساسياً للتقنين بما تضيفه من أضواء جديدة تنبعث من أعماق هذه الأمة ومن قواعد شريعتها التى نزلت لكل زمان ومكان . وكلما زادت دراساتنا عمقا ازداد محيطها سعة فزادت الأقطار العربية ارتباطاً وثقة .

١٢٥ — ومن ناحية أخرى مطلوب أن تجرى هذه الدراسات على استقلال لأن القانون الذى نلتزم الآن بإصداره محتويا على النظرية العامة الجديدة للقانون المدنى ، قانون واجب الصدور — بقواعد الميثاق — على الفور . لا يمكن أن ينتظر ، ومن البدار أن يصدر فى ١٩٦٤ على الأكثر .

١٢٦ — أولا : مسلم أن فى عمومات التشريع العربى ، أى الفقه الاسلامى وأحكامه ، منهاجا متكاملا لتشريع مدنى عالمى ، معد لعمارة الدنيا بالعلم وبالعمل فى المعاملات المدنية ، قائم على قواعد التكافل الاجتماعى وتعبئة الحق الشخصى لمصلحة الجماعة ، والارتفاع بالقواعد الخلقية التى أدب بها الاسلام أهله فأحسن تأديبهم الى مستوى القواعد القانونية المطبقة ، وهى جميعا أدوات قوية يسيطر بها القاضى أو التشريع على وقائع الحياة فى المجتمع ليرفع من مستواه .

وان التشريع العربى أى الاسلامى أول تشريع فرض العلم وأوجب العدل ، وأوجب المساواة فى الحقوق والتكاليف . وأوجب التخطيط العلمى والصناعى والحرية الدينية والمدنية والسياسية وحرية الدفاع عن الجماعة حتى يجعلها واجبا ويجعلها أفضل الجهاد .

والتطور مع العصر أدواته ليسد حاجات كل عصر .

والتيسير والتسامح ورفع المشقة قاعدته القانونية ، ومصلحة الجماعة فيه مفضلة على مصالح الأفراد ، والملكية الخاصة فيه مسلمة ولكنها مقيدة بواجبات عامة ولا يمكن منعها أن تتجزأ . ولا حق لاحد الا أن يستعمله استعمالا حسنا . ولا احتكار فيه ولا انتهازية ولا استغلال .

والسلام الايجابى سياسته الدائمة ، واجتماعية الحق والشورى والعدالة وبيعة الشعب أمسه الدستورية .

لا جرم أن ثمة تقابلا أو تشاكلا بين المبادئ الأساسية فى الفقه الاسلامى ، وبين المبادئ التى يرسى عليها الميثاق قواعد (الاشتراكية العربية) للأمة العربية .

١٢٧ — ثانيا : تحقيق علينا بعد ما قرأناه في الميثاق وتقريره من الوصايا والأوامر ، وبعد ما استقرأناه في مبادئ التشريع العربى من شواهد ودلائل ، أن تتساءل : كيف يباعد رجال القانون بين أنفسهم وبين مصادر الفقه الاسلامى بالسكوت عنها في هذه الساعة ؟ !

لقد تأينا بمبادئنا عن مادية المجتمع العربى وأعرضنا عن قواعد المجتمع الشيعوى . وكنا أمة وسطا لا تنحرف ولا تتحاز ولا تتبع سواها . بل كنا خير أمة أخرجت للناس ، بنصوص شريعتنا ذاتها وعلى هذا فلسفتها في الاعتماد على أنفسنا . فتميزت اشتراكيتنا بأنها اشتراكية عربية تتبع من واقعنا . ولهذا يدعوها ماسة الأمم العربية وقادة الدول العربية (الاشتراكية العربية) .

وفى وسعنا أن نستخرج من أعماق تاريخنا وتجاربنا كنوزا من التشريع الذى أبلغ الأمة العربية مكائتها العالية .
اليك قول الميثاق :

(ففى هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطنى تنتكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلى نظريات لا تتبع من التجربة الأولى .
ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء عن التجربة الوطنية .
ان الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره) .

١٢٨ — وما آمال الامم العريقة فى مستقبل مشرق الامتداد لاهتمامها بمفاخر تاريخها الذى مضى .. ويوم تفقد الأمم اهتمامها بروائع عصورها التى سلفت تفقد فى الاقتدار على التقدم .

ولا قوة فى الأرض أقوى من الفكرة اذا جاء أوانها .

ولقد جاء أوان « الفقه الاسلامى كمصدر للتقنين المدنى » ، ليعيد للأمة العربية الواحدة قانونها العربى الواحد . بارادات دستورية ونصوص قانونية ، وباجماع الشعوب .

والتجربة الناجحة تفرض نفسها .

واذ قد بلغت الفكرة كل هذه القوة ، فان الأهمال في تحقيقها خطيئة
لا تغتفر لهذا الجيل .

ان السماء قد تمنح بعض الأجيال أكثر من سواها . أو تطلب من بعض
الأجيال أكثر من سواها .. أما جيلنا الحالي فقد جاء على موعد مع القدر .

ان أية دعوة للشريعة الاسلامية ، ، دعاء مستجاب لايحتاج الى خطط
وبرامج . وكل ما نحتاج اليه هو أن نلقى الدلاء حيث نحن لنغترف من
المنهل الذي تغترف منه ، بارادتها أو بغريزتها ، شعوب العرب .. فنوحد
المنبع . ونلتقى عنده .

كل هذا الى سهولة الاشتقاق ويسر التفسير ، الى استمرار تيار الفكر
القانوني ، وتضامن الماضي والحاضر مع المستقبل في اقامة صرح قانوني
خليق بالمجتمع العظيم الذي تتطلع اليه في الأفق .

١٢٩ — ثالثا : صرحت الأسباب الموجبة للائحة القانون المدني العراقي
سنة ١٩٥١ بقولها : (وقد رئي أن يكون المشروع مثالا لما ينبغي أن
يكون عليه التقنين المدني في البلاد العربية فجعل مزاجا متآلفا يجمع بين
قواعد تقلت من الشريعة الاسلامية وقواعد تقلت من التقنيات الغربية ،
وهو بتكوينه هذا ، بحكم التنسيق بين هذين المصدرين ، يفسح لمواجهة
أوضاع الحضارة الحديثة ، ويستحث الجهود لدراسة الفقه الاسلامي
دراسة مقارنة ترده الى ربيع حياته ، وتمكنه من مساهمة هذه الأوضاع
ومتى تم احياء الفقه الاسلامي على النحو المتقدم ، مهد السبيل للقانون
المدني العربي . فما من شك في أن هذا الفقه يصبح مصدرا يفيض بالحياة
والحركة ، هذا التقنين وان كان مجرد أمنية تجيش بها النفوس في الوقت
الحاضر ، الا أن المشروع يهيء لتحقيق هذه الأمنية خير الوسائل
واجداها) .

أما المذكرة الايضاحية للمرسوم التشريعي الصادر بالقانون المدني
السوري في سنة ١٩٤٩ فهي تقول (ان اقتباس المشروع السوري من

القانون الاصرى يحقق مقصدا من أجل المقاصد التى يقصد اليها العرب فى هذا العصر ، وهو توحيد التشريع بين البلاد العربية . وهو أول خطوة عملية لاقامة الوحدة القانونية بين الأقطار العربية . وأما التشريع الليبى فقد جعل الشريعة مصدرا للحكم ، كالقانون السورى ، تماما ، حيث جرى نص المادة الأولى منه بما يلى :

١ — تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تتناولها هذه النصوص فى لفظها وفحواها .

٢ — فاذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه حكم القاضى بمقتضى العرف . فاذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة .

١٣٠ — رابعا : فاذا رجعنا الى الدستور السورى الصادر سنة ١٩٥٠ ، ظهر لنا أن هذا الدستور الذى لم ينص على أن دين الدولة الاسلام ، والذى قصر النص على أن دين رئيس الجمهورية الاسلام ، قد مد النص صريحا الى الشريعة ، فرأى فقهاء فقهاء المجتمع العربى ، بشتى دياقاته ، وأقر وحدة القاعدة القانونية للمجتمع العربى ، أية كانت طوائفه وملله ونحله ، فجرى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثالثة بما يأتى :

١ — دين رئيس الجمهورية الاسلام .

٢ — الفقه الاسلامى هو المصدر الرئيسى للتشريع .

كل أولئك قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فى مصر ، وقبل قيام الثورات الثلاث فى الأقطار العربية الثلاثة تدعو الى الوحدة . وقبل ميثاق سنة ١٩٦٢ ، وقبل ميثاق ١٧ نيسان سنة ١٩٦٣ الذى أعلن الجمهورية العربية المتحدة ذات الأقطار الثلاثة .

أما دستور دولة الكويت فيقول :

مادة ٢ — دين الدولة الاسلام . والشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع .

مادة ١٢ — تصون الدولة التراث الاسلامى والعربى وتسهم فى ركب الحضارة الحديثة .

فاذا ورد النص صريحا في تقرير الميثاق أن علينا (... أن نعى بكشف حقيقة الدين .. لكى تكون الشريعة الغراء مصدرا أساسيا للتقنين) ، فانما هى ارادات الشعوب العربية الرسمية ، والدستورية ، قد تضافرت ، ولم يبق الا التنفيذ . ونحن اليوم فى عصر الاقتدار على التنفيذ ... فوق أننا مأمورون به .

(ان الأمة العربية لم تعد فى حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها . لقد تجاوزت هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته) كما يقول الميثاق .

والشريعة الاسلامية كمصدر رئيسى وأساسى للتشريع ، هى كالوحدة العربية ذاتها ، قد تجاوزت مرحلة الالابات الى مرحلة الحقيقة بعد ما ورد فى شأنها بالدساتير العربية باعتبارها مصدرا أساسيا ورئيسيا ، وما ورد بالقوانين المدنية ، على ما سلف ، من اعتبارها مصدرا لحكم القاضى .

١٣١ — خامسا : على أن جناح الأمة العربية فى المغرب العربى الكبير ، تربطه رابطة الشريعة الاسلامية بجناحها فى المشرق ، رباطا أوثق من أية عروة أخرى ، وكل دعوة للقاء بين الجناحين وضمهما على هذا الأساس ، دعوة محبة ميسرة .. علينا أن نغتتم فرصتها .

تلك اذن ارادة الأمة العربية ، نصت عليها القوانين والدساتير والميثاق ، فليست مجرد آمال عند الرجال ، فلم يعد المطلوب مناقشات ، وانما أضفى المطلوب أن تقوم بمنجزات ، أى بأعمال .

١٣٢ — ويمكن أن تنشأ لجنة للدراسات الفقهية المشار اليها يحدد لها ميعاد بضع سنين (بين ٣ و ٥ سنين) تقدم فى عضونه دراساتها ، بابا ، بابا فى مواعيد تقرر فيها ، أو تفرض عليها ، ويكون تشكيلها شركة بين رجال القانون المدنى ورجال الشريعة .

الفصل الخامس

انشاء مجمع التشريع العربى

١٣٣ — ان مجرد الأخذ بأسباب الدراسة فى الشريعة الاسلامية هو فى الحقيقة لقاء للأمة العربية كلها ، على موعد من أيام عزتها ، فى موقع من مواقع فتوحاتها الفكرية والحضارية ، فوق ما فيه من الايمان بفحواه ، وتمهيد الطريق أمام الدول العربية لتأخذ بالاشتراكية العربية باعتبار أن التاريخ يعيد نفسه لا أكثر ولا أقل .

وانشاء مجمع التشريع العربى .. خطوة فى هذه السبيل .

ان هذا الاقتراح وكثيرا من الاقتراحات الواردة من قبل ، ومن بعد ، يراد بها استغلال التوفيق الذى يحالف أعلام الأمة العربية فى هذه الفترة من التاريخ فى (عصر جمال عبد الناصر) .

والفرص لا تتكرر ، والتاريخ لا يجود بها فى سر — ولسوف يحاسبنا الذين يجيئون بعدنا ، اذا فرطنا فى بلوغ الهدف ، بعد أن دانت لنا أسبابه .

فلنقرن هذين العاملين بدعوة السلام ودعوة العدالة ، التى تتحصل بقوة وجلاء فى تشريعاتنا ، فنكون أنجح الدعاة لأنجح دعوة .

لقد كانت اللغة العربية ولا تزال ، لغة الكتاب الكريم ولغة الخطاب للأمة العربية وعلى أساسها تقوم القومية العربية ، ولكنها لم تعمل فى حفظ الأمة العربية وصيانتها وتماسك مجتمعها ، وحفظ كيان الأسرة ، ومستوى المعاملات ، كمثل ما صنع التشريع الاسلامى الذى صان تراثنا حتى الساعة .. انه فى المقام الأول — هو الذى يسك حجارة البنيان أن تنتشر ، كمثل ما يسك الملاط الحجر .

١٣٤ — حقيق علينا اليوم أن ننشئ « مجمع التشريع العربى »
كمثل ما أنشأنا مجمع اللغة العربية لينشر فى أضواء العصر ، القواعد
القانونية التى صانت وجودنا ويعمقها ويضع بين يدى العالم المتحضر قيما
قانونية قدرت أن تحتوى هذه المدنية العلمية والقانونية والاجتماعية معا ،
لا الأدبية أو الدينية فحسب .

وهو فى الوقت ذاته سيأذن لنا بأن نطلق جهودنا التشريعية فى الخارج
ليكون لنا من فكرة العدالة ، أداة يذاع بفضلها فى عالم القضاء والتشريع
المقارن . وفى ذلك من الدعاية للأمة العربية ما يعدل الانتصارات الفكرية
الكبرى اذ ستكون فكرة العدالة التى تباهى بها النظم السياسية للأمم
المتحضرة أداة سبق لنا بين تلك الأمم ... توطد مكانتنا بين الشعوب ،
سواء الناهضة أو التى تمت نهضتها ، فان شرائع الحضارات طرا — بما
فى ذلك أوربا وأمريكا — لم تبلغ مبلغ شريعتنا .. وفى الوقت ذاته سيجعل
للجمهورية العربية المتحدة بما لها من امكانيات ، زمام المبادرة أو المبادرة
بالعمل ، ذلك أحد تكاليف زعامتها فى الشعوب العربية .. وأحد أسلحتها .

١٣٥ — كانت مصر حتى سنة ١٩٥٢ ميدان سباق بين دول الغرب
لسرقة الآثار المصرية لعرضها فى المتاحف الأجنبية ، أو لتناطح السحب
مسلاتها فى ميادين روما وباريس ولندرة ! ولم تسلم مخطوطات العالم
الاسلامى كله من مثل ما لحق بآثار مصر .

ومن المصائب التى أصيبت بها كتب الشام أن بعض دول أوربا ، ومنها
فرنسا ، وألمانيا وبريطانيا وهولندا وروسيا أخذت تجمع من القرن السابع
عشر المخطوطات العربية بتباعها بواسطة وكلائها وقناصلها والأساقفة
والمبشرين وكان الجهل والزهد فى هذه المخطوطات قد بلغ بالناس أن
يفضلوا درهما على أنفس كتاب . وكان سياسة الكتب فى القرن الماضى
يفشون المنازل يتعاون الاسفار المخطوطة من أطراف الشام ثم يرحلون
الى بلادهم فى أوربا لتكافئهم عليها حكوماتهم .

وكم ضاعت المخطوطات في مصر ضياع نظائرها — كما يقول الكونت فيليب دى طرازى — في كتابه (خزائن الكتب العربية) . كمثل ما ضيع ذلك الخادم الذى كان يبيع القصب تحت سلم مدرسة جامع السلطان حسن ، أعظم الآثار الاسلامية ، وبجانب بضاعته أكوام من مخطوطات المكتبات بثلاثة مساجد كبرى بالقاهرة يبيع منها بقروش !! .. أما مصاب الكتب الفقهية في المغرب والأندلس فكان التعصب المدمر والسرقة وما تزال المكتبات الأسبانية كالا سكوريال ملأى بنفائس الفكر العربى .

لقد غنمت قراصنة (الأصبنيول) في بعض الأيام من عهد فيليب الثالث ملك أسبانيا (١٥٩٨ — ١٦٢١) مركبا لسلطان فاس ، بها آثار نفيسة كان منها ٣٠٠٠ سفر بها أنفس الكتب ، وكانت المسروقات تودع خزائن قصر الاسكوريال ، حيث أودع بعد سقوط غرناطة وحدها نحو ١٠٠٠٠ عشرة آلاف كتاب حرق أغلبها في سنة ١٦٧١ فلم يبق منها الا نحو ألفين .. !

والذى صنعه الأتراك بعد الغزو التركى للبلاد العربية كان احدى الكبر . فقد كانوا أعداء كل فكر .. لقد أخذوا أهل الفنون والصناعات العرب ، وأخذوا كتب العرب من مصر وسورية وكل مكان ليضعوها في مساجدهم ، لا ينفعون بها ولا ينتفعون .

١٣٦ — وسيكون من مهام المجمع :

١ — نشر التراث الفقهى العربى في العالم العربى والعالم الأوروبى والأمريكى والآسيوى بطبع موسوعاته أو كتبه الكبرى ونقلها الى اللغات الأجنبية وللمجلس أن يقرر لا تتاجه في ذلك الأولويات التى يراها . ان من المؤكد أن ترجمة بعض المؤلفات القانونية سواء في الأصول أو في فقه المعاملات سيحدث مفاجأة للعلماء الأجانب لعالميتها ، وكمالها ودقتها وعمق نظرتها الانسانية ، في القاعدة القانونية مطبقة على تصرفات الناس — فاذا نشر من تلك المؤلفات عشرات أو مئات ، على سنوات ، فان لنا أن نتوقع ثمار هذه الغزوات الفكرية للعالم الجديد .

٢ — توحيد المصطلحات الفقهية في كل المؤلفات العربية وفي كل تشريعات الدول العربية .

٣ — الكشف عن كتب الفقه في البلدان العربية وفي المكتبات الأوربية ، في الجامعات أو المعاهد لنشرها مثل مكاتب السوربون ، والاسكوريال ، والفاتيكان وما إليها .

٤ — نشر المخطوطات التي لم تطبع بعد مما بين أيدينا ، والبحث عن المخطوطات بين أيدي الأفراد أو الحكومات في البلدان العربية أو فيما عداها .

٥ — نشر دراسات عصرية للمسائل الفقهية في ضوء مشاكل العصر وحاجاته ، لتعميم وعى قانونى حديث مدرك لما بين أيدينا من الكنوز ، لنتفع منها وننفع الآخرين من المسلمين أو من الأجانب ، وبوجه خاص نشر مبادئها الاجتماعية .

٦ — نشر المذاهب المندثرة أو غير المنتشرة ، ودراساتها ، والمقارنة بينها وبين غيرها .

٧ — وعلى الجملة يكون لهذا المجمع القيام بكل ما يضى على الفقه العربى اشراقا فى عصرنا الحالى .

وسيكون بين يديه تجارب مجمع اللغة العربية ينتفع بما صلح منها ، بل سيكون نصب عينيه أهداف ثورتنا ، ومبادئ سياستنا التى تنفع العرب والمسلمين فى شتى بقاع العالم .

١٣٧ — يمكن تشكيل هذا المجلس من رجال القانون من جميع البلاد العربية ، فتتكون أداة علمية ، قانونية ، من أدوات الوحدة :

١ — من أعضاء عاملين يمثلون الجهات القضائية ، والجامعات ، والجامعة الأزهرية ، والمهن الحرة .

٢ — وأعضاء منتسبين ، يرأسلون المجلس أو يحضرون عندما يدعون.

وتعاون المجلس أمانة للسر من مستوى رسالته ، تؤمن أن في يد العالم العربى أن يغزو العالم العربى بسلاح العلم الفقهى . وان علينا أن نجتمع العرب في هذه المعركة الفكرية ، اجتماعهم على كبرى مفاخر تراثهم العظيم .

وحسبنا من انشاء ذلك المجمع انه سيكون آصرة وثقى من أواصر الترابط بين رجال الفقه والداعين الى الوحدة . فما بالك ، وهى ليست الا واحدة من مزاياه .

١٣٨ — يقول الرئيس جمال عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة (حين أسرح بخيالى نحو ثمانين مليونا من المسلمين في أندونيسيا وخمسين مليونا في الصين ، وبضعة ملايين في الملايو وسيام وبورما ، وما يقرب من مائة مليون في باكستان ، وأكثر من مائة مليون في الشرق الأوسط ، وأربعين مليونا في داخل الاتحاد السوفيتى ، وملايين غيرهم في أرجاء الأرض المتباعدة : حين أسرح بخيالى الى هذه المئات من الملايين الذين تجمعهم عقيدة واحدة أخرج باحساس كبير بالامكانيات الهائلة التى يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين جميعا ، تعاون لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الأصلية بالطبع ، ولكنه يكفل لهم ولاخوانهم في العقيدة قوة غير محدودة) .

والشرائع العربية من أقصد السبل الى هذا التعاون ، فهى الرابطة المثلى التى تربطنا بهذه المئات من الملايين ، واذا كانت هذه الرابطة بذاتها مفخرة علمية ، وكانت قاعدتها هى المشروعية والعدل ، فأى مجد للعرب وأية وسيلة لاعلاء كلمتهم بين الأمم الغربية ، وتوثيق صلاتهم بالامم الاسلامية ، كذلك المجد ، وهذه الوسيلة .

الفصل السادس

انشاء جهة قانونية خاصة لتنسيق تشريعات المشروع العام

١٣٩ — الثورة الاجتماعية والثورة السياسية عندنا صنوان بدأتا معا وتنقلتا من مرحلة الى أخرى حتى صدر الميثاق . وتفتحت الأبواب الى مستقبل الأمة المرجو في مجتمع اشتراكي واضح القسمات .
ولقد اتخذنا من القطاع العام منهجا للتمكين للاشتراكية في تمامها ، وبهذا احتل نظامه مكان الصدارة في تشريعاتنا الاشتراكية .

وبلغت مناهج القطاع العام من تعدد أبوابها واختلاف وسائلها وتنوع أسبابها أن أصبحت جديرة بأن يتخصص في العناية بها مجموعة من أهل الفقه تجمع تقاريرها في اطار واحد ، ليظهر عليها الناس في وضوح ويسر ، وبأقل ما يمكن من التجارب ، حتى لا تتعرض الى سوء الفهم أو التردد أو التريث .

شملت أبواب المشروع العام (القطاع العام) نشاط الملاحة الخارجية أو الداخلية ، ووسائل القوى المائية ، والنقل العام ، والصناعات الثقيلة والمرافق العامة ، والصناعات بين متوسطة وخفيفة ، والتجارة الخارجية والداخلية وأعمال المصارف والتأمين ، والجمعيات التعاونية والنشاط الزراعي وتنمية الصادرات ... الخ ما يرد على الذهن من نشاط الدولة الذي خلت الحكومة المركزية بينه وبين السلطات القوامة على المشروع العام من هيئات أو مؤسسات أو شركات ، منشأة أو متقطعة من سلطات الحكومة المركزية ذاتها . ومكنتها الدولة من أن تمارس سلطاتها التي لم يكن يتولاها سواها ، وأن يفرض سلطانها على الأفراد ، وأن تتعامل باسم الدولة في الداخل والخارج ، لتسير عملية الانتاج آمنة قاصدة .

وشرعت لها من القوانين واللوائح والنظم ما يوسع فروع التنظيم جميعا ،
فأُسي له من الأهمية ما يبلغ قوة النظم التأسيسية في النظام الاشتراكي
بتمامه .

وفي الوقت ذاته تجد الوزارات والجهات القائمة على هذه النظم
نفسها مضطرة بحكم مسؤولياتها اليومية المتجددة الى استصدار تشريعات
واستحداث نظم لتحقيق أغراضها في استقلال ومبادرة جديرين بما
تستهدفه كل منها من نشاط وغايات مستقلة متغيرة .

١٤٠ — لهذا جدت الحاجة ، لا الى مجرد تجميع القوانين والتنسيق
بينها وتطويرها في ضوء حاجاتها التي ظهرت ، وتكاملتها والتوفيق بين
طرائقها ، بل الى اعداد قانون أساسي لها قائم على الأصول الاشتراكية
العمامة . يجعل منها وحدة متكاملة في نظامها القانوني وفي القواعد التي
تحكم علاقات الفروع المختلفة للمشروع العام ، بالدولة وبمصالحتها
وبالمؤسسات العامة ، وبموظفيه وعماله ، وبالأفراد والشركات المختلفة
التي تتعامل معه .

وسيكون هذا القانون الموحد بمثابة دستور للمشروعات العامة
يتضمن قواعد انشائها وإدارتها وأموالها ومدى ما تتمتع به من مظاهر
السلطة العامة ، وقراراتها وعقودها وجواز أو عدم جواز الحجز على
أموالها ... الخ

وتقتضى إعادة تنظيم المشروعات العامة عامة على النحو المتقدم مراجعة
القوانين واللوائح الخاصة بكل من هذه المشروعات وتعديل أحكامها على
الوجه الذي يجعلها متلائمة مع الدستور العام للمشروعات العمامة ، مع
مراعاة ظروف كل منها فيما تجاوز ذلك وما أظهره العمل من ثغرات فيها .
وتوضيح جهات التقاضي والتمثيل أمام القضاء — وكذلك علاقة الشركات
بالمؤسسات من نواح عدة كالإشراف وكالتوجيه وتحديد ما يعتبر حقلا
لقواعد القانون الخاص دون القانون العام أو العكس ، وما يلزم أسباغ
صفة (التجار) عليه منها ، وما يستطيع ذلك من أحكام نظامية كالالتزام

القيد في السجلات الخاصة وما الى ذلك ، وكذلك ما يلزم الشركة العامة من الخضوع لاحكام الشركات المساهمة أو عدم الخضوع له ، وتقدير المعايير في كل من ذلك .

١٤١ — ان تشعب العوامل المتقدمة وترابطها من ناحية أخرى يحتم أن تتكفل بالنظام القانوني للمشروع العام جماعة دائمة أو لجنة من الوزراء والقانونيين تتعهد نظامه وتوجيهه حتى يسير البحث في الاتجاه المرجو دفعا للتعارض والاضطراب اذا تولت كل مسألة منها جهة ان تسن قانونا معيناً من القوانين المطبقة في الدولة .

ومن الجائز أن تعطى هذه اللجنة اختصاص اصدار تفسيرات تشريعية تغنيانا عن الالتجاء المستمر للمشرع ، تحقيقاً للمرونة والسرعة لبلوغ الغاية في يسر وسداد . وكما قلنا ان نظامنا الاشتراكي يتخذ من القطاع العام قوته الضاربة . والقوة الضاربة لا تتردد ، ولا تنتظر .

الفصل السابع

انشاء محكمة دستورية عليا

١٤٢ — جاء في تقرير الميثاق (ولذلك وجب أن تقام كل الضمانات الكفيلة بصيانة القانون بحيث يصدر طبقا للدستور ، ومن ثم فقد أصبح ملائما الآن تأكيدا للحرية ودعمها لها أن يتقرر انشاء محكمة دستورية عليا يحدد الدستور الجديد طريقة تشكيلها واختصاصها) .

(ا) الحق أن انشاء هذه المحكمة ضرورة يوجبها الحرص على أن يؤتى الميثاق ثماره في التشريعات وأن تتابع هذه التشريعات بالسرعة أو الكفاية التي يخطو بها المجتمع . فستكون المحكمة رقيباً على المشرع حتى لا يخالف الدستور . وبهذا ستكون رقيباً على موافقة التشريعات لمبادئ الميثاق ذاته ، فالميثاق من الدستور أصل لفرع ، ولقد تبطىء التشريعات خطوها فتسوق التقدم المطلوب في الميثاق أو قد تتجاوز أهدافه أو تتنكب سبله . وفي كل ذلك تفلح رقابة المحكمة .

(ب) والحق كذلك أن القضاء المادي أشد احتياجا الى انشاء هذه المحكمة لتتولى الفصل فيما يثار بين الفينة والفينة أمامه من دفوع بعدم الدستورية . فان المحاكم جميعها لا تجد السند التشريعي الذي يجيز لها أن تفصل في المسألة .. وان كان البعض قد راقب دستورية القانون من حيث موافقة الشكل ، أو كان بعضها رأى أن يراقب من حيث الموضوع .

ولكن هذه السلطة كانت مزعزة لعدم استنادها الى نص ، وكانت مزعزة للاستقرار لأن مئات المحاكم قد تعدد أحكامها في المسألة الدستورية الواحدة .. واذا لم يكن للسلطة الدستورية نص تشريعي أو كانت وليدة اجتهاد ، فانها ستكون أضعف من أن تنتصب خصما للمشرع للدفاع عن المبدأ الدستوري .

ولهذا رفضت المحاكم الفرنسية ومجلس الدولة الفرنسي الرقابة على
دستورية القوانين حتى تكون ثمة (أداة) مختصة بالرقابة الدستورية
المرتجاة فتكون قادرة عليها .

١٤٣ — في تشكيل هذه المحكمة يتعين أن يشترك ممثلون للمجلس
التشريعي مع القضاة ، وأن يكون العنصر التشريعي مساويا في العدد
للعنصر القضائي — ذلك أن رجال القضاء يمثلون العدالة ، أما رجال
المجلس التشريعي فيمثلون وثبات المجتمع الجديد نحو مستقبله بجسارة .

الكتاب الرابع

اصلاحات النظم القضائية

أنظر كيف توزع العدالة في أمة
تري مقدار حضارتها .

١٤٤ — لا تبلغ القوانين غايتها اذا لم يكن القضاء من مستواها ،
ولئن حق لنا في هذا المقام أن نباهى بشرائعنا وأن نذكر للقضاء الاسلامى
في كل عهوده مفاخره الزاخرة ، انا لنذكر للقضاء المصرى في القرن الأخير
صياقته للقانون وتطوير تطبيقاته بما يلائم المجتمع . بل اننا لنذكر له
استجابته لدواعى الثورة في السنوات الاثنتى عشرة الأخيرة بتطبيق
قوانينها وتعميم مبادئها في دراية بارعة ويسر .

والقاضى غير الصالح يفسد بتطبيقاته أصلح القوانين .

وليست مصر ولا ثورتها مجرد قطر أو ثورة من أقطار الأمة العربية
أو ثوراتها ، وانما مصر طليعة ، وثورتها ثورة رائدة ... والقضاء ملاك
النظام ودعامة الاستقرار .

فالاحتفال بالقضاء ، كالاحتفال بالقانون ، فريضتان : ان كان القضاء
قوامين على « مصالح الثورة الاشتراكية » التى كفلها الميثاق ، وهو حجر
الزاوية فى الاشتراكية العربية ، فكل كلمة تقال فى الاصلاح القضائى
كلمة فى التمكين للنهضة الرائدة ، وتدعيم عناصرها وتعميم مظاهرها .

ولئن كان تنظيمنا القضائى سليما — مستجيبا لحاجات الأمة فلم يعد
بحاجة الى تغيير أسسه أو طرزه — انه بحاجة الى استحداث أمور يدعو
لها روح عصره .

الفصل الأول

ولاية المرأة القضاء

١٤٥ — فى طليعة هذه الأمور ولاية المرأة للقضاء — ذلك أن دور المرأة فى المجتمع قد اتضح من سنين طويلة منذ كانت نصف أعضائه ، ومريته كله ، وكانت أم الأجيال اللاحقة ... امتلأت بها قاعات المعاهد ودور المصانع ودواوين العمل ، وتميزت بمكانة عالية تتراءى فى عدد من يحملن الشهادات العالية ، وفى الجامعات التى يحصلن عليها فى عهد الطلب وفى اشتراكهن فى الصناعة والتجارة والطب ، والوظائف العامة ، والصحافة ، والمحاماة .

فلماذا — وقد عملن فى المحاماة — يحال بينهن وبين القضاء . والقضاء والمحاماة وجهان لعملة واحدة ؟

واذا كانت المرأة قد تبوأَت مقاعد التدريس فى الجامعة بنجاح ، فمن الحق أن تتوقع لها أن تجلس على منصة القضاء بنجاح مماثل .
واذ قد وليت كرمى وزارة الشؤون الاجتماعية ، فإن من الحق كذلك أن تلى قضاء ، فيه للفكرة الاجتماعية والتربية وللطب النفسى والاجتماعى ، ميادين عمل خلاق وابتكار مشر ، أعنى به قضاء الأحداث .
المرأة أم الطفل ومربية النشء ، فهى ليست قادرة عليه فحسب ، بل لعلها عليه أقدر من الآخرين .. وعملها فيه أشكل بالتربية وبالطب وهما فى منطقتها أو هما تخصصها .

ويمكن أن تبدأ الآن بقضاء الأحداث على أن تتقدم الخطى فيما بعد أكثر .
والشريعة الإسلامية لا تمنعها أن تلى القضاء فى الكبار .
أبو حنيفة ، منذ أكثر من ألف ومائتى عام يبيح للمرأة ولاية القضاء فيما تقبل فيه شهادتها . وقديما كان منهن العالمات والشاعرات والخطيبات ومنهن الفقيهات ومن كان يؤخذ عنها دين المسلمين .
وفى فرنسا وأمريكا اليوم ، وفى غيرها ، يتولى النساء القضاء .

الفصل الثاني

تناسب عدد القضاة وعدد القضايا ومستوى النزاعات

١٤٦ — لم تعد الجمهورية العربية المتحدة دولة رأسمالية . وأنبتت الصلة بين النظم التى نقلت صورها من وسط أوروبا فى منتصف القرن التاسع عشر عندما كان نوبار يفاوض الدول الأوروبية لإنشاء المحاكم المختلطة فى عصر اسماعيل لتنشأ على طرازها المحاكم الوطنية ، وبين تنظيمات ومبادئ ترمى عليها ثورتنا قواعدا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين .

واعترى اقتصاد الدولة تطوير خطير كما اعترى قواعد اختصاص القضاء تغيير تلوح بوادره فى الأمثلة التالية :

أولا — لم يعد القضاء المدنى مختصا بالنزاعات التالية :

١ — الموظفون ومن فى حكمهم من عمال الدولة وصناع مصانعها ومرافقها وهم — بأسرهم ومن يتعلقون بهم — لا يقلون عددا عن مليون من المواطنين .

٢ — قضايا الضرائب — وقيمة وجوه النزاعات فيها فى سنة ١٩٦٢ نحو ٢٥٠ مليونا من الجنيهات — على أن نظام الضرائب طرأ عليه تغيير خطير بدخول الشركات فى القطاع العام .

٣ — قضايا العقود الادارية وكانت أهم القضايا وأضخمها قيمة . وهى الأخرى سيطر على قضاياها تغيير خطير بدخول الشركات فى القطاع العام .

٤ — التعويض عن القرار الادارى أيا كان سببه .

٥ — قضايا الاصلاح الزراعى والاجارات التى تفصل فيها لجان خاصة .

٦ — رفع يد واضح اليد على أملاك الحكومة بقرارات ادارية .

ثانيا — اتخذت الدولة نظام القطاع العام أداة لتحقيق الاشتراكية على الوجه الذى أشرنا اليه فيما سبق ، معتمدة على عدد من الوزارات والمؤسسات العامة فنشأت جهات عامة ستكفل بالحصول على حقها ، أو باعطاء ذوى الحقوق حقوقهم ، مستعينة بجهازها الفنى أو القانونى المقتدر دون الالتجاء الى المقاضاة .

وآية ذلك أن المؤسسة الاقتصادية وكانت تمثل عشرات الملايين من الجنيهات قد بقيت سنوات خمساً وليس لها قضية فى المحاكم ، أما نزاعاتها ونزاعات شركاتها بينها فكانت تسوى فى الداخل تسوية أفراد العائلة لمشاكلهم . وسيكون هذا — حتماً — الطريق التى ستسلكها المؤسسات العامة الأخرى .

وحاصل القول فى هذا الشأن أن قدراً عظيماً من نشاط رأس المال سيخرج من مدار النزاع أمام القضاء المدنى .

١٤٧ — ويظهر — بادىء الرأى — أن شخص المتقاضى سيتغير ، بما تم أو يتم من إعادة توزيع الثروات وتذويب الفوارق بين الطبقات . فلم يعد هو المالك الكبير بقاضى على مئات الأفدنة أو عشراتها . ولكن النزاع سيدور على فدادين قليلة ، أو قراريط ، ولم تعد شركة مقاولات تطلب الملايين أو الآلاف . ولا ممولا ينازع فى ضرائب بالآلاف . واقتصر التصدير وانحصر الاستيراد فى أغلب أمره فى القطاع العام — وهكذا ستتحدد النزاعات فى حدود متواضعة .

والقضايا الجنائية ذاتها ستشهد تغيراً محسوساً لتقدم جهاز الأمن من جهة ، وانشغال الناس بأسباب التقدم وثقتهم فى المستقبل . ولتحسن ظروف الحياة بزوال الفرقة بين المواطنين . وقيام السلطات الشعبية والجمعيات التعاونية برسالاتها على طرائقها .

وسيزداد الاقبال على التحكيم لأسباب التقدم الاجتماعى والتنظيم
الاشتراكى .

على أن تقليل عمل القضاء لا يقلل جلاله ، منذ كان هدف الدولة
العظيم هو التمكين العدالة .

وبهذا يمكن أن تؤدي قلة النزاعات الى احسان القيام بمرفق القضاء
فتكون هذه فرصتنا المثلى لتدعيم نظامه ، بتيسير القضاء للمتقاضين . ورفع
المستوى الفنى لعماله ، واثاحة الفرصة للمواطنين ليتمتعوا بعدالة هي
الهدف الأعلى لثورتنا والمظهر العظيم لقوة جمهوريتنا ، وفى الوقت ذاته
يسكننا أن نجعل من القاضى نسيج وحده .. رجلا تضرب الأمثال بمتانة
بنيانه الفكرى واتزانه ، وغيرته على أن يؤدي الواجب بين المواطنين .

وقديما قيل (أنظر كيف توزع العدالة فى أمة تر مقدار حضارتها) .

من أجل ذلك يتعين علينا أن نتوقع عدم الحاجة الى العدد الحالى من
رجال القضاء . فاذا أضيفت التعديلات المقترحة أمكن الاحتفاظ بالقضاة
الحاليين دون الحاجة الى تعيينات جديدة ، حتى تتضح لنا أبعاد المسألة .

واذا كان القضاة على رأس نظام القضاء فان المحامين يشركونهم فيه
بكفل زاهر . ويساعدهم الخبراء من الأطباء والمهندسين والمحاسبين
وسواهم ، كما يستوى معهم فى مظهر القضاء بقية عمال القضاء وهم
الاداريون والكتاييون والمحاسبون كما تجمل عملهم حسن المظهر فى دور
القضاء وأدواته وسجلاته .

والاصلاح ان لم يشمل الكل كان محاولة جانبية . وبهذا تلتزم النزعة
الناجحة للاصلاح أن تكون شاملة مجدية .

الفصل الثالث

اصلاحات فنية في القضاء

١٤٨ — يمكن احداث الاصلاح في القضاء وفي القضاة على الوجه

التالية :

التخصص :

١ — تخصيص القضاة بفروع خاصة من القضاء ثم تخصيصهم في مادة تخصصهم ذاتها . كأن يتخصص البعض في القضاء الجنائي ثم تضيق دائرة تخصصهم في جرائم بذاتها مثل التخصص في جرائم الأحداث أو التخصص في جرائم أمن الدولة ، ويمكن أن يضاف تخصص في جرائم السطو والسرقة والنصب وخيانة الأمانة ، وآخر في جنایات القتل ... ويكون في المدني فروع تخصص ، وفي التجاري فروع تخصص ، وفي البحري تخصص وفي قضايا العمل تخصص ، وفي قضايا المشروع العام تخصص .. الخ .

الدراسة :

٢ — ان روح القوة التي أخذت الدولة بأسبابها يدعو الى ايجابية أكثر في توسيع آفاق عمال القضاء — والطريق الى ذلك هي أخذهم بأسباب المعرفة أيا كانت وسيلتها .

(١) القضاة بحاجة الى محاضرات تلقى عليهم من أهل العلم أو التجربة في منهاج مرسوم لهم ، ينفذه رؤسائهم . ذلك أن كثيرا من المسائل العملية أو العلمية ينقص القضاة ، وعجلة الزمن لا تنتظر أن يتعلم القضاة بالتجربة ... وكثير من مظاهر نهضتنا ونظمنا المستحدثة بحاجة الى دراسات — وأولها « الميثاق » في مناهجه التي سيتعهد بها القضاة بالتطبيق — وتشريعاتنا لا تكف عن التطور ، والشباب يحتاج الى زيادة

الدرس . وفي المحاضرات مالا يجده القاضي في عمله اليومي ، وما لا يجده بين أقرانه .

(ب) تدريس اللغات أمر مندوب اليه ليقدر القاضي على الدراسات المقارنة فيرى منها عالما آخر . ولسوف يرى عالما أفضل .

(ج) انشاء مكاتب وافية في كل محكمة تجعلها دارا للعلم تغني القضاة ، وتلزمهم أن يتزودوا بما ينقصهم .

(د) انشاء مطبعة : أمر ملازم لنظام المحاضرات وتدريس اللغات ونشر المحاضرات والتقارير نشر مستمر تذايع به مظاهر هذا النشاط ، حتى تعم المنفعة ولا تخمد الجذوة .

(هـ) عقد اجتماعات دورية للقضاة يتدرسون فيها أمورهم القضائية ، والفنية والعلمية .

جهة فنية للمتابعة :

٣ — على أن هذا المنهاج الثقافي جدير بانشاء جهاز يحضر له ، وينفذه ، ويتابعه بالتطوير والتجديد ، على أن يكون له اتصال مباشر بأعظم الكفايات والرياسات في جهاز القضاء ، كما يجدر بنا أن نزيد جهاز القضاء قربا من المتقاضين .

الفصل الرابع

تقريب القضاء من المتقاضين

وانشاء محكمة الدائرة

١٤٩ — تقوية القاعدة الشعبية هدف من أهداف الحكم ووسيلة من وسائل انهاض الأمة ، لذلك يجب علينا زيادة تقريب القضاة من المتقاضين ، ويمكن انشاء محاكم فى كل دائرة انتخابية ، ينتقل اليها القاضى يوما واحدا فى الأسبوع فنوفر على الناس وقتا ومالا وعدالة ، ونوفر على القضاء ذاته وقتا وجهدا . اذ تصدر الأحكام بين الناس بسرعة وبين ظهرانهم وعلى الطبيعة ، فتصبح القرية التى يقع بها مقر المحكمة الجديدة فصبة فى الاقليم الى جوار قسبة الاقليم . وفى نفس الوقت تنتهى نزاعات الناس أولا بأول .. فيفكرون فى الاتجاج بدل الخصام . وهذا الاقتراح كاقترح التخصص ، لا يكلف الا جهد تنفيذه .. فسيكون القضاء المختارون من الفائضين عن الحاجة فى المحكمة الجزئية أو الكلية .

وهذا النظام مصرى أصيل . كانت تلى فيه محاكم الأخطاط ثلثى اختصاص القاضى الجزئى الآن . ذلك أن القضايا التى أضيفت الى اختصاص القاضى الجزئى بالغاء محاكم الأخطاط قد تضاعفت ثلاثة أضعاف بهذه القضايا . وكانت أقل القضايا قيمة . واذا ذكرنا ما سلف من نقص مؤكد فى قيمة النزاعات لوجب الانتقال بها من محكمة المركز الى محكمة الدائرة الانتخابية .

الفصل الخامس

المستشار الفرد

١٥٠ — أرى مداد كثير في موضوع الغاء نظام الاستئناف وبرزت للبحث مسائل منها توسيع وجوه الطعن بالنقض لتحل محل المهم من أسباب الاستئناف . وترددت احصاءات عن الأحكام التي تلغى في الاستئناف أو تؤيده .. وسار المتفقهون شوطا غير بعيد في هذا المضمار . ويبدو أن ثمة مسألتين مسلمتين في هذا الباب .

الأولى : ان الأمر بحاجة الى احصاءات كافية ، وأن الرأي لم يتهيا بعد في أوساط رجال القانون لبلوغ نتيجة حاسمة فيه .

الثانية : أن طراز المنازعات قد تغير على ما مر من بيان . وسوف يتغير الحاضر ، ويجعل بنا أن نواجه الأمر الطارئ ونحن نتوقعه — وعلى هذا نرى أن يستمر البحث فيه فتكلف لجنة بدرسه وتمحيصه واتخاذ قرار فيه — وحسبنا في المقام الحالي أن نشير بأن يحل محل المستشارين الثلاثة مستشار واحد .

١ — لأنه لا يسوغ في الذهن أن يفصل في القضية الأصلية بكامل وجوه نزاعها قاض واحد ، في حين نستلزم للتعقيب على حكمه — وطالما يحصل هذا التعقيب في وجوه أقل كيفا وكما مما كان معروضا — ثلاثة من كبار القضاة أي المستشارين . بل المنطق أن يعقب واحد على واحد . وأن يكون مستشارا .

٢ — وفي تأليف المحكمة من ثلاثة مستشارين تعطيل لاثنتين منهما ، وروح العصر ينادى بالاستفادة من كل قوة .

٣ — ان النزاع — وقد أضحي غير خطير كما أسلفنا . لم يعد يستلزم للفصل فيه قاضيا فردا — ثم ثلاثة من المستشارين في الاستئناف

ثم ثلاثة في دائرة فحص الطعون في النقض ، وربما خمسة آخرون من محكمة النقض — يتابعهم ثلاثة من المحامين أى خمسة عشر رجلا ، جلهم من كبار رجال القانون .

فهل النزاعات المدنية في الاستئناف أو ربعها ، أو عشرها ، جديرة بهذا العدد العديد من رجال القضاء يقعد للفصل فيها ؟ .

أم أن القصد أجمل ؟ .

الفصل السادس

مزيد من التحكيم

١٥١ - ١ - المجتمع المستقر قليل المرافعات الى القضاء ، فكلما انعدمت الحاجة الى مجلس القضاء وساحة المحكمة ، دل واقع الأمور على الوفاق بين أفراد الأمة ، ولا مشاحة في أن وجود ممثلى الدولة أو ممثلى العمال أو الفلاحين في مجتمع العمل والفلاحين قمين بأن يحدث التوازن بين الطوائف ، والمودة بين الأطراف ، وبأن يدخل عامل الوفاق ، والتسوية السلمية ، محل الشقاق الذى تتولد عنه النزاعات القضائية ، وكلما حلت الخلافات صلحا أو تحكيما قربت اذابة الفوارق بين الأفراد من غايتها ، سواء الفوارق الاجتماعية أو فوارق الشقاق بين الناس ، وبهذا حق علينا أن نفكر في مزيد من التحكيم .

والجمعيات التعاونية في الريف ، والنقابات والغرف التجارية ومجالس الشركات والمجالس الشعبية والمجالس المنبثقة من كل هذه المنظمات جديرة بأن تحل محل القضاء في أن تسربل المجتمع كله بسراييل الوئام الذى نشده ، توفيراً للنفقات ، واحلالاً للسلام ، وتوجيها لطاقت النزاع الى أن تكون قوى منتجة ومؤسسات القطاع العام وشركاته مسئولة أن تحل مشاكلها بالتحكيم فيما بينها ، وفيما بين شركاتها .

٢ - ويمكن أن نستلزم عرض نزاعات بذاتها على هيئات التحكيم لتنظرها بصفة نهائية أو مبدئية واذا كان استئنافها جائزا رفع أمره الى القضاء .

الفصل السابع

المحامون

١٥٢ — الناس اذا أحيوا الحياة من أجل المال أو الجاه أو لمجرد البقاء لم تصف لهم الا في أكتاف الاطمئنان . واذا كالت المحاماة احدى العجلتين اللتين يسير عليهما موكب العدالة ، هي والقضاء ، فانها سبب من أسباب الاطمئنان في الحياة .

والمحامى الصالح مثقال كبير في كفة العدالة ، كم له في الناس من فضل ، وكم للناس فيه من أمل : ولقد أسهمت المحاماة والقضاء من عهد الاحتلال البريطانى في الدفاع عن الأمة . فتلقى اللواء من قائد الجيش البطل أحمد عرابى ، بعد بضعة أعوام فحسب : مصطفى كامل وكان محاميا ، ومحمد فريد وكان رئيسا للنيابة ، وكان على رأس ثورة سنة ١٩١٩ سعد زغلول يفخر في خطبه بأنه أول محام صار قاضيا .

وكان زعيم الاصلاح الدينى محمد عبده مستشارا في الاستئناف ثم مفتيا .. اما قاسم أمين زعيم الاصلاح الاجتماعى فكان محاميا في ادارة قضايا الحكومة فمستشارا في الاستئناف .

أجل كان القضاء دائما في المستوى الذى أرادته منه أمته .. ليس المحامون من أعوان القضاء بل هم جزء من القضاء . المحامى أول قاض للقضية .. وأول متكلم فيها . وأول من يحرر فيها ورقة .

والمحاماة هي التى أمدت القضاء بأعظم رؤسائه وطائفة من فطاحله . والمحاماة العظيمة أو السليمة ، تجعل القضاء عظيما أو سليما . وبهذا يتعين علينا اصلاح المحاماة لاصلاح القضاء .. فعلى هذا يصبح اصلاح شأن المحامين قضية خاصة بوزارة العدل كما أنها قضية خاصة بالمحامين .

فاذا نظر اليها فيما عدا ذلك فهي مهنة بضعة عشر ألفا من ذوى الأثر ،
منتشرين على مقاعد التوجيه الفكرى فى العواصم وفى أعماق الريف .
وانهم لقوة عربية كبرى خارج مصر ، جهيرة الصوت ، بعيدة الأثر
فى كل أرجاء الوطن العربى ، والى اسمهم ووصف مهنتهم ، ترجع فكرة
الدفاع عن العدالة . ولهذا كان لمؤتمر المحامين مكانة تبايعهم عليها كل
الدول العربية .

(١) أثرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية على طبيعة نظام المحاماة
فى الجمهورية العربية المتحدة ، فقلت النزاعات ، وستقل — كمية وقيمة —
وستعمل كل العوامل على الاقلال منها لاستقرار علاقات الناس فى المجتمع
وازالة أسباب الاستغلال الفردى ، أو جشع الكبار بالنسبة للصغار ،
ولتوسط المؤسسات الشعبية بين الناس ، ولوجود القطاع العام فى عالم
الاقتصاد ، حيث تقل قضايا قوة نظامه . والمحاماة — فى جوهرها —
وساطة بين القاضى وصاحب الحق ، والمجتمع الاشتراكى يعطى صاحب
الحق حقه بغير وسيط يفسر القوانين للقاضى أو للناس . اذ الدولة تسارع
بالتشريعات الى تنظيم علاقات الناس بتفصيلات أكثر ، وفى لوائح أكثر .
وليس فى هذا المقام بحث اصلاح المحاماة بل اصلاح المحاماة أشمل
وأعقد . وهو ينتظر الاحصاءات ، ومشاركة المحامين فى الدراسات
والاقتراحات ، لتنفيذ الى قلوبهم .

(ب) ان انتقال كثير من الثروات للقطاع العام يوجب عليه أن
يستعين برجال القانون لا لمجرد الدفاع — فذلك لم يعد غرضا ، وانما
للعمل القانونى والانشائى والادارى والاقتصادى فى شتى وظائف
الشركات والمصانع . وفتح الباب أمامهم لولاية كافة المراكز . فان
المشاريع العظمى تنجح تحت اشراف رجال القانون .

١٥٣ — المحامون الآن بحاجة الى العناية بأتعابهم ، ومعاشهم ، وفى
سبيل الاصلاح يمكن اتخاذ الاجراءات التالية :

أولا — اعداد التشريع الموحد للمحاماة . وقد كان وشيك الصدور
فى عهد وحدة مصر وسوريا ليكون تشريعا عربيا للأمة العربية .

ثانيا — أن يقضى القاضى للمحامى على موكله بالأتعاب مع مصاريف الدعوى عند الحكم . فيقضى لمحامى المدعى ولمحامى المدعى عليه بأتعابه . سواء من كسب الدعوى أو من خسرها على تفصيل يراه القاضى بعد مناقشة الموكل ومحاميه ومراجعة اتفاقاتهما ، ليمنع ظلم أحدهما للآخر ، وينهى القضية وذيولها مرة واحدة .

ثالثا — أن يترك لمجلس النقابة تقدير رسوم على بعض الأوراق تضاف الى صندوقها ويكون التقدير نافذا بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة وزير العدل .

رابعا — التفكير فى زيادة أموال صندوق المعاشات . ف ضمان المعاشات أصبح واجب الدولة . وكثير سواهم .

واقترار صندوق المعاشات على تسوية معاشات المحامين سيفتح الباب لاحالة جماعة منهم الى المعاش ، يخفف بهم الحمل . ويتسع المدى بعدهم لانصاف سواهم . ويجىء بالجيل الجديد الى الأمام .

وتحسين المعاش وضمانه نظر الى الجيل المقبل من البنين . وللعجزة من المسنين . والدولة ليست مشغولة عنهم .

خامسا — النظر فى اقبال جدول المحامين — دون تفكير فى مشاكل الخريجين — فمشكلة الخريجين مشكلة فى الجامعة وفى التوجيه الدراسى . لا تخلق مشكلات فى القضاء .

الفصل الثامن

توحيد الجهات القضائية ورجال القانون

الفرع الأول

الكادر الواحد

١٥٤ — للقضاء كادر . ولإدارة قضايا الحكومة كادر . ولمجلس الدولة كادر . وللنيابة الإدارية كادر ... وهم قرناء . شروط تعيينهم واحدة ، يتبادلون الوظائف من وقت لآخر على قدر حينا وبكثرة أحيانا .. لكنك تجد مع ذلك إدارة واحدة كإدارة القضايا أمدت مجلس الدولة بال عشرات من أعضائه وأمدت القضاء بأضعافها وأمدتها مجلس الدولة بكثير من الأعضاء — وتجد رجالا من رجال القضاء ينتقلون الى إدارة القضايا ومجلس الدولة والنيابة الإدارية ، وتجد رجالا في القضاء خليقين بأن يكونوا في أقسام الفتوى أو محاكم القضاء الإدارى — وآخرين أخلق بهم أن ينزلوا الى ميدان الدفاع عن الحكومة — حيث المدرسة الكبرى لتخرج رجل قانون وإدارة وقضاء في وقت واحد .. وقد نجم عن فصل الكادرات صعوبات جمة في النقل فيما بينهم . وأقيمت الدعاوى ولم يعد سهلا على الدولة أن تغير من الأوضاع التى يفرضها انفصال هذه الكادرات الا بالترغيب حينا ، وبالتفات عن مصادر الشكوى فى كثير من الأحيان .

والدولة أحوج لأن تضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .. خصوصا وهم يواجهون التطور المنتظر فى تغيير النزاعات ، بتجديد الكفايات وتوجيهها وجهة تؤتى منها أعظم ثمراتها أو ترفعها من حيث لا تفيد . وتنفيذ ذلك يقتضى اشتراكا للجهات المعنية للاتفاق على وضع كادر واحد لجميع رجال هذه الكادرات يتيح ترتيبهم فيما بينهم وإباحة النقل من جهة الى أخرى .

الفرع الثانى

الجدول العام لرجال القانون

١٥٥ — رجال القانون ... عموم ، متواصلون مع رجال المحاماة الذين هم خصوص فيهم ، والذين هم المصدر الأصيل للكادرات جميعا ، ورجال الكادرات القضائية خصوص آخر ، واشراف الدولة على عمال العدالة يدعوها الى الاشراف على رجال القانون جميعا لتكوين أسرة واحدة ذات تقاليد تلتزمها — تفيد فى حماية الفكر القانونى وتوجهه بحيث تفيد منها الدولة أو الأسرة القانونية ما تنغياه .

١ — ويمكن أن ينتظم الجميع جدول واحد على حسب تخرجهم — توضع فيه مؤهلاتهم وصلاحيه كل منهم وأماكن عملهم — تحتفظ به الجهة الرئاسية لتشرف على سيرة العاملين فيه تأخذ منه حاجاتها . وإذا انحرف أحدهم جاز لها طلب توقيع جزاءات تأديبية عليه ، على أن توضع لذلك .. النصوص التى تكفل تنفيذ النظام .

٢ — ويمكن أن يصبح الجميع أعضاء فى مؤسسة واحدة تجمع شملهم وتعمل على رفع مكانتهم .

وعند تطبيق النظام يكون حقا لها تحصيل رسوم مقررة فى الأغراض التى تقرر لذلك النظام .

الفصل التاسع

اصلاح الجهاز الادارى

١٥٦ — يلى ذلك فى الترتيب اصلاح الجهاز الادارى والكتابى للقضاء فالحق أن الشكوى منه أصبحت حديثا معادا ، والتبكير باصلاحه واجب .

وطريق الاصلاح فيه أمور كليات : هى الارتفاع بمؤهلات رجاله ، وتجييله ، وادخال نظام الآلات فيه .

فى هذه السبيل يمكن التوصية بما يلى :

١ — اتخاذ نظام سهل يتبح لصاحب الحق أن يتقدم بصحيفة الدعوى ومعها مستنداتهما الى غرفة بقلم الكتاب أو نافذة كنوافذ المصارف . يتلقى الموظف فيها الصحيفة والأوراق ويعطى صاحبها ايصالا أو نمرة . ثم تدرس الأوراق أو يدفع بها الى مختص يدرسها ، فيدفعها — بدوره — الى غرفة أخرى ، أو نافذة أخرى ، فيها جماعة من الفنيين تدعو صاحب الصحيفة فتكلفه : اما باستيفاء مستنداته ليوم معلوم ، واما بطلب الرسوم المستحقة عليه فيدفعها ليبرح المحكمة ومعه تاريخ الجلسة المحددة للقضية .

٢ — ويقتضى ذلك الاستعانة فى قلم الكتاب والمحضرين بطائفة ذات اختصاص وبهذا يحق الاقتصار على تعيين حملة ليسانس الحقوق . أما الموجودون حاليا فيه فيبقون فى العمل حتى ينقل منهم من ينقل الى ادارات أخرى ويرقى منهم الصالحون للنظام الجديد .

٣ — أن يكون اعلان أوراق المحضرين باستعمال السيارات فى المدن والأقاليم على السواء . ان خمسين سيارة من السيارات تنتجها مصانعنا

ستفى بالحاجة .. ومن المؤكد انها ستوفر مئات المحضرين أى ستوفر مقابل ثمنها أضعافا فوق ما توفره من أسباب البطلان ومعقباته .

٤ — اذا درست الأوراق عند استلامها ونفذ تسليم الاعلانات تنفيذا واعيا حق بحث مسألة أخرى . وجاز الانتهاء فيها الى نتيجة تتفق مع وضع الدولة الاشتراكية ... تلك هى مسئولية الدولة عن عيوب الصحافة والاعلان والجلسات ، والا أن يكون الخصم هو المسئول عن هذه العيوب — وبهذا يتقرر مبدأ عظيم من مفاخر الجمهورية فى باب الخدمات : هو من مساعدة الدولة فى أن يبلغ صاحب الحق حقه وأن تتحمل هى اهمال رجل منها جر الى ضياع الحق . فلم يعد مرفق القضاء وسيطا بين صاحب الحق والحق — بل أضحي مسئولا عن أن يبلغه حقه .

٥ — استعمال الآلات الكتابية فى تحرير الأوراق — والآلات لتسجيل المرافعات ، واستعمال الآلات الحاسبة وآلات تصوير المستندات .

لعلنا لا نعدو الحق اذا قلنا ان مصر ، بين الدول ذات المكانة العالمية ، تحتفظ وحدها ، بهذه الأداة الكتابية التى لم تبلغها صيحة العصر — التى يضيع معها كثير من الخير .. ولو تغيرت الى أكمل وأجمل ، لكانت أجدى نفعا ، وأيسر نفقة .

لقد تميزت ثورتنا بأن سلكنا بالقوانين ، طريقها الى الاصلاح . وعندما يكون القانون وليد العصر — يلتزم القضاء أن يكون ابن عصره . ليمضى جهاز الدولة قدما نحو غاياته .

فهرس الأعلام

الاسم	الفقرة	الاسم	الفقرة
(١)			
ابن القيم	٢٥	« ملك قشتالة »	١٥
ابن بطوطة	٢١	اوسيليد	١٥
ابن بيطار	١٧	(ب)	
ابن تيمية	٢٥	برتراند راسل	١٧
ابن حنبل	٢٥	بريفو	١٥
ابن خلدون	٢١	بطرس الاكبر	٧٥
ابن رشد	١٥ و ١٧	البقالى	٣٤
ابن سينا	١٤ و ١٦	بلال	٦٠
ابن قطلوبغا	٣٤	بورتاليس	١١٦
ابن ماجد	١٩	بيكون	١٤ و ١٥
ابن مهير	٣٤	بيلدا	٧١
ابو الطيب خلف	١٧	(ت)	
ابو العلاء الممرى	٧٠	تحتمس	١٠
ابو بكر	٢٥ و ٣٦ و ٣٩ و ٥٢	تقى الدين	٤١
	٥٢ و ٥٦ و ٦٣ و ٦٤	توماس الاكوينى	١٥
ابو جعفر المنصور	٤٢ و ٦٦	تيمورلنك	٢١
ابو حنيفة	٢٥ و ٢٦ و ٢٧	(ج)	
	٣٤ و ٣٥ و ٤٢ و ٥٤	جابر بن حيان	١٥
	١٤٥	جاليليو	١٤
ابو سفيان	٤٣	جالينوس	١٧
ابو عبدة	٦٣ و ٦٧	جيتيه	٧٠
ابو موسى	٤٣	جصاص	٢٤
ابو هريرة	٤٣	جمال عبد الناصر	١ و ٤ و ٣٢ و ٦٩ و ١٣٧ و ٧٦ و ١٢٠ و ١٣٧
ابو يوسف	٣٥	جورج الثانى	١٨
أتاتورك	٣ و ٧٥	« ملك انجلترا »	
احمد عرابى	١٥١	والسويد	
ارسطو	١٥ و ٣٦	والنرويج	
اسامة بن زيد	٣٦	جوستاف لوبون	٣٧
اسماعيل	١٤٦	جوستنيان	٢٩
افلاطون لوبيزون	١٥	جون كتيدي	٨٩
الادريسي	١٦		
الامين	٣٥		
البوكرك	١٩		
البير الاكبر	١٥		
الفونس			

الاسم	الفقرة	الاسم	الفقرة
(خ)		(ص)	
خالد العشري	٥٤	الصاحب بن عباد	١٤
خالد بن الوليد	٥٦ و ٦٠	الصفار	٣٤
خلف (ابو الطيب)	١٧	صلاح الدين	١ و ١٠ و ٣٥ و ٤١
الحصاف بن ماهر	٣٤	الايبوبى	٦٠ و ٦٧ و ٦٩
الخوارزمي	١٥ و ١٦	الصيدلاني	٣٤
(د)		(ط)	
دانتى	٧٠	طارق بن زياد	٣٦
الدقاق	٣٤	(ع)	
دقلدياتوس	٥٤	عائشة بنت ابي بكر	٣٩
دوبانت	١٨	العباس بن المأمون	٤١
دى بات	١٥	عبدالرحمن الناصر	٢١ و ٦٩
ديجي	٢٩ و ٨١ و ٨٦	عبد الرحمن ابن	
ديورانت	١٤	عوف	٦٣
(ر)		عبدالرحمن حسن	٧٤
الرازي	١٤	عبد الله بن عمر	٢٤ و ٤٥ و ٤٨
رتشارد قلب الاسد	٦٠	عبد الملك ابن	
رمسيس	١٠	مروان	٣٤
روجير	١٥	عبد المنعم وياض	٧٤
« الاول والثانى »		عثمان	٥٤ و ٦٣
رينان	١٥ و ٧٠	على بن ابي طالب	٤١ و ٥٦ و ٦٣ و ٦٦
(س)		على بك الكبير	١
سليستروس	١٥	عمر بن الخطاب	١ و ٢٥ و ٣٦ و ٣٨
الثانى			٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥
سعد بن ابي وقاص	٦٧		٤٦ و ٤٨ و ٥٢ و ٥٤
سعد بن عباد	٦٣		٥٦ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٣
سعد زغلول	١٥١		٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩
سلمان	٤٨	عمر بن عبدالعزيز	٣٤ و ٤٠
سليم الاول	٢٢	عمرو بن العاص	٤٣ و ٤٦ و ٦٠ و ٦٧
سوار	٦٦		٦٨
(ش)		عيسى شرف الدين	
شارلمان	١٤	الايبوبى	٣٤
الشافعى	٢٥	عيسى عليه السلام	١٥
شوقى	٧٨	(غ)	
شريج	٦٦	غليوم التاسع	١٥
		(ف)	
		الفارابى	١٥

الاسم	الفقرة	الاسم	الفقرة
فاسكو دى جاما	١٩ و ١٥	محمود شلتوت	٧٤
فريدريك الثانى	٥١	مصطفى كامل	١٥١
فورييه	٧٠	معاوية	٤٣ و ١٠
فولتير	٧٠	مشتيسكو	١١٣ و ٧٨
فيبارتاس	١٥	موسى بن نصير	٣٦ و ١٤
فيليب الثالث	١٢٨	مونتانوس	١٥
فيليب دى طرازى	١٣٥	المهدى	٦٦
(ق)		ميثاق	١ و ٥ و ٦ و ٧ و ٢٤
قاسم امين	١٥		٣١ و ٥١ و ٧٦ و ٧٨
انقدورى	٣٤		٤٩ و ٨١ و ٨٥ و ٨٦
القفال	٣٤		٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٦
(ك)			٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١
كافور	٣٦		١٠١ و ١٠٢ و ١٠٤ و ٢١٤
الكرابيسى	٣٤		١١٥ و ١١٨ و ١١٩
الكسائى	٣٥		١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤
كمال اتاتورك	٧٥		١٢٥ و ١٢٨
كمباسيرس	١١٨ و ٥٠ و ٦	(ن)	
كوبرنيكس	١٥	نابليون	١ و ٥ و ٦ و ٢٣ و ٦٠
كولبس	١٥	نخاو	٧١ و ١١٦
(ل)		النعالى	١٩
لزلى	١٩	نهر و	٣٤
لين بول	١٧	نوبار	٣
لين سينج	١٩	نيوين	١٤٦
لينين	٣	(هـ)	١٥
(م)		هارون الرشيد	١٤ و ١٥ و ٢١
مالك	٧٢ و ٢٥	هشام الثالث	٣٥ و ٦٩ و ٦٠
المأمون	٣٥ و ٣٤ و ٣٥	هوريو	١٨
المتنبى	٦٦ و ٤١	هنرى الملاح	١٢٩
محمد بن الحسن	٣٦	(و)	١٤
محمد بن عبد الوهاب	٣٥	وليد بن عقبة	٥٤
محمد عبده	٢٥	(ى)	
محمد على	١٥١	يحيى بن اكثم	٦٦
محمد فريد	١ و ٢ و ٣ و ٤	يحيى بن سعد	٤٠
	٢٦ و ٢٥		
	١٥١		

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الكتاب الأول	
مصادر القوة في المجتمع العربي	١٣
الباب الأول :	
تماسك المجتمع العربي وحضارته العلمية	١٥
الفصل الأول :	
وحدة القاعدة القانونية أساس القومية العربية	١٩
الفصل الثاني :	
قوة الحضارة العلمية أو الف عام من العلوم التطبيقية والفنية والرفاهية	٢٧
الباب الثاني :	
قوة الحضارة التشريعية	٣٩
الفصل الأول :	
بين التشريع العربي والقوانين الحالية	٤٣
الفصل الثاني :	
المعاملات المدنية في مجلة الاحكام العدلية	٤٩
الكتاب الثاني	
نظام المجتمع العربي	٥٥
الباب الأول :	
قواعد المجتمع ونقائله	٥٧
الفصل الأول :	
العمل حق وواجب	٦٣
الفصل الثاني :	
العلم فريضة قانونية	٦٧
الفصل الثالث :	
مجتمع المساواة الكاملة	٦٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع :	
مجتمع المساواة بين المرأة والرجل واحترام حرمة المسكن ... ٧١	٧١
الفصل الخامس :	
مجتمع تكافؤ الفرص ... ٧٣	٧٣
الفصل السادس :	
مجتمع العدل ... ٧٥	٧٥
الفصل السابع :	
مجتمع التعاون ... ٧٩	٧٩
الفصل الثامن :	
مجتمع التضامن الاجتماعي ... ٨١	٨١
الفصل التاسع :	
مجتمع حرية الرأي ... ٨٣	٨٣
الفصل العاشر :	
مجتمع التخطيط للعلوم والصناعات ... ٨٥	٨٥
الباب الثاني :	
أسس تشريعية للمجتمع العربي ... ٨٧	٨٧
الفصل الأول :	
التطور والمرونة والانفتاح للمستقبل ... ٩١	٩١
الفصل الثاني :	
التيسير والتسامح ... ٩٣	٩٣
الفصل الثالث :	
لحقوق الشخصية صفة اجتماعية ... ٩٧	٩٧
الفصل الرابع :	
الملكية الخاصة مقيدة ... ٩٩	٩٩
الفصل الخامس :	
تعيين محتسب للمطالبة بحقوق الهيئة الاجتماعية ... ١٠٣	١٠٣
الفصل السادس :	
المساواة والعدالة لرعايا العدو ... ١٠٥	١٠٥
الفصل السابع :	
السلام الايجابي سياسة دائمة للدولة ... ١٠٧	١٠٧
الفصل الثامن :	
نظام الحكم في التشريع العربي ... ١١١	١١١

الموضوع	الصفحة
الباب الثالث :	
اثر الشرائع العربية في القوانين الحديثة	١٢١
الكتاب الثالث	
انقضاء عصر النظرية العامة للقانون المدني الحالي وصياغة	
نظرية عامة جديدة	١٢٩
الباب الأول :	
انقضاء عصر نظرية القانون المدني الحالي	١٣١
الفصل الأول :	
مهمة لجان تطوير القوانين	١٣٥
الفصل الثاني :	
الملكية مقبلة موجهة	١٣٩
الفصل الثالث :	
تطوير قاعدة سلطان الإرادة	١٤٣
الفصل الرابع :	
الحق الشخصي حق اجتماعي	١٤٧
الفصل الخامس :	
الملكية والحق في الميثاق	١٥٣
الفصل السادس :	
قواعد ميثاقية ملزمة للقاضي	١٦١
الفصل السابع :	
مزيد من التأمين	١٦٩
الباب الثاني :	
صياغة نظرية عامة جديدة للقانون المدني الحالي	١٧١
الفصل الأول :	
تشريع ثوري مختصر مركز	١٧٥
الفصل الثاني :	
تشريع يحوي مفاهيم الثورة ويقوم عليها	١٧٩
الفصل الثالث :	
قانون متكامل	١٨٣
الفصل الرابع :	
دراسة الشريعة الإسلامية لتكون مصدرا أساسيا للتقنين	١٨٥
الفصل الخامس :	
انشاء مجمع التشريع العربي	١٩١

الفصل السادس :

١٩٧ إنشاء جهة قانونية خاصة لتنسيق تشريعات المشروع العام

الفصل السابع :

٢٠١ إنشاء محكمة دستورية عليا

الكتاب الرابع

٢٠٣ اصلاحات النظم القضائية

الفصل الأول :

٢٠٧ ولاية المرأة القضاء

الفصل الثاني :

٢٠٩ تناسب عدد القضاة وعدد القضايا ومستوى النزاعات

الفصل الثالث :

٢١٣ اصلاحات فنية في القضاء

الفصل الرابع :

٢١٥ تقريب القضاء من المتقاضين وانشاء محكمة الدائرة

الفصل الخامس :

٢١٧ المستشار الفرد

الفصل السادس :

٢١٩ مزيد من التحكيم

الفصل السابع :

٢٢١ المحامون

الفصل الثامن :

٢٢٥ توحيد الجهات القضائية ورجال القانون

الفصل التاسع :

٢٢٧ اصلاح الجهاز الادارى

٢٢٩ فهرس الاعلام

Bibliotheca Alexandrina



0406230

دار ومطابع الشعب
الاتحاد الاشتراكي العربي